

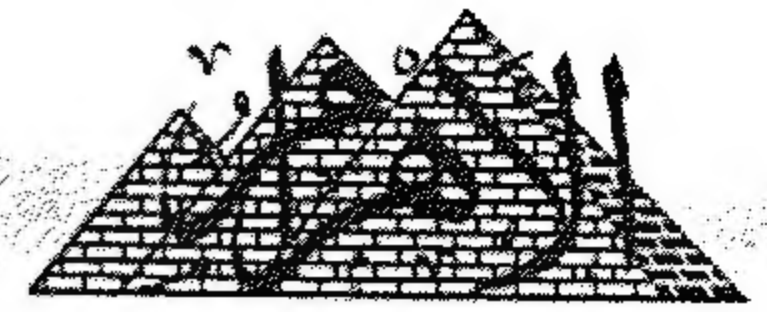


مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام
AL-AHRAM CENTER for POLITICAL & STRATEGIC STUDIES

مختارات إسرائيلية

Israeli Digest





مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام
AL-AHRAM CENTER for POLITICAL & STRATEGIC STUDIES

مختارات إسرائيلية

Israeli Digest

مجلة شهرية يصدرها مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

● السنة الأولى - العدد الثاني - فبراير ١٩٩٥

المحتويات

٢	المقدمة: إعادة الانتشار: الأمن الاسرائيلي والطموح الفلسطيني
٥	■ ملف العدد: قضايا المرحلة الثانية من اتفاق إعلان المبادئ: إعادة الانتشار والانتخابات. - مفاوضات الآن - فلندهم يحكمون أنفسهم - عراقيل علي طريق الاتفاق النهائي - بين الانتفاضة والانتخابات - نظرية جحا: نظرية الغباء السياسي - لبننة غزة ويهود والسامرة - لادي حماس في غزة
٥	بنحاس عنبري
٧	يسرائيل زامير
٩	أرييه ديان
١٠	بنحاس عنبري
١٣	باروخ بن أرييه
١٥	حاجي هوفرمان
١٩	زئيف شيف
٢١	■ قضايا التطبيع والتسوية - من الممكن أن ينتظر التطبيع - محور «الدار البيضاء» في مواجهة محور «الجامعة العربية» - قمة الاسكندرية بين السلام والحرب
٢١	بنحاس عنبري
٢٣	بنحاس عنبري
٢٥	موردخاي فارتهمير
٢٨	■ العلاقات مع مصر : - لماذا تهتم مصر بسحب القوات متعددة الجنسية - سياسة العصا والجزرة
٢٨	شاؤول شيف
٢٩	موشيه إيشون
٣٠	■ العلاقات مع سوريا : - المحادثات مع سوريا علي ضوء الأزمة في يوغوسلافيا - سوريا تستعد للمنافسة الاقتصادية مع إسرائيل - سياسة رابين المتعرجة
٣٠	موردخاي فارتهمير
٣٢	بنحاس عنبري
٣٥	موردخاي فارتهمير
٣٨	■ إسرائيل وإيران : - إيران تحاول التزود بالأسلحة الكيماوية والبيولوجية إلي جانب النووية - التهديد من الشرق
٣٨	دان أفيدان
٤٠	دليا ياثيري
٤٢	■ قراءات : - ضبط التسليح بدون جلاسنوست - السياسة الاسرائيلية إزاء القدس في نطاق الأمم المتحدة عام ١٩٤٨
٤٢	أفي بيكر (محرر)
٤٥	شلوموسلونيم
٤٨	■ وثائق : - الموقف الاسرائيلي إزاء منطقة منزوعة السلاح النووي - وثيقة قسم التخطيط بوزارة الخارجية حول معاقبة مصر
٤٨	
٥٢	■ شخصية العدد : اسرائيل كيسار

رئيس مجلس الإدارة
ورئيس تحرير الأهرام
ابراهيم نافع

مدير المركز

د. عبد المنعم سعيد

رئيس التحرير

د. عبد العليم محمد

نائب مدير التحرير

عماد جاد

المدير الفني

السيد عزمي

(وحدة الترجمة)

أحمد الحملي

د. جمال الرفاعي

عادل مصطفى محمود

محب شريف

● مؤسسة الأهرام شارع الجلاء - القاهرة - جمهورية مصر العربية

ت ٥٧٨٦٠٣٧ / ٥٧٨٦١٠٠ / ٥٧٨٦٢٠٠ - فاكس ٥٧٨٦٨٣٣ / ٥٧٨٦٠٢٣

HAJ نذكر أن اتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي والمعروف باتفاق "أوسلو" ، أو اتفاق "غزة - أريحا أولا" ، قد ارتبط منذ توقيعه "بأجندة" زمنية تشمل توقيعات تنفيذ البنود التي نص عليها هذا الاتفاق ، وما أن وقع الاتفاق وانتهت المراسم الاحتفالية التي نقلتها وسائل الإعلام للعالم ، حتى عادت الأطراف الموقعة إلى المواقع والأماكن التي تشغلها في خريطة القوى الفعلية القائمة في الواقع ، وإن هي إلا بضعة أسابيع حتى أعلن رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي "أن المواعيد ليست مقدسة ، وأفصح بذلك عن طبيعة الهواجس التي تحرك تفكيره وتحكم موقفه من قضية التوقيعات الزمنية ، ألا وهي أمن إسرائيل في المقام الأول والحرص على إخراج ترجمة إسرائيلية أمنية لبنود اتفاق إعلان المبادئ .

وبمقدم عام ١٩٩٥ يكون قد مضى على توقيع اتفاق إعلان المبادئ ما يزيد عن العام ، عقدت خلالها عشرات الجلسات التفاوضية بين الفلسطينيين والإسرائيليين ، ووقع خلالها أكثر من اتفاق ، أبرزها اتفاق الرابع من مايو ١٩٩٤ ، واتفاق نقل بعض الصلاحيات للسلطة الفلسطينية ، ولا تزال هواجس الأمن الإسرائيلي هي التي تحدد وتيرة ومعدلات التفاوض ، ناهيك بالطبع عن هوية وحدود الحلول المنبثقة عنها أو التي يمكن أن تنبثق في المستقبل .

ومحور هذا العدد من "مختارات إسرائيلية" يتركز حول استكمال تنفيذ بنود اتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي المتعلقة بإعادة انتشار القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية وإجراء الانتخابات الخاصة بتشكيل مجلس الحكم الذاتي ، وهو الهيئة المنوط بها إدارة شؤون هذه الأراضي أثناء الفترة الانتقالية .

والأمر الذي لا شك فيه أن هذه المرحلة من تنفيذ اتفاق إعلان المبادئ أي الخاصة بإعادة انتشار القوات الإسرائيلية أو إعادة تموضعها في الضفة الغربية تمهيدا لإجراء الانتخابات هي مرحلة حاسمة وشائكة ، لأنها ربما تقرر ليس فقط معين اتفاق إعلان المبادئ ذاته ، وإنما أيضا طبيعة وأفاق المرحلة النهائية التي سيتقرر فيها مصير الأراضي الفلسطينية المحتلة نظرا للتداعيات والنتائج والآثار التي يمكن لهذه المرحلة أن تتركها وتعكسها على معالم الاتفاق النهائي .

وبدأ ذي بدء لم ينص اتفاق إعلان المبادئ - فيما يتعلق بالضفة الغربية - على الانسحاب ، ولكنه نص على "إعادة تموضع" أو إعادة انتشار "القوات الإسرائيلية خارج المناطق المأهولة بالسكان ، ولا يخفى ما تتميز به المفاهيم السابقة - أي إعادة تموضع أو إعادة الانتشار للقوات الإسرائيلية خارج المناطق المأهولة بالسكان من غموض وافتقار للتحديد والوضوح ، خاصة مع الإبقاء على المستوطنات والمستوطنين في الضفة الغربية والذين يبلغ عددهم ١٣٥٠٠٠ مستوطن يقيمون في ١٤٥ مستوطنة منتشرة في أرجاء الأراضي الفلسطينية ، - بدون القدس الشرقية - في الوقت الذي يكفل فيه اتفاق إعلان المبادئ لإسرائيل حق حماية هؤلاء المستوطنين والإشراف على أمنهم وسلامتهم ، ناهيك عن قيام إسرائيل بمسؤولية الأمن الخارجي .

ولاشك أن الواقع المختلف والمتميز للضفة الغربية بيمواجرافيا وجغرافيا وسياسيا مقارنة بواقع قطاع غزة سيفرض عددا من النتائج والمشكلات التي تجعل المفاوضات حول إعادة الانتشار والانتخابات شائكة ومتعثرة ، ففي قطاع غزة ورغم أن اتفاق إعلان المبادئ قد نص على "انسحاب" ، فإن واقع الحال أفضى في بعض التقديرات إلى تواجد ثلثي القوات الإسرائيلية في القطاع ، والتي كانت قائمة قبل الاتفاق ، ومن ناحية أخرى فإن أمن المستوطنين والمستوطنات في غزة لا يثير بنفس المشكلات التي يمكن أن يثيرها في الضفة الغربية ، ذلك أن عدد المستوطنين في غزة ما بين ٣٥٠٠ - ٤٠٠٠ مستوطن يتوزعون بين

مقدمة

إعادة الانتشار:
الأمن الإسرائيلي
والطموح الفلسطيني

تجمعين (جوش قطيف في جنوب غزة وإيرز في شمالها) ويتبقى مستوطنتان صغيرتان خارج هذين المحورين ، وهو الأمر الذي يسهل إمكانية تنفيذ البند المتعلق بأمن المستوطنين من قبل إسرائيل .

وتنفيذ هذا البند في حالة الضفة الغربية تحيط به جملة من الاعتبارات والمفارقات والتناقضات ربما تجعل منه مؤشرا حاسما وهاما في مستقبل التطور السياسي للسلطة الفلسطينية للحكم الذاتي ، وطبيعة وحجم السيطرة الإسرائيلية على هذه الأراضي .

يأتى في مقدمة هذه الاعتبارات والمفارقات أن عملية إعادة انتشار القوات الإسرائيلية أو إعادة تموضعها أو تمركزها يرتبط في وعى الفلسطينيين شعبا وقيادة بأجراء انتخابات عامة ومباشرة وسرية في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وذلك أن هذه العملية تعتبر في حد ذاتها ممارسة سياسية وسياسية هامة ، تفصح عن طبيعة التطور المقبل للكيان الفلسطيني وتؤكد تمسكه بالديموقراطية كأداة وفلسفة ، تحفظ وحدة الشعب الفلسطيني وتضمن مشاركة كافة فئاته وتمثيلها في المؤسسات الفلسطينية ، سواء أكانت معارضة لهذه الاتفاقات أم مؤيدة لها ، وهكذا فإن عملية إعادة الانتشار للقوات الإسرائيلية لا تكتمل قيمتها وفعاليتها إلا في ضوء اجراء مثل هذه الانتخابات ، كما أن اجراء الانتخابات لاكتسب دلالتها في سياق تطور السلطة الفلسطينية إلا إذا ارتبطت بإعادة انتشار القوات الإسرائيلية ، تخفف - على الأقل ظاهريا - من الوجود العسكري الإسرائيلي في التجمعات الفلسطينية الكبرى .

وهذا الارتباط بين إعادة الانتشار والانتخابات رغم ايجابيته من وجهة النظر الفلسطينية ، إلا أنه ينطوى على إمكانية تأجيل إسرائيل لهذه العملية - كما يحدث حتى الآن - ووضع العراقيل أمام إنجازها وتوسيع هامش المناورة الإسرائيلية مع الفلسطينيين لممارسة قدر أكبر من الابتزاز بهدف الحصول منهم على تنازلات أخرى .

كذلك فإن قيام إسرائيل وفقا لإعلان المبادئ بمهمة حماية المستوطنين والمستوطنات والدفاع الخارجي ، يكفل لإسرائيل والقوات الإسرائيلية المطالبة بالوصول إلى أية نقطة استراتيجية في الضفة الغربية خلال فترة زمنية وجيزة ، وذلك يفترض وجودا عسكريا إسرائيليا موزعا في الأراضي الفلسطينية المحتلة .

ومن الناحية الأمنية من وجهة النظر الإسرائيلية ، أي أمن المستوطنين والمستوطنات ، فإن الترتيبات الأمنية في قطاع غزة ، لا يمكن تطبيقها أو انتاجها في الضفة الغربية كما سبقت الإشارة نتيجة لزيادة عدد المستوطنين والمستوطنات وتوزعهم في كافة أنحاء الضفة ، وحتى لو افترضنا جدلا إمكانية تطبيق هذه الترتيبات في الضفة الغربية ، أي تجميع المستوطنين والمستوطنات في كتل على غرار ما هو متبع في غزة ، فإن ذلك سيمثل في المستقبل وفي الحال، تهديدا وتحديا للسلطة الفلسطينية خاصة عند حلول مفاوضات الحل الوسط الإقليمي "والذي يعنى في نهاية المطاف تقسيم الأراضي والصلاحيات .

على أن مشكلات إعادة انتشار القوات الإسرائيلية لاتقف عند هذا الحد ، ذلك أن هذه العملية ستترتب كذلك بتواجد قوات الشرطة الفلسطينية في المناطق والمدن التي تتم فيها هذه العملية للحفاظ على النظام العام والقانون وحماية الفلسطينيين ، ومن البديهي أن هذه القوات لن تستطيع أداء هذه المهمة ما لم تتم عملية أخرى هي النقل المبكر للسلطات والصلاحيات للفلسطينيين قبل الانتخابات ، ومن الصعب على الفلسطينيين قبول وضعية أخرى للشرطة الفلسطينية ، أي تواجد دون صلاحيات أو تواجد تابع للإدارة المدنية الإسرائيلية .

بالإضافة إلى ذلك فإن مشكلة أراضي الدولة والتي تقدر بنحو ٥٠ أو ٦٠٪ من أراضي الضفة ربما تطالب إسرائيل بالسيطرة عليها لأغراض أمنية أو في أسوأ الحالات ، تقسامها مع السلطة الفلسطينية . وتزداد هذه الاحتمالات قوة مع ضعف الائتلاف الحكومي الراهن في إسرائيل، ورغبة رابين في تجنب انتقادات اليمن باظهار قدر من التشدد حيال هذه الأراضي وإزاء قضية تأمين المستوطنات .

والمفارقة الكبرى في عملية إعادة انتشار القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية تكمن في التناقض المحتمل بين الهدف الذي يامله الجانب الفلسطيني ، وبين ما يمكن أن يضاف إليه تطبيق هذه العملية ، فالفلسطينيون يرغبون في تخفيف مظاهر الوجود العسكري الإسرائيلي في الضفة الغربية وتخفيض عدد هذه القوات ، وذلك لتعزيز مصداقية السلطة الوطنية وتدعيم الاتفاقات التي وقعت في الوقت الذي يمكن أن تسفر نتائج هذه العملية - أي إعادة الانتشار - عن تكثيف الوجود

العسكري وتوزعه بدرجة أعلى فى أرجاء الضفة الغربية .

وربما أمكن معالجة هذا التناقض بتفكيك بعض المستوطنات وتعويض المستوطنين بأعادة إسكانهم فى مناطق أخرى فى إسرائيل ، ولما كان هذا الأمر غير مطروح للمناقشة - على الأقل فى المرحلة الانتقالية - ولاتستطيع حكومة رابين التفكير فيه نظرا لعواقبه السياسية ، فإن الاحتمال الأكبر والمرجح ، هو بقاء التناقض المشار اليه وما يمكن أن يسفر عنه من نتائج .

ولاشك أن طبيعة عملية إعادة الانتشار تقتضى - إذا حسنت النوايا الإسرائيلية - دراسة منظومة أخرى من المشكلات الهيكلية المرتبطة بالولاية الإقليمية والوظيفية والشخصية الناجمة عن الاحتكاك بين المدنيين الاسرائيليين منهم والفلسطينيين ، وحركة هؤلاء فى أنحاء الضفة الغربية عبر شبكة الطرق القائمة بين المستوطنات وإسرائيل ، وبين هذه المستوطنات وبعضها أو بينها وبين مراكز الضفة الغربية ، وربما اقتضى الأمر تبني مجموعة من الأنظمة المحددة والمستقلة وفقا لطبيعة هذه الطرق وهوية مستخدميها والمراكز الجغرافية التى تصل بينها ، مما يضاعف من تعقيد هذه العملية من وجهة النظر الأمنية الإسرائيلية ومن وجهة النظر الفلسطينية التى تطمح إلى وضع بذور جنينية لاستقلال تؤكد الشواهد العديدة واليومية على أنه لايزال متعثرا وربما يعيد المنال رغم مشروعيته وعدالته .

يضاف إلى ذلك أن موقف إسرائيل من قضية الانتخابات ذاتها التى يزمع إجراؤها فى الضفة الغربية يتسم بالتوجس والرغبة فى عرقلتها ، ذلك أن رابين لا يثق فى النتائج التى يمكن أن تسفر عنها هذه الانتخابات إذ ربما تسفر عن ظهور قيادة فلسطينية يصعب التعامل معها بدلا من القيادة الحالية ، خاصة مع تنامي نفوذ حماس والجهاد الإسلامى وتنوع العمليات المسلحة التى قامت بها مؤخرا ، وفى نفس الوقت تعبير رابين أن الانتخابات عملية سياسية سيادية ينبغى أن تحصل إسرائيل مقابلها على تنازلات جديدة من الفلسطينيين .

وأيا كان الأمر فإن جميع المشكلات التى ترتبط بعملية إعادة الانتشار قد لا تمثل بالضرورة وفى حد ذاتها عقبات غير قابلة للمعالجة والحل ، وإنما تكمن العقبة الحقيقية فى النوايا والمواقف الإسرائيلية تجاه الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ، ونمط التفكير الإسرائيلى والصهيونى الذى يغذيها ويدعمها ، وعقدة التفوق الإسرائيلى إزاء العرب والفلسطينيين والارث التاريخى والنفسى الذى يقف خلف السلوك الإسرائيلى . وقد لا يكون التعديل على تغيير جوهرى فى الذهنية الإسرائيلية ممكنا بنفس القدر الذى يمكن به التعديل على إعادة بناء الامكانيات فى الواقع العربى بصورة تجعل من التسوية والسلام ضرورة متبادلة للجانب العربى والإسرائيلى على حد سواء ، وربما يكون ذلك هو أحد أهم السبل لتحقيق سلام ، بعيدا عن الاحتفالية والدعائية يستند إلى الندية والتكافؤ .

مفاوضات الآن

ملف العدد

قضايا المرحلة
الثانية من
اتفاق اعلان
المبادئ :

إعادة

الانتشار

والانتخابات

إسرائيل تعطي أهمية قصوى لآعمال البناء في القدس الشرقية وفي مناطق الضفة، شرقي العاصمة، ومن المنتظر أن تطرح إسرائيل هذه المصالح في محادثاتهما مع الفلسطينيين، لو تم التعجيل بالمحادثات الخاصة بالتسويات النهائية تحت ضغط الواقع. ولكن التركيز على البناء شرقي القدس وفي الشرق من القدس يعتبر خطأ شديدا، من شأنه أن يفسد في النهاية وضع القدس كعاصمة لإسرائيل. فالاتجاه الصحيح للبناء يكون غربا، في اتجاه إسرائيل، وليس في الشرق حيث المناطق الفلسطينية، لأننا بدلا من أن نفصل بين الشعبين، نصنع المزيد من الاحتكاكات وإضافة المزيد من السكان الفلسطينيين إلى داخل حدود القدس. فالإسرائيليون الذين ينتقلون للإقامة فيما وراء الخط الأخضر يكون لديهم الاستعداد لتبني معتقدات يمينية ودينية، فعلى الجانب الغربي من خط التماس يتزايد التيار الديني، بينما سيسعى العلمانيون الليبراليون إلى الهروب من دارالمجانين هذه. والنتيجة، أنه خلال عدة سنوات لن تطول، إذا لم تكن متدينا أو ذا تعصب قومي أو فلسطيني، سيكون من الصعوبة لك أن تجد مكانا في عاصمة إسرائيل الأبدية الكبرى والموحدة. في المقابل، فإن تركيز البناء في غرب القدس سيعزز من وضع السكان العاديين ويزيد من فرصة المدينة لأن تحافظ على الظروف الأساسية، التي تسمح بالإقامة بها.

تعويض عن التنازل:

بالنسبة للبحث الذي قام به الفير، بعد الاطلاع على بعض خيارات سياسة الاستيطان، توصل إلى صيغة تفي بالمصالح الإسرائيلية ولا تمس المصالح الفلسطينية، وتتيح لإسرائيل تعويض الفلسطينيين عن تقديم تنازل معين عن

يؤكد إيقاف البلدوزات فوق هضبة تمار في مستوطنة اقرتا، تلك التغييرات التي طرأت على العلاقات الاسرائيلية - الفلسطينية منذ اتفاقيات أوسلو، وقواعد اللعبة الجديدة. ليس في مقدور إسرائيل أن تفرض المزيد من الحقائق النهائية على الفلسطينيين، ويجب عليها أن تضع على مائدة المفاوضات أي موضوع من شأنه التأثير على التسوية النهائية. وذلك ليس نتيجة ما تفرضه اتفاقيات أوسلو، وإنما لأن هذا هو الواقع الحالي، ففي غزة توجد سلطة فلسطينية، وقد نقلت إليها إسرائيل صلاحيات مبكرة في الضفة الغربية أيضا، والعملية كلها تتحرك اتجاه انتشار السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، وفقا لقواعد المفاوضات. يرى اليسار الإسرائيلي في قواعد اللعبة الجديدة انجازا طريبا، يجب أن يحافظ عليه ويرسخ قواعده لهذا خرج إلى المنطقة المتنازع عليها في الخضر، من أجل الوقوف إلى جانب الفلسطينيين، وفي مواجهة الحكومة التي تمثله. ومن خلال ذلك يتضح أن أحد الأسباب الهامة التي تجعل الحكومة مهتمة بتأجيل مفاوضات التسوية النهائية، نابع من رغبتها في أن ترسم من جانب واحد خريطة مستقبل إسرائيل وهنا لا يقتصر ذلك على مجرد خرق اتفاقيات أوسلو فقط، بل أن هذه ليست سياسة واقعية، ولا ضرورة لها. وقد اصدر مؤخرا مركز يافا بجامعة تل أبيب سلسلة أبحاث حول قضايا التسويات النهائية. وقد أثبت البحث الذي قاك به مدير المركز - جوزيف الفير - تحت عنوان "مستوطنات وحدود"، أنه يمكن خوض مفاوضات مع السلطة الفلسطينية على أساس "هات وخذ"، بصورة تجعل كل طرف يحافظ على مصالحه. قبل أن نطلع على نتائج هذا البحث، يجدر بنا أن نذكر، أن حكومة

هذا الموضوع فإن لإسرائيل تميزاً قانونياً على منظمة التحرير، خلال التفاوض على وضع خط الحدود مع الفلسطينيين.

يمثل أسلوب "الفير" العهد الجديد التالي لأوسلو، حيث يوجد شريك لإسرائيل في المفاوضات، الذي تسعى للحفاظ عليه وتعزيز وضعه.

هذا أفضل من استمرار السياسة السابقة، بزور حقائق على الرمال المتحركة، في غياب موافقة الجانب الثاني. وسيقتضى مشروع الفير - تركيز المستوطنات في المناطق التي بها مصالح لإسرائيل، وهنا تكمن إحدى الحقائق بالنسبة لحكومة إسرائيل الحالية. فهي تعتقد أن الوقت غير مناسب، أو ليس لها تفويض كاف من الشعب لتحريك المستوطنات، وهي تحاول تأجيل هذه النهاية. هذا اقتراض ليس له أساس، فعندما تبدأ المفاوضات مع الفلسطينيين حول التسوية النهائية، قد يكتشف الإسرائيليون وجود استعداد داخل الفلسطينيين للتوصل إلى تسوية متفق عليها، تفي باحتياجات الطرفين. وحتى لو بدأت مفاوضات التسوية الدائمة الآن، أو إذا استمرت طويلاً - لأنها ليست بالأمر الهين - فإن التغييرات في الرأي العام سوف تتطور بالتزامن مع المفاوضات نفسها. ربما من الأفضل أن نبدأ الآن وليس بعد سنة ونصف، أي قبل نصف عام فقط من الانتخابات. ولكن مثلما يتعين على إسرائيل أن تستوعب المعطيات الأساسية للعهد الجديد، عهد اتخاذ القرارات الحاسمة مع الشريك الفلسطيني فإنه على منظمة التحرير أيضاً أن تستوعب قواعد العهد الجديد.

كان سيئاً أن نسمع نداءات عرفات لمواطني قرية الخضر بالخروج للجهاد. كان في مقدور عرفات أن يقصد جهاد السلام، ولكن في الفترة التي تعاضم فيها الإسلام الأصولي، فإن الشباب المتحمسين سوف يفسروا هذا التعبير من الزعيم الفلسطيني تفسيراً مختلفاً. يحتمل أن يكون إمام قرية الخضر قد فهم هذا المعنى عندما دعا إلى تحرير فلسطين كلها من البحر للنهر.

لقد اتخذت السلطة الفلسطينية في اجتماعها عدة قرارات قد تؤدي إلى تدهور الوضع فقد طلب من ثلاث وزارات فلسطينية الاهتمام بقضية لا تمت بصله للغرض الذي اقيمت من أجله، وهي وزارات التعليم والشباب والزراعة التي ستقوم بزراعة أشجار في المناطق التي ستقام عليها المستوطنات، وبذلك تتحول السلطة الفلسطينية عن هدفها - أي وضع بنية أساسية لكيان فلسطيني - إلى مسارات صراع لا ضرورة له ومن الأفضل استخدام المفاوضات.

حوالي ١٠٪ من أراضي الضفة الغربية. وبعد محاورات مع أطراف فلسطينية توصل الفير إلى نتيجة مؤداها، أن للفلسطينيين بعض المصالح الأساسية، يريدون المحافظة عليها في أي تسوية نهائية، وأهمها وجود امتداد إقليمي داخل المناطق وحدود مع الدول العربية المجاورة، مصر، والأردن على هذا. لا يوجد فلسطيني مستعد للحوار حول المشروعات القديمة الإسرائيلية، كمشروع ألون الذي يفصل الفلسطينيين عن حدود الأردن، أو مشروع تجزئة الضفة إلى كانتونات فلسطينية تفصلها أحزمة استيطانية سميكة مثل مشروع ألون. في المقابل، يعتقد الفير، أن مشروعاً كالحفاظ على وجود امتداد إقليمي فلسطيني، مع وجود حدود متلامسة مع الأردن ومصر، يمكن طرحه وبحته مع الفلسطينيين.

هناك مصالح حقيقية لإسرائيل في تغيير الخط الأخضر في بعض المواقع مثل الشارون، عند ذلك الجزء الضيق المواجه لنتانيا، حيث من مصلحة إسرائيل المحافظة هنا على المياه الجوفية، وفي المناطق المطلة على مطار بن جوريون، وفي الممر المؤدي إلى القدس وحول القدس، وكذلك في اتجاه الشرق (وكما قلنا فأنني أرفض ذلك) أن لإسرائيل علاقة تاريخية بجوش عتسيون، وطبقاً للانطباع لدى الفير، يتفهم الفلسطينيون هذه العلاقة. بل أن مستوطنة أفرات ذاتها محددة حالياً كجزء من جوش عتسيون، ولكنها ليست جزءاً تاريخياً من جوش عتسيون التاريخي. مع هذا، فإن قيادة المستوطنين بجوش عتسيون لاتساند الاجنحة الراديكالية لجوش امونيم وهي تساند - في الأساس - قواعد ومبادئ اقتراح الفير - مع وجود خلافات حول بعض التفاصيل مثل تجميع المستوطنات في تجمعات طبقاً لاحتياجات إسرائيل الفعلية. كذلك، يجب العثور على حل للارتباط التاريخي والديني بين الإسرائيليين والخليل. يمكن لإسرائيل أن تقترح على الفلسطينيين مقابلاً هاما أمام التنازل عن تلك المناطق، منه مثلاً إنشاء طريق سيادي فلسطيني يربط بين الضفة والقطاع وكذلك حقوق سيادية في استخدام ميناء أشدود. هذا الأمر سوف يوفر على الفلسطينيين مبالغ باهظة - ليست لديهم - لإنشاء ميناء في قطاع غزة.

لقد وضع اتفاق السلام مع الأردن مبدأ الاستئجار وقد أرادت إسرائيل اعتبار هذا المبدأ سابقة تحسباً للتفاوض مع سوريا، إلا أن تلك الدولة لا تقبل هذا المبدأ. ولكن يمكن تطبيقه مع الفلسطينيين.

ويجدر بالذكر أن الخط الأخضر ليس خطاً دولياً، وفي

عل حسمار
١٩٩٤/١٢/١١

فلندعهم يحكمون أنفسهم

يسرائيل زامير

للاحساس بالرعب من وجوه المشاهدين والممثلين على حد سواء .

ومع هذا يعد اتفاق أوسلو من أفضل الخيارات التي كان من الممكن تنفيذها بالمقارنة بكل الخيارات المطروحة ، كما ان نتائجه لا تقدر بمال . ويكفي ان نتذكر انه من بين هذه النتائج تحقيق السلام مع الأردن ، وتطوير العلاقات مع الدول العربية المعتدلة ، وإلغاء المقاطعة العربية . وفي ظل الوضع الراهن ليس هناك أي بديل لعرفات فهو الوحيد المؤهل حالياً - هذا إذا واثته الشجاعة - لدفع مسيرة السلام ، ولكن لاشك في أن قائد منظمة التحرير الفلسطينية يجد صعوبة في القيام بمثل هذا الأمر خاصة وأن حماس والجهاد الاسلامي مازالا يسيطران على مجريات الأمور في الشارع الفلسطيني ، وأن يدى عرفات مازالتا مكبلتين بالاغلال ، كما أنه لم ينجح في قمع المتطرفين خوفاً على حياته .

والسؤال الذي يفرض نفسه حالياً هو : هل ان تنفيذ اتفاقية أوسلو أي الانسحاب القوي من المدن المكتظة بالسكان الفلسطينيين سيخدم عرفات أم حماس ؟ ويمكننا أن نتساءل أيضاً : هل أدى انسحابنا من غزة وأريحا إلى حدوث تقدم في مسيرة السلام أم أدى إلى عرقلة ؟ واعتقد أن انسحابنا أدى إلى دفع مسيرة السلام فقد أصبحت غزة عاصمة مؤقتة للدولة الفلسطينية كما أن عرفات يقيم حالياً بها ، ويسعى لفرض سيطرته عليها . هذا بالرغم من أنه لم يحرز نجاحاً محدوداً .

وإن يتساءل البعض عما إذا كانت الجماعات الاصولية في غزة وأريحا قوية أم ضعيفة ؟ فإنه من الصعوبة بمكان ايجاد إجابة قاطعة على هذا السؤال ، وترى بعض الدوائر الفلسطينية وثيقة الصلة بياسر عرفات أن متطرفي حماس يثيرون ضجة كبيرة من خلال المظاهرات التي ينظمونها ، وإطلاقهم للرصاص الذي يتسبب في ازعاج الإسرائيليين ، ولكنهم في واقع الأمر مثل اللعبة الفارغة التي تثير ضوضاء ضخمة حينما يحركها البعض .

ويرى آخرون أنه كلما سيسرع الفلسطينيون في تولي المزيد من المسؤوليات فإنهم سيتغلبون في نهاية المطاف على كافة الصعاب التي يواجهونها بالداخل ، كما سينجحون في اقناع قادة الجهاد الاسلامي بالتعاون معهم ويتحمل المسؤولية سواء من خلال التصريحات التي يدلون بها أو من خلال أعمالهم ، كما ستندمج سائر المنظمات

السؤال البعض حالياً : هل يعمل الوقت في صالح التسويات السياسية أم يعمل ضدها ؟ كما يتساءلون عما إذا كان دفع الاتفاقيات مع الفلسطينيين يساعد على تحقيق السلام أم يؤدي إلى ابتعاده ، وهل هناك مبرر منطقي لنقل المستوطنين من مستوطناتهم إلى مستوطنات أخرى خاصة إن إسرائيل ستضطر في إطار أية تسوية كانت لإخلاء المستوطنات ؟ ولكل هذه الأسئلة في واقع الأمر وجاهتها وأهميتها في أن واحد ولذلك فهي تطرح نفسها دائماً على جدول الأعمال .

وينص اتفاق المبادئ مع الفلسطينيين كما نتذكر جميعاً على أنه يتعين على إسرائيل الانتهاء من سحب قوات جيش الدفاع الإسرائيلي من مراكز المدن في الضفة ، وقيام الفلسطينيين بإجراء الانتخابات في الأراضي وتشكيل مجلس الحكم الذاتي حتى الثالث عشر من شهر يوليو ، ولكن هذا البند مازال في طور التكوين ، وليس من المعروف بعد ما إذا كان هذا البند سيخرج إلى النور ، وحيز الوجود .

ويمثل وزير الاقتصاد البروفيسور شمعون شطريت في الحكومة الحالية جبهة الرقض التي تزعم أنه نظراً لأن الفلسطينيين لا يسيطرون على الارهاب ، وأن العمليات التي يتم تنفيذها ضد اليهود مازالت مستمرة ، وأنه قد طرأ تدهور مستمر على الوضع الأمني للمواطنين الإسرائيليين فإنه يتعين على الحكومة مطالبة الفلسطينيين بإعادة تقييم اتفاقية أوسلو ، كما تزعم هذه الجبهة أنه يتعين على إسرائيل الانفراد باتخاذ هذا القرار إذا لم يوافق عرفات على مثل هذا المطلب .

وفي واقع الأمر فإن هذا الموقف الذي يتبناه شطريت يجعله شديد القرب من موقف حزب الليكود الذي يزعم أنه ليس بمقدور عرفات القيام بدوره على أكمل وجه ، ووقف الارهاب ، ولذلك يتعين علينا أن نعيد تقييم مواقفنا من جديد ، وأن ما إذا كان الانسحاب من مراكز المدن لن يتسبب في الاضرار بامننا ، وأن جهاز الشرطة الفلسطيني عاجز عن السيطرة على النهج في التفكير إلى حدوث حالة من الجمود السياسي ، وإلى وقف محادثات القاهرة ، وربما يؤدي إلى العودة إلى عهد الانتفاضة .

وحقا فإن تنفيذ الاتفاق مع الفلسطينيين يتسبب حتى الآن في الاحساس بخيبة الأمل ، إذ إن الفلسطينيين لم ينجحوا في السيطرة على توجهات الشارع الفلسطيني الرافع لرايات الجهاد ، وقد يكفى المرء التوجه للعرض الذي قدمته جامعة بيرزيت عن مقتل نحشون واكسمان

الاماكن المقدسة للاشراف الدولي .

ومن المتصور أن قيامنا بتنفيذ الاتفاقيات مع الفلسطينيين سيخدم مصلحة إسرائيل ، وسيزيد من سرعة المسيرة السياسية ، وسيجبر الفلسطينيين على الامساك بزمام الأمور وقمع العناصر المتمردة في أوساطهم . كما ستضطر القيادة الفلسطينية إلى مواجهة المظاهرات المعادية لعرفات التي تخرج في نابلس ، وجنين ، ورام الله حيث إن الارهاب يهدد هذه السلطة أكثر من أية جهة أخرى .

وكما هو معروف فإن عامل الزمن في هذه المسيرة على قدر كبير من الأهمية حيث إنه كلما يمضي الوقت ، وكلما نتخبط دون القيام بأي شيء يذكر تتزايد حدة الغضب والكراهية لنا . كما أن الدوائر المقربة لعرفات تتشكك في نوايانا منذ زمن بعيد ، ونتصور أننا لانعترزم الانسحاب من الضفة ، وأن كل ماقمنا به لايتعدى حدود الانسحاب من غزة وأريحا الذي حصلنا في مقابله على السلام مع الأردن ، والغاء المقاطعة العربية . ومن المتصور أن الاحساس بالياس من هذا الاتفاق الذي كان من المقرر تنفيذه منذ خمسة اشهر سيدفع الكثيرين إلى أحضان حركتي حماس والجهاد الاسلامي اللتين لاتثقان في اليهود .

وبالرغم من أن الارهاب لم يتوقف بعد فلا يشعر أحد منا بخيبة الأمل لخروجنا من غزة وأريحا ، ويمكننا تصور أننا لن نشعر بعد ستة اشهر بالآسى لخروجنا من الضفة ، ولن نفتقد كثيرا قيامنا بتلك الدوريات في شوارع نابلس وجنين والخليل ، ولندع الفلسطينيين يديرون شؤونهم دون تواجد الجنود الاسرائيليين . ونتصور أن خروجنا سيدفع السلطة الفلسطينية للامساك بزمام الأمور ، وفرض سيطرتها . وقد أثبتت تجربة غزة - أريحا مصداقية هذا التصور □

الارهابية تدريجيا في إطار السلطة الذاتية . ويرى اصحاب هذا الرأي أنه من الضروري الانسحاب الآن من المدن العربية المكتظة بالسكان ، والقاء المسئولية على عاتق منظمة التحرير الفلسطينية ، والاسراع نحو درب التسوية النهائية .

واعتقد أن الحل الثاني أقرب إلى العقلانية حيث إن عدم تواجدنا في كبرى المدن الفلسطينية ، وتوقف الدوريات الإسرائيلية عن التجول في الشوارع والطرق واختفاءها عن أعين المواطنين الفلسطينيين ، وثوقنا عن التدخل في شؤونهم سيقول تدريجيا من درجة تمردهم علينا . وحتى إذا وقعت أية مواجهات في الداخل في أوساط الفلسطينيين ووصلت إلى درجة تبادل النيران أي كما حدث في غزة فستتولى بعض الجهات العربية مهمة الوساطة بغرض اقرار السلام ، كما ستتضاءل تدريجيا مرارة الاحساس بالاحتلال . ومن المحتمل أن تنضم التيارات المعتدلة في حركة حماس إلى مؤسسات الحكم الذاتي ، وعندئذ لن تعمل هذه الحركة على إنكاء روح الارهاب ، وإنما ستعمل على قمعه نظرا لأنها ستشارك في تحمل المسئولية . ولن تخسر إسرائيل في مثل هذه الحالة شيئا ، وإنما ستحقق مكاسب عديدة .

وإن يتساعل البعض عن وضع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية ، فاعتقد أنه في غداة الانسحاب من المدن الفلسطينية ، وبعد أن نقوم بتأمين طرق المواصلات إلى غالبية المستوطنات فمن الضروري أن نبدا بقدر كبير من العزيمة في المباحثات الخاصة بالتسوية النهائية وأن نعمل على إزالة المستوطنات من الضفة ، ورسم حدود أمنية معقولة ، وأن تكون القدس الغربية عاصمة لإسرائيل ، وأن تكون القدس الشرقية عاصمة لفلسطين ، وأن تخضع



عل هسمار
١٩٩٤/١٢/١٥

عراقيل على طريق الاتفاق النهائي

اربيه ديان

السياسية . ان لتقارب رئيس الوزراء ورئيس بلدية القدس احد اقطاب الليكود والمعارض الشديد لعملية اوسلو ، له ايضا مغزى سياسى عميق . يعتبر اولمرت من الشخصيات الذكية جدا ، وصاحب فكر وايضا من الخبثاء فى حزبه . وكان التكتيك الذى قرر ان يعمل به بعد انتخابه لمنصبه ، بعد فترة قصيرة من توقيع اتفاق المبادئ مع منظمة التحرير ، كان واضحا وانقا وكانت وجهة نظره تتسم بالحكمة . لقد ادرك رئيس المدينة انه بمقدور وشدة أزمة القدس ، إفشال العملية السياسية كلها . وسوف يحاول اولمرت ان يفعل ذلك ، ولكن بدون أن يخرج - ولو بصورة غير بارزة - عن مهام منصبه واطار صلاحياته كرئيس لبلدية القدس . هذا بالضبط ما فعله إلى الآن ، وهذا بالضبط مايفعله الآن أيضا . أما السؤال الملح حقا فهو ، لماذا يتعاون حقا اسحاق رابين مع إيهودا اولمرت ؟

يتضمن برنامج جولة رابين فى القدس ، والذي تم اعداده فى مكتب اولمرت ووافق عليه مكتب رئيس الوزراء ، زيارة ثلاثة مواقع رئيسية . من الصعب ان نصدق انهم لم يلحظوا فى مكتب رئيس الوزراء حقيقة ان هذه المواقع الثلاثة تقع خارج الخط الأخضر .

اهم هذه المواقع هو ذلك الذى يسميه الاسرائيليون هرحوما (اي جبل حوما) بينما يسميه الفلسطينيون مارالياس . هناك على اطراف الطريق الذى يربط القدس بالخليل وبيت لحم ، وبالفعل مع كل الجزء الجنوبي للضفة الغربية ، تنوى وزارة الاسكان انشاء حى يهودى ضخما . يتضمن المشروع فى مرحلته الاولى اقامة مابين ستة الاف إلى سبعة الاف وحدة سكنية . ويقولون فى مكتب وزير الاسكان بنيامين بن اليعازر ، ان اعمال البنية الاساسية ستبدأ فى منتصف عام ١٩٩٥ . ويعتبر هذا الحى السكنى نواة المشروع الاسرائيلى الذى تحدثت عنه صحيفة الواشنطن بوست فى تحقيق لها ، وهو المشروع الذى يهدف إلى افراغ مائعهدهت به اسرائيل فى اتفاقيات اوسلو من كل مضمون فى اطار مفاوضات التسوية النهائية حول مستقبل القدس .

وقد اطلق الفلسطينيون التحذيرات ، يقولون فى منظمة التحرير ان انشاء هذا الحى السكنى الجديد فى جبل حوما ، سيدق المسمار الأخير فى نعش اتفاقيات اوسلو .

لقد ولدت فكرة انشاء هذا الحى السكنى ، الذى سيفصل بين فلسطينى القدس وعن فلسطينى جنوب الضفة الغربية ، فى الفترة التى تولى فيها اريئيل شارون منصب وزير الاسكان . وكان وزير المالية آنذاك ، اسحاق موداعى ، هو

غضون أقل من اسبوعين ، سيعقد فى القدس مؤتمر سبق أن تم تأجيله عدة مرات ، وسيكون رئيس الوزراء اسحاق رابين ضيفا ليوم كامل على رئيس المدينة إيهودا اولمرت . وهذا الحدث سوف يرمز ، فى الحاضر على الأقل ، إلى نهاية رسمية لفترة من العلاقات المتوترة بين الرجلين . وقد بدأ هذا التوتر بين الاثنين منذ أكثر من عام فور توقيع رابين وعرفات على اتفاقيات اوسلو وعشية الانتخابات البلدية ، عندما انتصر إيهودا اولمرت على تيدى كوليك . اثناء تلك المعركة الانتخابية حذر رابين مواطنى القدس من اختيار مرشح الليكود . أكد رابين آنذاك أن من سيصوت لصالح اولمرت ، فانه يصوت ضد السلام .

منذ ذلك الحين يبدو أن رئيس الوزراء قد غير رأيه فى رئيس المدينة ، رغم أن اولمرت لم يغير رأيه فى اتفاق اوسلو ، الذى يرى فى الاتفاق كارثة للدولة بل أنه قام خلال الفترة القصيرة لتولى منصبه بتصرفات أكدت أكثر من مرة صدق تحذير رابين . مثلا ، عندما ساند مشروع عضو منظمة جوش امونيم الحاخام بنى الون ، لانشاء مدرسة دينية فى الطريق المؤدى إلى جبل الزيتون ، فى الموقع الذى خصص لانشاء مدرسة عربية ، وعندما سمح لنائبه ، عضو حزب المفدال شموئيل مائير ، الذى يصف نفسه بالوصى على جماعات الضغط العاملة بمختلف الطرق والأساليب لشراء منازل فى الحى الاسلامى واخراج مواطنيه من العرب ، وعندما وضع خدمات البلدية ومواردها تحت امر خيمة الاحتجاج التى اقامتها مستوطنات الضفة الغربية وغزة امام مقر الحكومة . وبخاصة عندما وقف فى شرفة بميدان نسيون - يوم وصول عرفات لغزة - وتحت يافطة كبيرة مكتوب عليها (الموت لعرفات) على رأس مظاهرة كبيرة انتهت بالعنف الشديد ضد الفلسطينيين مواطنى القدس الشرقية .

رغم كل هذا ، ورغم ضغوط اولمرت لتقييد نشاط بيت الشرق ومنظمة التحرير فى القدس ، فقد شهدت علاقاته مع رابين فى الاسابيع الاخيرة نوعا من الحرارة . فقد بدأ رئيس الوزراء فجأة - وبعدم كان يتجاهل رئيس المدينة فى الماضى - يدعوه إلى الاحتفالات الرسمية والاجتماعات السياسية والامنية التى تتناول شئون القدس . فى بداية مؤتمر القدس للأعمال الذى انعقد منذ شهر ، القى اولمرت خطابا محيرا ، ولم يكن سوى أنشودة تمجيد وتهليل لرابين وزعامته .

ان التقارب بين رابين وأولمرت ليس مجرد تقارب بين اثنين من السياسيين ، ومعناه لا يقتصر على مجال المكائد

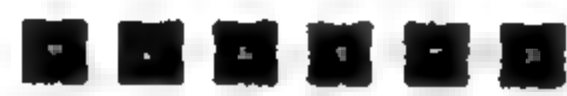
مهندسى اتفاق أوسلو ، عندما أجلوا بحث قضية القدس إلى أن يحين موعد مفاوضات التسوية النهائية كان تفكيراً ساذجاً . فقد قالوا لأنفسهم إن بحث قضية القدس الآن من شأنه أن ينسف كل العملية السياسية . فخلق واقع من السلام أو التعايش فى الضفة الغربية سوف يساعد كثيراً ، خلال خمس سنوات ، على إيجاد الحل المناسب للقدس ، فالقضايا التى تبدو اليوم حرجة جداً بالنسبة للطرفين ، ستبدو وقتها أقل أهمية ، وسيكون من السهل إيجاد حلول لها .

ويمكن تنفيذ هذه الاستراتيجية فى حالة فقط ما إذا امتنعوا عن وضع حقائق جديدة فى ذلك الجزء محل الخلاف بالقدس إلى أن نصل إلى المرحلة النهائية للتسوية . والا ، سيصل الطرفان إلى مباحثات التسوية النهائية - فيما لو توصلا إليها - ثم يكتشفا أنه ليس هناك ما يتفاوضان حوله . من المعتقد أن الطريق المؤدى إلى التسوية النهائية سوف يصبح مسدوداً قبل ذلك ، أى فى مرحلة خلق حقائق جديدة . وهذا ما يدركه جيداً يهودا أولمرت ، الذى يعجل جداً ببناء " جبل حوما " وزيادة عدد الأحياء السكنية اليهودية الأخرى فى القدس الشرقية . وهذا ما يفهمه كل من ياسر عرفات وفيصل الحسينى ، اللذان اعلنا أنهما سوف يطرحان موضوع " جبل حوما " فى إطار المفاوضات حول المرحلة الحالية لتنفيذ اتفاقيات أوسلو . والسؤال الكبير هو ، هل أيضاً أسحاق رابين يدرك هذا ؟

الذى وقع على أوامر مصادرة الأراض لبناء هذا الحى السكنى . وكانت هذه المصادرة قد جمدت حتى الأسبوع الماضى عقب قرار المحكمة العليا ، الذى بحث الالتماسات التى تقدم بها أصحاب هذه الأراضى . وقد رفضت المحكمة هذه الالتماسات ، وقد أعلنت كل من البلدية ووزارة الاسكان عن نيتهما بتعجيل تنفيذ هذا المشروع .

فى حديث أدلى به لمجلة كل هعير (كل المدينة) التى تصدر فى القدس ، قال فيصل الحسينى أن بناء مستوطنة فى جبل حوما يتعارض مع اتفاقيات أوسلو . تقرر هذه الاتفاقيات عدم بناء مستوطنات جديدة فى خلال الفترة الانتقالية . كذلك يتناقض بناء مستوطنات هناك مع روح الاتفاق الذى وقعته إسرائيل مع الولايات المتحدة ، ومع القانون الدولى . إذا تم تنفيذ هذا المشروع ، سيدرك الجمهور الفلسطينى ، أنه ليس للزعماء الذين وقعوا على اتفاق أوسلو ، أى تأثير على مجريات الأحداث . إذا حدث هذا ، سوف تضطرون إلى استكمال المفاوضات مع الحركات الأخرى . مع تلك التى تؤمن الآن أيضاً بالصراع المسلح .

فى خضم الضجة التى وقعت حول فرض ضرائب على البورصة ، لم يلتفت أحد لهذه القضية الهامة جداً ليس فقط فيما يتعلق بالعلاقات المستقبلية بين إسرائيل والفلسطينيين ، وإنما أيضاً من المنظور الضيق جداً المتعلق بمستقبل الحكومة الحالية . فالتفكير الذى سيطر على



بين الانتفاضة والانتخابات

عل هشار
١٩٩٤/١٢/١٦

بنحاس عنبرى

مرة كانوا يلتقون معه فى غزة ، أوضح عرفات بقوله : الانتفاضة لم تنته ، وسوف تنتهى فقط بانتهاء الاحتلال . وكانت الملاحظة التى أبداها معلق التلفزيون الاسرائيلى - إيهودا يعرى - فى محلها ، عندما قال أنه لو كان عرفات قدلقى خطابه فى حديقة البيت الأبيض عند التوقيع على اتفاقيات أوسلو بنفس الصيغة التىلقى بها خطابه فى حفل توزيع جائزة نوبل ، كان هذا الخطاب سيحدث تغييراً نفسياً عميقاً جداً سواء فى أوساط الاسرائيليين وسواء فى أوساط الفلسطينيين . وبدون أن نسلب عرفات حقوقه الهامة فى أن يقود الفلسطينيين إلى عملية السلام ، من غير الممكن ألا نذكر بأسف ، أنه قد فشل فى استغلال تلك

جاءت الدماء التى سالت من جندى الاحتياط ، الذى دخل بطريق الخطأ وسط رام الله فى الوقت الذى كانت تسير فيه مظاهرة مساندة لحركة حماس ، لتؤكد صعوبة تنفيذ المرحلة التالية فى الاتفاق مع الفلسطينيين ، فنشطاء الانتفاضة القدامى وخلفاؤهم لم يستوعبوا التحول النفسى الذى كان يجب أن يحدث فى الضفة الغربية بعد اتفاقيات أوسلو وحفل توزيع جوائز نوبل للسلام ، والذى كان يجب أن يغير هذا الموقف الأساسى صحيح أن الذين هاجموا الجندى كانوا نشطاء حماس وليس فتح ، ولكن زعيم منظمة التحرير ياسر عرفات ، هو الذى رفض ضغوط النشطاء فى اللجان السياسية بفتح لانتهاء الانتفاضة ، وتغيير نشاط المنظمة إلى العمل المدنى - الحزبى ، فى كل

لاستقلاليتها المتزايدة أكثر وأكثر ، حيث أدلى بتصريحات هامة عن الخلافات مع الأردن . فالحسينى بالذات ، والذي ترتبط شخصيته بتمثيل مشكلة القدس فى عملية السلام ، أعلن منذ اسبوعين فى عمان ، انه يتقبل قيام الأردن بإدارة الأماكن المقدسة إلى ان يحين تطبيق التسوية النهائية . وفى حديث أدلى به للمجلة الجديدة «الحياة الجديدة» ، أقدم على خطوة أخرى وأكد على ضرورة الخروج على الشكل التقليدى للقاءات منظمة التحرير والأردن وإنشاء اطار فعال للتعاون متضمنا "أدق التفاصيل" ، ويتعامل بشكل مباشر مع الواقع . وقد شبه العلاقات الفلسطينية الأردنية بشجرة ذات جذور مشتركة ، تتشابك غصونها الواحدة بالآخرى .

بعد هذا الكلام سافر الحسينى للمشاركة فى القمة الإسلامية بالدار البيضاء ، من أجل ان يتأكد إلى أى حد لم يجد كلامه قبولا لدى عرفات .

إثناء المباحثات التحضيرية لوزراء الخارجية المسلمين ، طلب رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير - فاروق القدومى - ان تعترف الدول الإسلامية بمنظمة التحرير كمستول عن إدارة الأماكن المقدسة فى هذه المرحلة . ويهمنى هنا ان نرى ، إلى أى حد لم ينجح القدومى فى التخلص من مواقفه القديمة ، حيث انتقد منذ شهر ياسر عرفات ، لأنه بادر بمعركة لا لزوم لها مع الأردن بسبب قضية القدس ، وفى توقيت غير مناسب . على كل حال لم يكن الحسينى هو الوحيد فى موقفه . ففي عمان اقيمت ندوة اقتصادية - سياسية تحت رعاية رئيس الوزراء عبد السلام المجالى ، حول التنسيق بين الفلسطينيين والأردن . وكان من المهم المقارنة بين مقالته مسئول السلطة الوطنية الفلسطينية بغزة - الطبيب عبد الرحيم - ومقالته زملاؤه من الضفة ، منهم المسئول بمؤسسة التنمية الاقتصادية الفلسطينية الدكتور سمير عبد الله ، والدكتور زياد ابو عمر المحاضر بجامعة بيرزيت . فبينما تكلم مسئول السلطة الفلسطينية عن "مواصلة النضال" الفلسطينى وأعرب عن امله ان تواصل الأردن - رغم توصيلها لاتفاق نهائى مع اسرائيل ، المحافظة على علاقة النضال مع الفلسطينيين ، إلى ان يحقق "الابطال" حق تقرير المصير باقامة دولة عاصمتها القدس ، استخدم زميلاه لهجة أخرى ومجموعة تشبيهات مختلفة .

عريقات لم يحضر للقاهرة

تكلم الدكتور ابو عمرو بالتفصيل عن المصاعب التى تعترض العلاقات بين الفلسطينيين والأردن ، وتجدر الإشارة إلى أنه وضع مشكلة القدس فى اطار المشاكل الثانوية ، وليس الرئيسية . فالمشاكل الرئيسية فى رأيه هى

الفرصة التاريخية لتحويل اتفاقيات اوسلو إلى نقطة تحول حقيقى فى علاقات اليهود والعرب فى ارض اسرائيل . كان الافتراض الأساسى يقول ، ان تنفيذ المرحلة الاولى فى غزة وإريحا سوف يؤدى إلى مثل هذا التغيير النفسى . ولكن لأنه لم يحدث ، سيصبح من الصعوبة الخروج حاليا من قلب المدن الكبرى فى الضفة الغربية بسبب استمرار الانتفاضة ، عشية بداية تنفيذ المرحلة التالية فى اتفاقيات اوسلو والقاهرة ، نوعا من القلق ليس فقط لاسرائيل بل وايضا للقيادة الفلسطينية فى الضفة ، ولجناح ابو مازن فى فتح ولأردن .

الأردن تريده فى غزة

من المقبول تركيز جوهر الخلاف بين الأردن ومنظمة التحرير على مشكلة القدس . ان هذا رأى صائب بقدر كبير ، وبالفعل ليست هناك فرص كبيرة فى ان تدخل الأردن والمنظمة حلبة الوفاق الحقيقى ، قبل ان يتفقا على صيغة مشتركة لحل مشكلة القدس . ولكن زيارة قصيرة لعمان تؤكد ، ان الخلاف عميق جدا ، وهو يتعلق ايضا باختلاف طبيعة نظامى الحكم . ربما من يذهب إلى عمان لأول مرة يستطيع ان يشاهد بنفسه بعض الأمور الدقيقة ، لن يلحظها من اعتاد على التنقل بين الضفتين . عمان هى مدينة نظيفة لدرجة نموذجية ، وعبرة عن مزيج من مناطق الفيلات الفاخرة ، من الطراز الذى نعرفه فى احياء القدس شوارع وبيت حنينا من جانب ، والمدينة العتيقة التى تتسلق جبلا منحدرًا ، مثل الخليل من جانب آخر . ولكن الخيال فقط هو الذى يبرز الاختلاف ، على الجدران الحجرية الناصعة لاتوجد شعارات الانتفاضة ، وتسير الحياة بهدوء والنظافة النموذجية تضىء جوا من الهدوء والراحة .

من الواضح تماما ان الأردنيين لا يرغبون فى ان تتسلل إلى مدينتهم النفوس الفلسطينية الثائرة ولا ذلك المعدل العصبى لحياتهم السياسية ، وطالما ان القيادة الفلسطينية لم تبادر بوقف الانتفاضة ، بالعكس ، فهى تتصدى لمثل هذا الاتجاه داخل اللجان السياسية لمنظمة فتح وفى أحزاب أخرى مثل فداء ، فلامجال للتعاون الفعلى بين الملك حسين وبين ياسر عرفات . الأكثر من هذا ، فمن أجل التصدى لخطر تسلل الانتفاضة إلى عمان ، سيسعى الأردن من أجل الايتعدى عرفات قطاع غزة ، حتى تحبط استمرارية انتشاره فى القدس الشرقية وفى الضفة الغربية . وفى هذا الحصد تجد حلفاء فى شخص زعامات الضفة والقدس الشرقية .

جذور مشتركة

وفى القدس الشرقية أعطى فيصل الحسينى نموذجا

تصريحات رابين حول عرقلة خروج الجيش الاسرائيلى من مدن الضفة الغربية . الا انه اتضح فيما بعد ان الوفد الفلسطينى قد سافر باكماله ، وبدلا من عريقات شارك مسئول آخر .

اذن ، يجب ان نبحث عن سبب تغيبه ، ويبدو ان الامر متعلق بالاعتراض داخل الضفة الغربية على مشروع الانتخابات الذى تقدمت به السلطة الفلسطينية الى اسرائيل .

مشروع بديل

قامت مجموعة من الاكاديميين - السياسيين بالضفة الغربية ، ومنهم الدكتور زياد ابو عمرو ، بوضع مشروع آخر للانتخابات يختلف عن مشروع السلطة الفلسطينية فى نقاط هامة . فى حين يعتمد مشروع السلطة الوطنية على انتخابات اقليمية ، نجد ان المشروع البديل يتكلم عن انتخابات نسبية ، مثلما هو الامر فى اسرائيل .

فى الاسبوع الماضى اقيمت فى نابلس ندوة عن مشروع الانتخابات ، ودافع الدكتور عريقات بحرارة عن مشروع السلطة الوطنية . قبل ذلك ، واثناء زيارة لواشنطن ، سمع نقدا عنيفا على هذا المشروع من رئيس جماعة الضغط الفلسطينية بالولايات المتحدة . يحتمل ان يكون قد هضم هذا الكلام ، عندما بنت لحظة الحسم بين الضفة والقطاع ، حيث يساند الشتات الفلسطينى قيادات الضفة ، وليس غزة ، قرر عريقات العودة الى بولتيته السياسية ، اى لقيادات الضفة الغربية . لم يكن لتغيب عريقات فى القاهرة اى تاثير ، لان الصورة فى الضفة لم تتضح بعد .

وبالتالى ليس من الممكن التوصل الى اتفاقات فعليه مع السلطة الفلسطينية . فهناك موضوعات هامة مطروحة مثل اعادة الانتشار من جديد ليس فقط للجيش ، وانما ايضا للمستوطنات .

قرار جامعة الدول العربية الذى يعترف بمنظمة التحرير كممثل شرعى ووحيد للفلسطينيين ، وبيان الانفصال عن المناطق ، الذى القاه الملك حسين اثناء المقاطعة ، والاتفاقان اللذان وقعهما الفلسطينيون والاردن مع اسرائيل . وقد اشار عن حق ، الى انه بدون تنسيق بين الأطراف الثلاثة ، هناك خطورة على تنفيذ هذه الاتفاقيات جميعا وفى رايه ، ان جميع القضايا الاستراتيجية - مثل اقامة دولة فلسطينية وحل مشكلة اللاجئين اما بالعودة او بالتعويضات - ليس بها تعارض فى المصالح بين الفلسطينيين والاردن .

اننا لم نعلم بعد كيف انتهت هذه المحاورات ، ولكن من المهم ان نلفت النظر لمن شارك فيها ، رجال ابو علاء من المؤسسة الاقتصادية الفلسطينية وهم فى اغلبهم ينتمون الى جناح ابو مازن ، وشركاء درب للحسينى .

يمكن القول بان تلك الندوة لم تكن الا تعبيراً عن الضرورة التى تكلم عنها الحسينى ، بانشاء اطار مباشر وتفصيلى للتنسيق مع الاردن . وهناك زاوية اخرى فى تلك الصورة ، فى الزيارة الى قمت بها لمكاتب اللجان السياسية فى رام الله ، لفت نظرى جزء من صحيفة تصدر فى القدس الشرقية معلق على لوحة الاعلانات ، به اشادة بالتعاون مع الاردن . وكان كلام الطيب عبد الرحيم بمثابة خروج عن المناخ العام فى الندوة . فقد اتضح ان فلسطينى الضفة يحاولون ايقاف مبادرة السلطة الفلسطينية التى تهدف الى الدخول فى مواجهة مع الاردن .

هناك تطور آخر مرتبط بشكل غير مباشر بهذا الموضوع وهو ، غياب الوزير الفلسطينى المسئول عن الانتخابات - صائب عريقات - عن المباحثات مع الوفد الاسرائيلى فى القاهرة ، عشية استئناف المحادثات اوضح ان الفلسطينيين سيؤجلون سفرهم الى القاهرة لمدة اسبوع ، احتجاجا على

عل همسمار
٩٤/١٢/١٨

نظرية جحا .. الفباء السياسي

باروخ بن ارييه

دوائر غير قليلة في الحكومة وفي حزب العمل تدرك ، ان نهاية المطاف لعملية السلام الاسرائيلية - الفلسطينية ستكون اقامة دولة فلسطينية ، الا اننا لانجد اى شئ يعبر عن هذا في الربط بين نهاية العملية وبدايتها، مثل هذا الارتباط يعتبر مصلحة اسرائيلية واضحة ، لان الخطوات السياسية الاساسية في أية عملية سلام تاريخية ذات اثار استراتيجية طويلة الاجل ، نجد ان الخطوات المرحلية تنبع من حقيقة الهدف النهائي سواء بالخير أو بالسوء هناك علاقات واعراض واضحة للحماقة السياسية حسبما تؤكد المؤرخة بربارا توخمان في كتابها «استعراض الحماقة» . كتبت تقول ، انه بدون اختلاف في المكان والوقت ، يمكن ان نلاحظ ظاهرة الحكومات التي تسلك سياسات تتعارض مع مصلحتها هي نفسها . والسؤال الذي لا يبدو ان له اجابه هو، لماذا يتصرف الذين يتولون مناصب رفيعة في بعض الاحيان بشكل يتعارض مع المنطق ، وعلى النقيض من المصلحة الذاتية الواضحة؟ . عندما كتب هذا الكلام ، منذ اكثر من عشر سنوات ، كان لا يزال من المستحيل وقتها التنبؤ بالوفاق الاسرائيلي - الفلسطيني ، والذي يستلزم تحقيقه وتطبيقه، وفي مرحلة مبكرة ، خروج قوات جيش الدفاع من المناطق المقدسة سكانيًا (وليس فقط من قلب الموت) ، ولا يمكن لهذا الشرط ان يتم بسبب التخوف من اخلاء المستوطنات لأسباب سياسية وايدولوجية ، والتي تعرف ايضا باسم "مشاكل امنية" . والمقصود هنا ضرورة المحافظة على امن المستوطنات ، التي يمثل وجودها في اماكن معينة وبشكل عكسي عبئًا أمنيا يتعارض مع المصلحة الاسرائيلية . لماذا يرفض رابين تحريك المستوطنات ، حتى لو كان يعترف بانعدام اسهامها في الامن ، لأسباب شكلية (فض المرحلة الانتقالية لن يتم نقل المستوطنات من مواقعها) ، فهل في مقدوره ان يجند أغلبية تسانده في موقفه داخل الحكومة ؟

يتميز السلوك السياسي لحزب العمل ، بكافة أجنحته وتياراته ، منذ عام ١٩٦٧ ، بالخلافات البارزة فيما يتعلق بالمناطق «المحتلة» . فقد زرع ايجال الون حقيقة وجود مستوطنه كريات اربع ، وهي المبادرة التي ولدت بمرور الوقت ما يسمى بالمواقع الخارجية (اي نقاط استيطانية) في قلب مدينة الخليل . وهكذا تصرف الون ضد أهم مبدأ في المشروع المسمى باسمه ، الا وهو عدم اقامة المستوطنات في قلب التجمعات السكانية العربية . اما موشى بيان - والذي تعهد منذ البداية باسم بيجين لممثل السادات ، حسن التهامي ، بالجلء عن كل سيناء مما حرك عملية السلام مع

يستمع اخراج قوات جيش الدفاع من التجمعات السكانية الفلسطينية وأجراء انتخابات للمجلس الفلسطيني مصلحة اسرائيلية واضحة، وتأجيل هذه الانتخابات سيؤدي إلى إضعاف سلطة منظمة التحرير وتعزيز القوى المتطرفة . ويرجع الامتناع عن اخلاء المستوطنات السياسية إلى نظرة تاريخية مزدوجة للمناطق العربية . فترسيخ المستوطنات في قلب التجمعات السكانية ، وتطوير شبكة الطرق وتوسيع اعمال البناء تعتبر بمثابة اعلان ضم فعلي وحماقة سياسية ، قد تؤدي إلى نسف العملية كلها . يدرك كل من الجمهور وحزب العمل ان نهاية المطاف ستؤدي إلى قيام دولة فلسطينية والفصل بين الشعبين . وعلى هذا يجب ان نعترف بالارتباط بين نهاية العملية وبين بدايتها .

لم يصل لاجهزة الاعلام تفاصيل استمرار تطبيق اعلان المبادئ في اوسلو واتفاق القاهرة، باستثناء بيان الجانب الفلسطيني ، بعدم الموافقة على اجراء انتخابات قبل خروج جيش الدفاع من مدن الضفة الغربية .

وتشهد الدبلوماسية السرية على وجود مصاعب في احراز تقدم ، مما يقتضي احراز طفرة أخرى إلى جانب اتفاقيات اوسلو . لقد حان وقت إعادة النظر في عدة جوانب في اعلان المبادئ الاسرائيلي - الفلسطيني ، وبخاصة من خلال تقدير العوائق النفسية والسياسية التي تلوح في افق العملية السياسية ، وأي تجاهل لهذه العوائق من شأنه ان يعرقل اى تقدم في تطبيق اعلان المبادئ . وائى عقبات تحول دون احراز تقدم يعنى وجود خطر نسف التسوية كلها .

من الخطأ ، ان الفخ الكامن في التفاوض بين اجراء انتخابات الكيان الفلسطيني وبين اخراج قوات الجيش من التجمعات السكانية وإعادة توزيعها من جديد ، من أجل ضرورة المحافظة على امن المستوطنات (والتي يقول رابين نفسه عنها انها تمثل عبئًا أمنيا) ، ينبع من عدم التمييز المسبق للمشكلة اثناء المفاوضات حول هذا الاتفاق ذاته . بل ويحتمل ايضا - وقد سبق ان حدث هذا - ان هذه العقبة لم تكن خفية عن انظار المفاوضين حول اتفاقيات اوسلو والقاهرة ، ولكنهم ادركوا جيدا ان اى محاولة حتى لبحث افكار حل ممكن للمشكلة ، لن تحظى بموافقة أصحاب القرا ر . لقد جاء ايضا في وثيقة اعلان المبادئ ، ان التسويات الانتقالية تمثل جزءا لا يتجزأ من عملية السلام ككل ، ولكنها لاتحدد موقفا بالنسبة للتسوية النهائية (انظر وثيقة عملية السلام في الشرق الاوسط ص ١٢) . رغم ان

وقوع الفعل)، وان يكون لها طريقة عمل بديلة، وان تكون السياسة السائدة سياسة مجموعة وليست سياسة فرد، وحسبما نلاحظ، نجد ان الشرط الأخير غير حيوى لموضوعنا، كما انه ليس هناك مؤيدين للاعتقاد بان السياسة التى تسلكها جماعة تتمتع بنوعية افضل كثيرا من تلك التى ينتهجها زعيم اوحده .

كما هو معروف، فان محادثات القاهرة حول استمرار تطبيق اتفاق اوسلو سوف تتركز على تنفيذ المرحلة الثانية للاتفاق، بما فى ذلك الانتخابات السياسية فى الضفة والقطاع وشروط اجرائها، اى اخراج قوات جيش الدفاع من داخل التجمعات السكانية الفلسطينية . وقد توقف تنفيذ هذه المرحلة لسببين اساسيين . اولهما: تزايد الارهاب الاسلامى الحماسى، وهو ما تم اعتباره عجزا من ياسر عرفات فى التصدي للارهاب، وان مسئولية ذلك تقع عليه . ثانيهما: الاكتشاف " المفاجئ "، بان البند الوارد فى اعلان المبادئ والذى يقول «عدم التطرق خلال الفترة الانتقالية للقضايا التى تنتمى للتسوية النهائية من بينها القدس والمستوطنات، غير قابل للتنفيذ بسبب توسيع المستوطنات بواسطة اقامة اسوار واعمدة انارة، وشق طرق واعمال البناء، بهدف واضح لخلق حقائق تؤثر على التسوية النهائية . يخلق الارتباط الضرورى بين اجراء انتخابات حرة وديمقراطية " وبين خروج قوات الجيش من المراكز السكانية، فحالا لا يمكن ابطاله بدون اخلاء المستوطنات فى قلب الخليل، وفى قطاع غزة وفى الضفة الغربية، التى ذكر رئيس الوزراء انها بحاجة إلى تأمين من جانب قوات الجيش، وهذا امر يحول دون احراز أى تقدم فى تطبيق الاتفاق .

الا يتناقض اجراء الانتخابات فى المناطق بدون خروج الجيش من المدن مع المصلحة الاسرائيلية ؟ - اى محاولة لفرض اتفاق اوسلو، وهذا الاتجاه بدأ يظهر، ستنعكس على نتائج الانتخابات، واضعاف عرفات سياسيا، وتعاظم قوة الدوائر المتطرفة وتزايد عمليات الارهاب . اما القول المنسوب لرابين نفسه، بان الكيان الفلسطينى ليس ملزما باقامة نظام ديمقراطى، ليست مقبولة لسببين :

اولا، طبقا للبند ٣ فى اعلان المبادئ، ستجرى انتخابات حرة وفقا لمبادئ ديمقراطية .

ثانيا، الانتخابات غير الديمقراطية تتعارض مع المصلحة الاسرائيلية .

يبدو على الاقل طبقا لنظرية ثوخمان، ان البديل الوحيد للسياسة الحالية هو العمل طبقا للمصلحة الذاتية والسماح باجراء انتخابات حرة بدون وجود عسكري، مع كل ما يستتبع ذلك . ان الالتفاف حول الاتفاق، مثل توسيع البنية الاساسية فى المناطق بشكل يؤثر على التسوية

مصر، قال فى حينه فى اجتماع لحزب رافى بعد فترة قصيرة من حرب يونيو ان المناطق التى تم احتلالها هى " متنفس حياة "لدولة اسرائيل . وبناء على ذلك يجب التخلي عن صيغة الانسحاب من المناطق التى احتلت مقابل تسويات سلمية (دافار ١٠/٨/١٩٦٧) . ولن نذكر اقوالا معروفة جيدا للجماهير، مثل القيمة الأمنية لشرم الشيخ، حتى ولو من غير سلام . ومواقف جولدا مائير تجاه التنازلات الإقليمية مقابل السلام معروفه . مقولاتها «ليس هناك شعب فلسطينى، تعد تعبيراً ملخصاً لما يسمى البروفيسور هرسجود، رفض الآخرين . وسبب النزاع الاسرائيلى - الفلسطينى هو عدم الاستعداد للاعتراف بالوجود السياسى للطرف الآخر . بهذا المفهوم فان اتفاقيات اوسلو جديرة بلقب «طفرة» .

ان الازدواجية فى مواقف حزب العمل بالنسبة للمناطق العربية عامة والضفة الغربية خاصة، حيث انقسمت بين الجناح المتشدد (احدوت هافودا ورافى) والجناح المعتدل (حركة ما باى التاريخية) خلال ال ٢٧ عاما الاخيرة، هى السبب فى مولد كلمتين ذاتى رنين امنى "العمق الاستراتيجى" و "العمق الاقليمى" و "الحدود الآمنة" وحتى "الحل الاقليمى" - كلها أسماء شفرة تخفى وراءها أمنية قلبية بالاحتفاظ بالمناطق المحتلة (أو أغلبها) وان لم يكن، فعلى الاقل الاحتفاظ بها والتخلي عنها فى آن واحد .

إلى جانب كل هذا وضمن الموضوع المطروح هنا يجب ان نذكر " وثيقة جاليلى " التى صدق عليها مكتب حزب العمل بفضل اصوات التيارات المتشددة (رافى واحدوت هافودا) فى سبتمبر ١٩٧٣) قبل حرب اكتوبر بشهر، وهى الوثيقة التى اهتمت بتوسيع الاستيطان وزيادة حجم الاستثمارات الصناعية فى المناطق العربية . وتختلف الاراء حول مساهمة وثيقة جاليلى فى نشوب حرب عيد الغفران .

نظرا لخلفية التربة الفكرية - الايديولوجية التى تروى فيها اسحاق رابين، وهى من الجناح الذى خلق فكرة ارض اسرائيل الكبرى، فمن السهل ان نتفهم دوافع تخوفه من اى عمل مرتبط بالجللاء عن المستوطنات (اى التنازل الاقليمى بشكل عام)، حتى لو كان ذلك نتاج المنطق السياسى والامنى، المتعلق بتنفيذ المراحل التالية لاتفاقيات اوسلو والقاهرة . ولكن دوافع رجل السياسة، مهما كانت عميقة ومغروسة فى خلفية سياسية وايديولوجية، فانها لا يمكن ان تستخدم كمبرر لعدم العمل وفقا للمصلحة التى حددها الناخب، والتى اعترف هو نفسه باهميتها . لقد جاء فى كتاب بريارا توخمان «ان ظاهرة الحماسة السياسية غير مرتبطة بعهد أو بمكان». انها ظاهرة موجودة فى كل زمان وموقع وهى غير مرتبطة بطبيعة النظام الحاكم أو بالنظام الاجتماعى المعمول به . انها ظاهرة موجودة بالتساوى سواء فى النظام الديمقراطى، وهى لاتخص طبقة بعينها أو شعبا بعينه . فالسياسة المصابة بالحماسة يجب ان تفى بثلاثة شروط : ان تبدو نتائجها السلبية فى حينها (وليس بعد

الانتقالية، جاء فيه ان المفاوضات الاسرائيلية - الفلسطينية حول التسوية النهائية ستؤدي إلى تطبيق قرارى مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨ .

لا يمكن ايضا ان نشك في الحكومة الحالية، وانها تنوى تطبيق الحكم الذاتى الفلسطينى وفقاً لمنظور الليكود «والذى لم يقصد حكماً ذاتياً أبداً، حسب صيغته في اتفاقيات كامب ديفيد - فان أى تصرف سياسى يقصد به عملياً ضم اقليمى فعلى - سواء عن طريق شق مجموعة طرق خاصة لخدمة المستوطنات وسواء عن طريق التوسع في حجم الوحدات السكنية، إلى جانب عدم الوفاء بالتعهدات الخاصة باجراء انتخابات مجلس السلطة الفلسطينية طبقاً للشروط الواردة في الاتفاق، وكل ما يستتبعها، كل هذه الأمور قد تؤدي ليس فقط لتحول غير مرغوب في تنفيذ الحكم الذاتى، وانما أيضاً إلى جمود سياسى، من بين نتائج اتساع دائرة الارهاب

النهائية، من شأنه تشكيل فخ سياسى، ينطوى على شحنة متفجرة لها أكثر من مفهوم واحد .

تكتيك استراتيجى

كان البروفيسور الراحل هرخابى هو الذى رصد ظاهرة وضع السياسة طبقاً لاعتبارات تكتيكية، وكانها عناصر استراتيجية. وهذه ليست علامة مميزة لحكومة معينة، وانما هى ظاهرة معروفة على المستوى السياسى. ويحتمل ان يكون احد الاسباب لذلك مرتبط بالاسلوب السياسى المتبع في اسرائيل، حيث تعتمد الحكومة الائتلافية على اغلبيه في الكنيست وتتخذ القرارات وفقاً للأصوات. في اتفاقيات اوسلو والقاهرة وضح الاتجاه بالامتناع عن تحديد الترتيبات الانتقالية وفقاً للنهاية المتوقعة للعملية السياسية، الا وهى قيام دولة فلسطينية. بمعنى آخر، تقسيم اقليمى وفصل بين شعبين وبين ثقافتين. وهناك رمز لهذا الاتجاه في البند رقم (١) باعلان المبادئ عن التسويات



مترجمه

٩٤١٣/٩

حاجى هوفرمان

لبننة غزة ويهودا والسامرة

صعوبة بالغه في تأمين حياة وأرواح المستوطنين الاسرائيليين في يهودا والسامرة في حال انتقال السلطة الى الشرطة الفلسطينية التابعة لعرفات. كما رددت بعض الجهات الاخرى المسئولة عن تقرير كل ما كتبه صاحب هذه السطور عدة مرات في هذه الصحيفة بشأن ان منظمة التحرير الفلسطينية تطرح تفسيراً أحادياً لكلمة انتخابات، وان هذا التفسير يعنى الانسحاب الاسرائيلى، كما يعلم رئيس الوزراء الاسرائيلى علم اليقين ان اقتراحه الداعى الى اجراء الانتخابات دون إلزام إسرائيل بالانسحاب يبدو بالنسبة لعرفات كمن يضطر لابتلاع قرص دواء بالغ المرارة لا يخدم باى حال من الأحوال صحته .

وكما ذكرنا من قبل، فعلى كل من يرغب في التعرف على أى شئ سيحدث في يهودا والسامرة غداة انسحاب الجيش الاسرائيلى منهما إلقاء نظرة على ما يحدث الآن في الأراضي التابعة للإدارة الفلسطينية في غزة. وقد اشتعل لهيب الانتفاضة الفلسطينية في غزة منذ أن حدث ذلك الصدام الدموى في الثامن عشر من شهر نوفمبر الماضى بين الشرطة الفلسطينية وأتباع حماس، ولكن لهيب الانتفاضة كان موجهاً هذه المرة ضد السلطة الفلسطينية، وبدأت حماس في استعراض قوتها في الشوارع

من الصعوبة بمكان أن يجد المرء تعريفاً أفضل لماهية الواقع السائد في منطقة الإدارة الفلسطينية في قطاع غزة، الناجم عن اتفاقيات اوسلو مما ذكره رئيس المخابرات العسكرية اللواء أوري سحيا أثناء جلسة الحكومة بشأن «لبننة غزة»، وقد حل الوجود على كافة وزراء الحكومة حين استماعهم لذلك السيناريو المؤلم الذى رسمه رئيس المخابرات العسكرية رئيس جهاز «الشين بيت»، لطبيعة الوضع الذى من المتوقع أن يسود في يهودا والسامرة في حالة ما إذا استمرت المسيرة السياسية وفقاً لما هو مخطط لها .

وتتيح الخبرة المتراكمة في غزة فرصة التكهّن بما يشبه اليقين لما سيحدث في يهودا والسامرة. وبطبيعة الحال فإن هذه التكهّنات ستكون شديدة التشاؤم، ويكفينا معرفة أن رئيس جهاز «الشين بيت» لم يتردد أثناء حديثه عن إخبار الوزراء صراحة أن قدرة أجهزة الأمن على جمع المعلومات عن الاستعداد لتنفيذ العمليات التى تلحق الأضرار بنا، وقدرتها على إحباط هذه المخططات ستتعرض لضرر بالغ في حال انتقال المزيد من المناطق الى سلطة منظمة التحرير الفلسطينية وعرفات، كما قدر ضباط آخرون بالجيش الاسرائيلى أن الجيش الاسرائيلى سيجد

نشبت في أحد لقاءات أبي سمهدنا الأولى مع عرفات مناقشة عنيفة بشأن نشاط فتح ، وحينما أعرب أبو سمهدنا عن رأيه صراحة في عرفات قال له زعيم الفدائيين "أخسر إنك مازلت طفلا صغيرا " ، وحينما نهض أبو سمهدنا للتهجم على عرفات ، وتوجيه اللكمات له قام الحرس التابع لعرفات باعتقاله في السجن لمدة أربع وعشرين ساعة . وانقطعت منذ هذا الحين الصلة بينهما .

وحينما قررت السلطة الفلسطينية خلال الأسبوع الماضي الالتحام بالجماهير ، وجه عرفات الدعوة لأبي سمهدنا للالتقاء به ، وتم الاتفاق خلال لقاء المصالحة على تنظيم مظاهرة ضخمة للإعراب عن التأييد لحركة فتح برئاسة ياسر عرفات ، وكان أبو سمهدنا مستولا عن التنفيذ .

وخرجت المظاهرة بالفعل في شارع «قبر الجندي المجهول» وبالقرب من المنزل الذي اتخذته القيادة الإسرائيلية حتى انسحابها من غزة مقرا لها ، ووقف عرفات مرة أخرى في شرفة هذا المنزل ، التي وقف عليها يوم مجيئه الى غزة . وكان من إحدى الظواهر البارزة في هذه المظاهرة تواجد أعداد كبيرة من فدائيي فتح المسلحين غير التابعين لجهاز الشرطة الفلسطيني أو الى السلطة الفلسطينية ، وكان معظمهم من الفدائيين السابقين في حركة "صقور فتح" .

وكلف ياسر عرفات أبي سمهدنا في أعقاب هذه المظاهرة بإعادة تشكيل حركة فتح في القطاع ، وسرعان ما أخذ أبو سمهدنا هذه المهمة على عاتقه ، فتشكلت من جديد ميليشيات مسلحة ، وأنشئت مقار قيادية لحركة فتح ، كما تم تجنيد أعداد كبيرة من مخيمات اللاجئين . ومازالت أنشطة هذه الميليشيات تزدحج على نار هائنة - وبالرغم من أننا لانرى الميليشيات تتجول في الشوارع - إلا أنه من الواضح أنه يتم تشكيل قوة مسلحة قوية على أتم الاستعداد لتنفيذ المطلوب منها عند أي استدعاء . وتتمثل ميزة هذه الميليشيات في التحامها الوثيق بالشارع الفلسطيني أكثر من قيادات السلطة الفلسطينية . وقد كان من المناسب ومن المريح للسلطة الفلسطينية أن يتم العمل على إحياء هذه الجبهة التي يستطيع المواطن الفلسطيني البسيط التضامن معها . واتخذت السلطة الفلسطينية هذا القرار بعد أن أدرك عرفات أن الجماهير الفلسطينية تجد صعوبة في التضامن مع السلطة الفلسطينية الكريهة والبغيضة .

وكان السير في هذه الوجهة واضحا ، ولذلك فاذا اضطرت عرفات للدخول مرة أخرى في مواجهة مع حركة حماس فإنه سيعتمد على قيادات فتح ، وليس على جنود السلطة الفلسطينية ، وسيتمكن عرفات على هذا النحو ولو ظاهريا من أن يسمو فوق "المواجهة الشعبية" في المجتمع الفلسطيني دون أن يتدخل في المواجهة . واتخذ عرفات هذه الخطوة رغم أنه يعلم تمام العلم أنه توجد دولة أخرى في الشرق الأوسط تسير فيها الميليشيات غير الخاضعة لأية سلطة ، وتحارب فيها كل ميليشيا ميليشيات الأخرى ،

الفلسطينية ، وكان من بين مظاهر هذا العرض أن فدائيي حماس المسلحين تجولوا في شوارع غزة شاهرين أسلحتهم دون أي خوف من جهاز الشرطة الفلسطيني . وقد أثبت هذا العرض صحة ما رده قادة حماس من قبل بشأن أن عرفات وسلطته الفلسطينية منفصلان عن الجماهير الفلسطينية في القطاع . أما قادة السلطة الفلسطينية فهم جالسون الى مكاتبهم ، ولا يعلمون شيئا عما يحدث على بعد بضعة أمتار منهم . والآن لم يعد من الممكن إنكار أن إسرائيل وقعت على اتفاق مع من تراءى لها في صورة الزعيم الذي يحظى بتأييد كل الفلسطينيين ، ولكن سرعان ما ظهر أنه لا يسيطر إلا على جماعته . وقد أصبح تعدد الميليشيات المسلحة في ظل عدم وجود سلطة من أهم السمات المميزة للواقع القائم في القطاع ، ويمكننا أن نطلق على هذا الوضع باختصار شديد "لبننة" .

وتعد حركة فتح من أكثر الجهات الفلسطينية احساسا بخيبة الأمل منذ وصول عرفات الى غزة ، وتعد هوة الخلاف أو الفرقة الآخذة في الاتساع بين عرفات وبين هذه الحركة من بين الدلائل التي تدل على مدى ابتعاد عرفات عن شعبه ، ويشعر قادة فتح في غزة حاليا والذين تحملوا طيلة سنوات الانتفاضة عبء المواجهة مع قوات الجيش الإسرائيلي أن عرفات يتجاهلهم . فلم يتول أي منهم أي منصب في السلطة الفلسطينية ، كما أن منتديات الشباب التابعة لفتح توقفت عن ممارسة أنشطتها منذ مجئ عرفات أضف إلى هذا أن فتح حرمت من كل مصادر التمويل ، ومن هنا فقد بدأت تتردد في صفوف أعضاء هذه المنظمة بعض أصوات الحنين لتلك الفترة التي قضاها عرفات في تونس ، فقد كان العدو آنذاك - الجيش الإسرائيلي - واضحا ، هذا بالإضافة الى أن علاقاتهم مع قيادات منظمة التحرير الفلسطينية كانت أفضل .

وحينما حدث ذلك الصدام الدامي في الثامن عشر من شهر نوفمبر قرر عرفات وقادة السلطة الفلسطينية النزول الى الشعب . وكان قرار إخراج سامي أبو سمهدنا زعيم صقور حركة فتح السابق في القطاع من حالة العزلة والجمود من بين أولى القرارات الحكيمة التي تم اتخاذها ، وكان أبو سمهدنا واحدا من أكثر الشخصيات الفلسطينية احساسا بالاحباط خلال الستة شهور الماضية . وكان أبو سمهدنا الزعيم الفعلي للانتفاضة في غزة ، ولكنه نجح دائما في ألا تترك العمليات التي نفذها ضد الجيش الإسرائيلي أثرا يدل عليه ، ولذلك لم تتمكن إسرائيل من اعتقاله ، ومع هذا أدرج اسمه منذ حوالي ثلاث سنوات في قائمة الاثنى عشر فدائيا الذين كانوا سيرحلون الى لبنان ، ولكن قرار الترحيل لم يدخل حيز التنفيذ نظرا لوقوع "الثورة" قبل استكمال الاجراءات القانونية ، وقامت حكومة رابين بالغاء قرار الطرد ، وتحول أبو سمهدنا منذ أن صدر ضده هذا الحكم الى زعيم لصقور فتح في غزة .

وعند مجئ عرفات الى غزة كان هذا اليوم يوما بالغ المرارة لأبي سمهدنا إذ سرعان ما تبدد الحلم في هذا اليوم . وقد

الافتراض الذي كان من بين الأسس التي تم على ضوئها التوصل الى اتفاق أوسلو .

وجاء في هذا الاتفاق الذي وقع عليه عرفات مع زعيم حركة حماس في القطاع محمود الزهار اللذين عقدا خلال الشهور القليلة الماضية عدة لقاءات شخصية، أنه سيتم تشكيل لجنة للتحقيق في أحداث الثامن عشر من شهر نوفمبر . وتعهدت حماس خلال هذا اللقاء بعدم حمل السلاح بشكل علني ، وعدم توزيع أية منشورات استفزازية ضد السلطة الفلسطينية . وكان من أولى مظاهر الوفاق بين حماس ومنظمة التحرير الفلسطينية قيام قيادات المنظمة وحماس بمسح تلك الشعارات التي كتبها أتباع كل حركة ضد الآخر على الحوائط . وكانت خطوة مسح هذه الشعارات موجهة الى رجال الاعلام ، ولكنها لا تدل حقا على أنه تمت تنقية الأجواء بالفعل بين المنظمة وحماس ، ومع هذا تدل هذه الخطوة على أن هناك رغبة في تجنب تصعيد المواجهة.

ويتمثل القاسم المشترك بين عرفات وحماس في عدم اهتمامهما بخوض الحرب فيما بينهما، فقد تفهم محمود الزهار زعيم حماس في غزة أن أي حرب أهلية فلسطينية في غزة ستكون في صالح إسرائيل ، وبطبيعة الحال فليس من مصلحته تقديم أية خدمة لرابين رغم كل ماتكنه نفسه من كراهية لياسر عرفات . أما عرفات فهو يعلم أن خوضه للحرب ضد حماس يسلبه ماتبقى له من تأييد في الشارع الفلسطيني ، كما يعلم أنه كلما قدم المزيد من التنازلات لحماس - أي كما تنازل في قضية نزع السلاح من حماس - فإنه سيتم إرجاء المواجهة . وقد تنازل عرفات حتى الآن عن مواضيع عديدة منها موضوع نزع السلاح من حماس ، وموضوع اعتقال أتباع حماس الذين تم الإفراج عن معظمهم ، وقدم عرفات كل هذه التنازلات لمنع المواجهة هذا بالرغم من أنه يعلم تمام العلم أنه سيضطّر في نهاية الأمر للمفاضلة بين اتفائه مع إسرائيل ، واتفائه مع حماس .

وفي الوقت الراهن فإن الجميع يعيش حالة الانتظار ، فتنتظر حركة حماس أي شيء ستسفر عنه لجنة المصالحة ، وهذا هو نفس الوضع الذي يعيش فيه عرفات والحكومة الإسرائيلية . ومن المحتمل أن يكون لعلاقات منظمة التحرير الفلسطينية بحركة حماس تأثير مباشر على استمرار المسيرة مع إسرائيل .

ويثير الوصف المقدم لما يشهده القطاع بطبيعة الحال أفكارا قائمة بشأن ما هو متوقع حدوثه في يهودا والسامرة عند انسحاب القوات الإسرائيلية من مراكز التجمعات العربية هناك .

ولا تخفى أجهزة الأمن الإسرائيلية بفروعها المختلفة تقديراتها وتكهناتها القائمة بشأن المستقبل ، وقد كتبنا كثيرا عن أن غزة وأريحا تحولتا الى وكر للهاربين ، ويتفق العاملون في أجهزة الأمن على أن أراضى يهودا والسامرة

ونقصد بهذه الدولة لبنان ، ورغم أن عرفات يعلم طبيعة المخاطر التي تحيط بمفهوم "اللبننة" الذي يسعى الى تطبيقه على سلطته في غزة فإنه لا يتخوف من تنفيذ هذه الفكرة .

ووجد بعض مسئولى وزارة الدفاع الإسرائيلية صعوبة في الإجابة على سؤالى الذى طرحته عليهم مؤخرا ، والذى مفاده أن أى شيء قد يحدث إذا فشل ياسر عرفات في إعادة «المارد» إلى القنينة التي خرج منها بهذه السهولة؟ ، وكيف ستكون علاقات إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية إذا ما اتضح أيضا أن فتح تعمل ضد عرفات ، وتسعى من أجل إلغاء الاتفاق مع إسرائيل ، خاصة أن كثيرين في المنظمة يزعمون أنه من الضروري القيام بهذا الأمر؟ .

وتتابع القيادات الإسرائيلية التي وقعت على الاتفاق مع عرفات توجهات عرفات التي لا تخلو من قصور واستهتار . وقد اتخذ عرفات هذه الخطوة رغم أنه يعلم أنها تتناقض بالكامل مع اتفاقية أوسلو التي تسمح له بإقامة قوة مسلحة واحدة ممثلة في الشرطة الفلسطينية ، ولكن مواقف القادة الإسرائيليين على مدى العام الماضى أوحى لعرفات أن قيامه بخرق الاتفاقية لن يكون ذريعة لوقف المسيرة ، ومن الواضح أن ياسر عرفات استوعب هذا الدرس جيدا . وقد اضطر رئيس الوزراء الاسرائيلى إسحاق رابين خلال جلسة لجنة الخارجية والأمن بالكنيست للاعتراف بأن "إسرائيل تبحث حاليا ما إذا كان تسليح القوات الفلسطينية في قطاع غزة يتفق مع اتفاق القاهرة ."

وذكر رابين خلال نفس الجلسة "لانسعى الى عرقلة المفاوضات" ، ولكنى علمت من احدى الشخصيات المقربة لرابين أن القضايا الأمنية تزيد من صعوبة استمرار المفاوضات ، وطالما أنه توجد بعض الجماعات المسلحة في غزة ، وأن عرفات لا يعمل على تجريدتها من أسلحتها فحسب ، وإنما يزيد من عددها فإنه يخلق لرابين مشكلة بالغة الصعوبة . ومع هذا ترى هذه الشخصية المقربة لرابين أن هناك مبررا لما قام به عرفات حيث إنه حينما تخرج فتح لمواجهة حماس فإن الوضع سيهدأ في الحال ، وأن إقامة فتح هي التي أعادت الهدوء الى غزة .

كما كان من بين العوامل التي أسهمت في إعادة الهدوء الى غزة ذلك الاتفاق الذى تم توقيعه يوم الجمعة الماضى بين منظمة التحرير الفلسطينية وحماس بشأن تشكيل لجنة مصالحة وطنية . ولهذه اللجنة - التي تضم في صفوفها بعضا من عرب إسرائيل مثل أحمد طيبي ، والشيخ درويش - أهمية كبرى بالنسبة لإسرائيل حيث إن تشكيل هذه اللجنة يدل على أنه بالرغم من وجود بعض التناقضات الفكرية بين منظمة التحرير الفلسطينية وحماس فليس هناك أى أساس لصحة ذلك الافتراض القائل بأن منظمة التحرير الفلسطينية ستخوض حربا ضد حماس ، ذلك

مثل هذه الحالة لن يصبح من المتاح أمام الشرطة الإسرائيلية فرصة البحث عن أى سيارة مسروقة تصل الى هناك .

وقد اكتسبنا خبرة أيضا مما يحدث فى غزة أريحا . فهناك العشرات من السيارات الإسرائيلية المسروقة، ويستخدم جنود الشرطة الفلسطينيون مثل هذه السيارات ، ومع هذا يقوم الفلسطينيون فى بعض الأحيان "بعرض مسرحى" يعيدون خلاله سيارة أو أخرى من بين عشرات السيارات المسروقة .

ويعلق «نيسان سلومنيسكى» رئيس المجلس المحلى بمستوطنة الكناه على هذا الوضع بقوله "إذا خرج الجيش الإسرائيلى من مراكز المدن ، فإن المشكلة لن تصبح قاصرة على المستوطنين، وإنما ستشمل كل مواطنى إسرائيل "إن المسافة بين قلقيلية وكفر - سابا أصغر من المسافة بين مستوطنة نتساريم وغزة ، والتساعل كيف سيعيش سكان كفر - سابا عندما لن يتواجد الجيش الإسرائيلى؟ وكيف سيكون الوضع حينما ستكون حماس هى المسيطرة ؟

وتوجد مشكلة أخرى على محاور الحركة ، ويرى أورى اريال سكرتير عام يهودا والسامرة الذى يتبنى رأيا متفائلا بخصوص هذه النقطة أن الحكومة الإسرائيلية تتفهم أن انسحاب الجيش الإسرائيلى من محاور الحركة يعد بمثابة خطوة غير واقعية ، وأن الاعتماد على الطرق الدائرية يعد أمرا غير واقعى . ولناخذ نموذجا جوش عتسيون تلك المنطقة التى يجمع الجميع عليها . فالطريق الجديد لجوش عتسيون الذى يتم تشييده حاليا سيكتمل وفقا للمشروع فى شهر يونيو ١٩٩٦ . وإذا افترضنا أنه سيتم الانتهاء من هذا المشروع فى موعده فكيف سينتقل اليهود إلى جوش عتسيون حتى ذلك الحين دون المرور من بيت لحم ؟

ويعنى هذا الأمر أن الجيش الإسرائيلى لن يصبح بمقدوره مغادرة بيت لحم إذا رغب فى الاستمرار فى تأمين انتقال الإسرائيليين الى هناك . وهذا الطريق مازال فى طور التنفيذ . ولا أتحدث عن الطريق التى لم يتم التخطيط لها بعد مثل طريق رام الله الدائرى الذى إذا لم ينفذ فإن سكان مستوطنات عفره ، وشيلو ، وبيت أيل سيضطرون عند انتقالهم للمرور من خلال رام الله . ولكن هل سينسحب الجيش الإسرائيلى وسيتخلى عن تأمين حياة المستوطنين الراغبين فى السفر الى هناك ؟ ولكن الحكومة الإسرائيلية الحالية غير مؤهلة للقيام بهذا الأمر .

ستتحول الى أوكار شبيهة . وقد رسمت بعض قيادات أجهزة الأمن التى عقدت مؤخرا عدة محادثات مع قادة المستوطنين فى يهودا والسامرة وغزة سيناريوهات قائمة للغاية مفادها أن الفدائيين الذين سينفذون عملياتهم ضد الإسرائيليين سيسرعون للاحتفاء بأحدى القرى . وإذا كان الفدائيون يعرفون الآن عند قيامهم بتنفيذ عملياتهم أن أمامهم طريقا طويلا للوصول إلى أريحا على سبيل المثال ، وأن الفترة اللازمة لقطع الطريق ستتيح للقوات الإسرائيلية وضع العراقيل على المحاور لقطع الطريق عليهم فإنه عندما تقوم القوات الإسرائيلية باتخاذ استعداداتها الجديدة فإن حياتهم ستكون آمنة للغاية . ونظرا لقرب المستوطنات اليهودية من القرى العربية الفلسطينية فإن الفدائيين الذين سينفذون عملياتهم لن يجدوا أية صعوبة فى أن يتخذوا من المنازل العربية وكرا لهم ، والاختفاء عن أعين القوات الإسرائيلية . وفيما يتعلق بجدوى تقديم الاحتجاجات للشرطة الفلسطينية فقد علمتنا تجربة غزة أن السلطة الفلسطينية لم تعتقل أحدا من الذين نفذوا أية عمليات ضد الإسرائيليين .

وتجدر الإشارة فى هذا المجال الى أن أجهزة الأمن تعلم جيدا أنه من بين أسباب هذا النجاح الذى أحرزته العمليات الفدائية الأخيرة التى نفنتها حماس أن قطاع غزة أصبح اليوم مليئا بالمواد المتفجرة ذات النوعية الراقية التى وصلت اليهم عن طريق الأنفاق السرية الواقعة تحت حدود رفح . ونظرا لتوفر كميات حديثة من عبوات «تى . ان . تى» شديدة الانفجار وسائر العبوات الناسفة الحديثة فإن نتائج العمليات التى تقوم بها حماس تتسم أيضا بقوتها . ولم يعد الفدائيون فى القطاع فى حاجة الى استخدام أية مواد بديلة لانتاج المواد المتفجرة ، كما أنهم أصبحوا يمتلكون وسائل قتالية متقدمة ، ومن هنا فإن القرى ستتحول الى أوكار ، وعندئذ ستتوفر بنية مدمرة فى داخل «أرض إسرائيل» .

وعلق قائد جهاز الشرطة «اليك رون» فى منطقة السامرة يهودا والسامرة أثناء حديثه خلال هذا الأسبوع إلى قادة المستوطنين على ما هو متوقع حدوثه فى القرى باستخدام تعبير "ثقب أسود" ، وتحدث رون أيضا عن القضايا الإجرامية التقليدية مثل سرقة السيارات ، ومن المعروف أن عددا كبيرا من السيارات الإسرائيلية المسروقة يوجد حاليا فى غزة أريحا ، ولذلك فحينما ستنتقل القرى فى يهودا والسامرة الى سلطة منظمة التحرير الفلسطينية ستتحول كل قرية الى ثقب أسود يجذب الغنائم من المسروقات . وفى

هـ آ ر تس
٩٤/١٢/١٥

رئيس شيف

لدى حماس في غزة

بضعة أيام طرحت على بعض زعماء حركة حماس في قطاع غزة سؤالا، عما إذا كان هناك ما يمكن التفاوض عليه مع هذه الحركة؟ وقد اتبحت لي هذه الفرصة عندما كنت برفقة مندوبي معهد واشنطن لأبحاث الشرق الأوسط، والذين كانوا في زيارة للقطاع. وقد تم اللقاء في مخيم الشاطئ للاجئين، في مكاتب الشركة الإسلامية «دار القرآن الكريم». وقد دار الحوار بأسلوب حضاري، ضم الكثير من الاقتباسات القرآنية. كان الاستقبال جيدا، وعندما صادفت مشكلة في الانتقال عند العودة، أقلني أحد المضيفين بسيارته إلى نقطة إيرز.

شارك في الحوار أربعة من أعضاء الحركة وعلى رأسهم الدكتور محمود الزهار الذي يتقن الإنجليزية. وقد جلس إلى جواره أحمد بكر، الذي كان ضمن المبعدين مع الزهار إلى لبنان وقضى هناك عاما. وكان الآخران السيد أبو سامح وفايد أبو شملا.

ذكر الدكتور الزهار، الذي أكثر من الشكوى من بعض النعوت مثل "الارهابيين" أن حماس قد عرضت على إسرائيل وقف إطلاق النار بحيث لا يلحق الأذى بالمدنيين الأبرياء من الجانبين. ومن خلال الاستفسار منه اتضح أن هذا العرض لا ينطبق على المستوطنين، حتى الذين يقيمون في الأحياء الشرقية لمدينة القدس. قال الزهار «ليس هؤلاء مدنيين أبرياء بل أنهم في نظرنا جنود بمعنى الكلمة». أوضحت له أنه لن توجد حكومة ستوافق، ولو بشكل غير مباشر، على السماح للعدو بأن يعتدي على جزء من مواطنيها، حتى لو كانوا جنودا. وقد اظهرت اهتماما بما إذا كان هذا الاقتراح يحمل تلميحا من جانب حماس بالاستعداد للتفاوض مع إسرائيل، أجاب الزهار بحزم «لا أنتم تتسببون في فشل أي مفاوضات. كل ما فعلتوه مع منظمة التحرير ليس إلا التوقيع على اتفاق أمني، وليس اتفاقا يؤدي إلى سلام حقيقي». ثم أضاف مبررا واقعا يكثر من طرحه حتى في إسرائيل وقال ما الذي نتفاوض عليه معكم؟ قلت ليس على تل أبيب. فقال الزهار بكل حزم «يوما ما ستتفاوضون أيضا على تل أبيب».

قبل ذلك بساعات طرحت في مكاتب منظمة فتح بغزة سؤالا على بعض زعماء هذه المنظمة حول احتمال أن تخوض إسرائيل محادثات مع حماس؟ فكان رد الفعل غاضبا. قالوا - ان للشعب الفلسطيني ممثلا واحدا فقط، وهو منظمة التحرير الفلسطينية. وأكدوا أن هذه الصلاحية ممنوحة

لمنظمة التحرير فقط ومن يرأسها. وقالوا «لقد عقدتم السلام مع منظمة التحرير، وعليكم أن تتفاوضوا معها، وأصبح من الواضح أن مجرد التفكير في أي تفاوض مع حماس يثير غضب زعماء فتح».

انتخابات فقط

يقول أعضاء حماس، أنهم لاهم ولا منظمة التحرير يمثلون الشعب الفلسطيني. فمن أجل تحديد ممثلي الشعب يجب إجراء انتخابات عامة حتى في الشتات الفلسطيني. «في انتخابات ديمقراطية وحقيقية، وليس كتلك التي تجري في الدول العربية».

وحماس تؤيد مثل هذه الانتخابات. وقد ذكروا أن إسحاق رابين قد وعد بأن يجري استفتاء شعبي في إسرائيل قبل الانسحاب من هضبة الجولان. وقال الزهار «نحن نطالب بنفس الشيء، أن يسألوا الشعب الفلسطيني عما يريده. ليس كافيا أن تعلن جماعة واحدة أنها تعترف بإسرائيل». سألته إذا وافقت الأغلبية على موقف منظمة التحرير، فهل تتقبلون قرارها وتوقفون عملياتكم ضد إسرائيل؟ قال «سوف نواصل المقاومة، ولكننا سنحترم قرارات الشعب من خلال انتخابات حقيقية. وبالنسبة لاستمرار العنف ترك الزهار ضبابا معينا وقال «ممثلونا المنتخبون هم الذين سيجيبون على هذا السؤال». ولم يوضح ما يريده.

في هذه الأثناء توجد مسألة ملحة خاصة بتجميع السلاح من الأفراد والجماعات، والتي تريد السلطة الفلسطينية تطبيقه في قطاع غزة ولكنها لم تنجح في ذلك. ماهو موقف حماس حول هذه القضية؟

يقول الزهار «نحن تؤيد تجميع السلاح من هؤلاء الذين يحملونه من أجل المظهرية أو الاستعراض. ولكننا سنعارض أن يأخذوا السلاح من الذين يريدون الدفاع عن أنفسهم في مواجهة الاحتلال». بمعنى آخر، لا تنوى حركة حماس أن تسلم أسلحتها، والكرة ستترقد إذن إلى ملعب عرفات. ويقول الدكتور الزهار «لاحظ أننا لم نمس فردا حتى بعد مؤتمر مدريد واتفاق أوسلو. لن تقع هنا حرب أهلية ولكننا سنرفض أيضا أن نكون ضحايا».

لدى الدكتور الزهار ورفاقه بالطبع تفسير للعمليات التي تقع ضد إسرائيل والمقاومة لأنصب على اليهودية، وإنما

الاتوبيس .الم تقوموا بخطط مصطفى بيراني والشيخ عبيد ؟ الم تقتلوا هاني عابد في خان يونس بزعم انه كان متورطا في عملية قتل بعض الجنود .انها عملية اعدام بلا محاكمة .اننا نعرف ان من نفذ عملية القتل هو ضابط اسرائيلي .نقيب اسمه داني .ولكن الذي تعاون معه، هو فلسطيني من صبرا ، وقد تم اعتقاله». من الواضح اذن انهم يعلقون كافة الاتهامات باسرائيل ، ولا يمكن حاليا تقليل هذه الفجوة.

على اسرائيل .فلو قامت دولة مسيحية على الارض الاسلامية المقدسة ، لقاوموها هي ايضا .وهم يطرحون - كمثال - القتلى الكثيرين الذين لقوا حتفهم بايدي اسرائيلية في الاماكن الاسلامية المقدسة ، في بيت المقدس والحرم الابراهيمي .لهذا جاء رد الفعل الاسلامي .قال الزهار «لقد اربنا استبدال (نحشون واكسمان)الجندي الذي تم اختطافه وقتل اثناء محاولة انقاذه باطلاق سراح الاسرى والمعتقلين ، ولكنكم فعلتم ما فعلتم فكان ربنا بحادث



من الممكن أن ينتظر التطبيع

عل هبشمار
٩٤/١٢/٩

بنحاس عنبرى

■ لم يكن مثيرا للدهشة أن يتبدد هذا الإحساس بالتشاؤم إزاء مستقبل المحادثات على الصعيدين السوري والفلسطيني ، والذي ساد عشية الجولة التي قام بها وزير الخارجية الأمريكى وأرين كريستوفر ، ليحل محله الإحساس بالتفاؤل فى أعقاب المحادثات التي أجراها كريستوفر فى كل من دمشق والقدس وغزة . وقد ساهم هذا التحول بطبيعة الحال فى حفظ ماء وجه الوزير الأمريكى ، ولذلك يتعين علينا ألا نعتبر هذه الزيارة مقياسا للتعرف على مدى نجاح المحادثات أو فشلها .

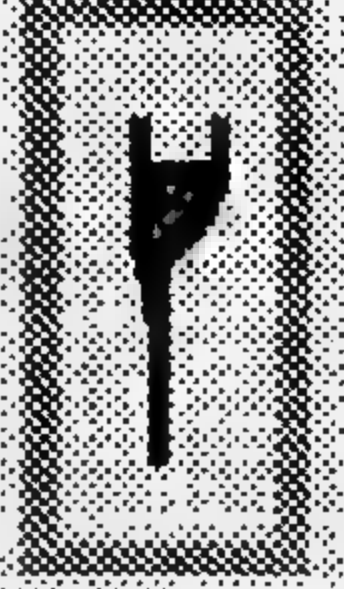
وكانت أحداث هذا الأسبوع على قدر كبير من الأهمية إذ إنها أسهمت فى التعرف على ماهية الصعوبات التي تعترض طريق المفاوضات ، كما أسهمت فى خلق فرص من شأنها إحداث نقطة تحول هامة فى مستقبل المفاوضات . وكلما يمضى الوقت يتضح لنا أن الصعوبات التي تعرقل رسم الاستراتيجية الإسرائيلية تكمن فى أن إسرائيل تتمسك بنموذج السلام المصرى - الإسرائيلى ، وفى إصرارها على أن تكون سائر اتفاقيات السلام محاكية لهذا النموذج .

ولاشك أن النهج الذى اتبعه الرئيس المصرى السابق أنور السادات قد أسر عقولنا وأفئدتنا إلى حد كبير . أضف إلى هذا أنه زرع فى أوساطنا آمالا - إن لم يكن أوهاما - أوحى إلينا أن سائر الزعماء العرب سيتبعون نفس النهج الذى اتبعه . وعند النظر إلى الأسباب التي جعلتنا متحمسين للسلام مع الأردن نجد أنها كامنة فى أن العاهل الأردنى الملك حسين أبدى استعدادا للتحدث علانية عن السلام ، علاوة على أن نهجه فى السلام يذكرنا بنهج السادات . ومع هذا فإن اتفاقية السلام مع الأردن تمثل نموذجا مستقلا ، وتحتوى على مبادئ وبنود أخرى .

ويمكننا هنا استنتاج أنه حينما توصلنا إلى اتفاقية سلام مع مصر كانت هذه الاتفاقية تتماشى مع ظروف مصر ، وفى المقابل فإن الاتفاقيات التي توصلنا إليها مع الفلسطينيين تتماشى مع ظروف حياتنا معهم ، ومن هنا فإن من الضروري أن تتماشى اتفاقيات السلام مع سوريا مع طبيعة الظروف السياسية الداخلية التي تواجه النظام فى دمشق ، ومع مكانته الجيوبوليتيكية . ونعتقد أنه حينما ندرك أنه ليس من الممكن صياغة نموذج السلام مع سوريا على غرار نموذج السلام المصرى الإسرائيلى سيصبح بوسعنا إحراز المزيد من التقدم على صعيد التسوية .

وحينما التقى الرئيس السوري الأسد بنظيره المصرى حسنى مبارك عشية الجولة التي قام بها وزير الخارجية الأمريكى وأرين كريستوفر إلى المنطقة فقد أدلى الأسد فى ختام اللقاء بتصريح يعبر خير يعبر عن ماهية تفكيره ، ونعتقد أنه من الأفضل العمل على تفهم ما قاله ، والخروج باستنتاجات ودروس مما صرح به بدلا من الاكتفاء بتأكيدنا على اختلافنا معه . فقد ذكر أنه يفضل الحفاظ على الوضع الراهن على تقبل الشروط الإسرائيلية .

وتعتبر هذه المقولة عن نظام الأولويات الحقيقى الذى تفضل سوريا اتباعه ، ومن الملاحظ



تضاي

التطبيع

والتسوية

□ محور النار البيضاء فى

مواجهة محور الجامعة

العربية □

□ قمة الاسكندرية بين السلام

والحرب □

فهي تقنع كل دول العالم بتقديم المساعدة له ، ولكن معطيات الوضع في الضفة الغربية تفيد أن هناك حركة معارضة قوية لعرفات كما أن الأردن ينظر بعين القلق إزاء هذا الوضع ، وقد اتضح في نهاية الأمر أن العاهل الأردني الملك حسين لم يوجه دعوة لعرفات لزيارة الأردن ، وأن العلاقات بينهما مازالت تتسم بالتوتر . ومن الملاحظ أنه كلما تزايد فرص نمو نفوذ عرفات في الضفة الغربية فإن هذا الأمر يدفع الضفة الغربية والأردن لتحالف ضد عرفات ، وقد تجلت مظاهر هذه المعارضة في الترحيب الشديد الذي أبداه الأردن للسيد فيصل الحسيني عند زيارته للأردن ، وفي التصريحات التي أدلى بها الحسيني والتي أعرب من خلالها عن تأييده لمواقف الأردن ، والتي رحب فيها بأشراف الأردن على الأماكن المقدسة في القدس .

وعلى ضوء هذا الوضع نلاحظ أنه بينما نجد في دمشق طرفا يمكننا التفاوض معه فإنه يجب علينا أن نفكر فيما إذا لم يكن من الأفضل التحدث مع قيادات الضفة قبل أن ندع السلطة الفلسطينية في غزة تتولى مقاليد السلطة في الضفة الغربية ، فبينما طرح الفلسطينيون في محادثات القاهرة نموذجا محدد المعالم لانتخابات الرئاسة فقد طرح الفريق الممثل للضفة الغربية نموذج انتخابات آخر اتسم بتأكيد على تمثيل سكان الأراضي أكثر من اهتمامه بمسألة انتخاب الرئيس .

ومن بين القضايا المثارة الحالية القضايا الاقتصادية التي نذكر من بينها قضية تشييد ميناء غزة ، وللأسف فإن الدول الأوروبية تغري الفلسطينيين بتشبيد ميناء عالمي ضخم لاجابة لهم به . أما البنك الدولي ، ومن خلال مؤسسة بكار الاقتصادية التي يديرها أبو علاء ، يطرح هذه المبادرات الأوروبية . فالأوروبيون يعلمون تمام العلم أن الاستثمارات في مثل هذه المشاريع ستبتلع ميزانيات المشاريع الهامة المخصصة للفلسطينيين ، كما أنهم يقدمون في واقع الأمر طعما لعرفات حتى يتمكنوا فيما بعد من استعباده . ولاشك أن مشروع الميناء والمطار اللذين من المعترزم إقامتهما في منطقة رفح سلبتهما كل الاستثمارات المخصصة للضفة الغربية الأمر الذي سيتسبب حتما في بقاء الفلسطينيين متخلفين عن الركب . وهذه هي القضايا المطروحة الآن على الساحة ، ولإسرائيل ثقل ضخم يؤهلها لترجيح الكفة لصالح أي طرف .

ويتعين علينا في المقابل الإسراع في المفاوضات مع الأسد للتوصل إلى تسوية أمنية ، ومن الممكن أرجاء مسيرة التطبيع إلى ما يشاء . أما الفلسطينيون فمن الأفضل الانتظار قليلا حتى تتشكل مرة أخرى قيادة الضفة الغربية ، وحتى تظهر أيضا الشخصيات التي صنعنا وأعدنا معها اتفاقيات أو سلو الأصلية - أي أبو مازن وأبو علاء - ومن الممكن أيضا أن يتم هذا الأمر من خلال التعاون مع الأردن . وعند التفكير في تسويات المرحلة المقبلة بالضفة الغربية فمن الضروري أن نضع في الحسبان مصلحة الحفاظ على استقرار الأردن ، ولكن تركز عرفات في نابلس لن يساعد على تحقيق هذا الهدف .

أن سوريا غير متسارعة في استرداد الجولان . فلا ترى سوريا أن هناك أهمية استراتيجية قصوى للجولان ، وقد أعلن الأسد منذ ما يقرب من نصف عام وفي إحدى الجلسات الحكومية إن الجولان لا توفر لنا سوى مليون دولار من التفاح . ويجب أن نضع في اعتبارنا أن موضوع الجولان طرح للتفاوض بسبب المناخ العام الذي دعا لبدء المحادثات مع إسرائيل ، وليس لأن سوريا هي التي بادرت بدخول المفاوضات ، ومن الملاحظ أن سوريا تولي كل اهتمامها إلى مسألة الأمن الإقليمي ، والعمل على منع التطبيع مع إسرائيل .

وتهتم سوريا بالتوصل إلى تسوية أمنية مشتركة أكثر من اهتمامها بالتوصل إلى تسوية سلام مع إسرائيل ، إذ إن سوريا تجد صعوبات نفسية في تطبيع العلاقات مع إسرائيل ، كما أنها ترى أن إقامة علاقات مع دولة ديمقراطية تقع على حدودها الجنوبية تشكل خطرا جسيما عليها ، وليس من الممكن أن نجبرها على تقبل ما لا ترغب في تقبله ، وحتى إذا أجبرناها في نهاية المطاف على التوقيع على اتفاقية سلام تستقبل سوريا بموجبها السياح الإسرائيليين بالورود فلن تكون هناك حركة سياحة إسرائيلية إلى دمشق . وإذا يتساعل البعض : ألا ترغب سوريا في استقبال سياح إسرائيليين ؟ فإنه يمكننا الإجابة على هذا السؤال بقولنا إن هناك أماكن أخرى في العالم أكثر جمالا من بazarات ومساجد دمشق ، إنه من الممكن زيارة الأردن .

وفيما يتعلق بالاتفاقيات التجارية والاقتصادية المشتركة التي سيتم التوقيع عليها بين إسرائيل وسوريا فلن تنفذ ، وهذا في حالة ما إذا أجبرنا سوريا على التوقيع على اتفاقيات لا ترغب في التوقيع عليها ، وبغض النظر عن الطريقة التي ستصاغ بها بنود هذه الاتفاقيات .

ويمكننا بدلا من الجري وراء سراب التطبيع التركيز على ما نرغب سوريا في تحقيقه ، أي التسويات الأمنية ، فإذا تم الحفاظ على أمن إسرائيل الاستراتيجي ، وإذا حققت سوريا الآمال المعقودة بشأن وقف العمليات الإرهابية الفلسطينية ، وأوقفت أنشطة حزب الله العسكرية ، فهذا يكفي . ولاشك أن سوريا ستترغب مع مضي الوقت في تطبيع العلاقات مع إسرائيل إذ مهدت الطريق للسير في هذه الواجهة فحينما اجتمع نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام منذ ما يقرب من عام مع رؤساء المنظمات الفلسطينية لم يسع إلى تهينة مخاوف قادة هذه المنظمات بل قال إننا نستطيع في فترة وجيزة أن نرحلكم خارج البلاد .

وعلى الصعيد الفلسطيني فإن الوضع بالغ الاختلاف فبينما تنضم الحكومة السورية بالاستقرار وبقدرة على الإمساك بزمام الأمور - وهذه هي ميزة المفاوضات مع سوريا - فإن القيادة الفلسطينية لم تتشكل بعد ، ومن هنا فإن إسرائيل تتحدث مع عرفات نظرا لعدم توفر أي بديل آخر ، ولذلك

"محور الدار البيضاء" في مواجهة "محور الجامعة العربية"

عل هـمـشـار

١٩٩٥ / ١ / ٤

بنحاس عنبري

أمور أخرى ، تسببت جميعا في توتر خفي في العلاقات المصرية - الأمريكية . ويحتمل أن يكون التدهور في العلاقات بين القاهرة وواشنطن أكثر عمقا عن تدهور العلاقات في علاقات القاهرة مع القدس ، والأمريـتعلق بنوعية العلاقات التي بين مصر وليبيا .

وكما هو معروف ، بادرت الولايات المتحدة بفرض مقاطعة اقتصادية على ليبيا ، كنوع من الضغط عليها حتى تقوم بتسليم منفذي العملية الإرهابية التي فجرت «طائرة بان أمريكان» فوق لوكربي . وكان المفروض على مصر ، كحليف رئيسي للولايات المتحدة في المنطقة ، أن تغلق حدودها مع ليبيا تماما من أجل مساعدة الولايات المتحدة في تنفيذ هذا الإجراء . هناك مليونان من المصريين يعملون في ليبيا وعودة هؤلاء إلى الوطن ، أو سد الطريق على تحويل رواتبهم إلى عائلاتهم يعني خطرا شديدا جدا على مصر . إلى جانب ذلك ، فإن وجود قذافي ضعيف أفضل لمصر من إسقاطه وقيام حكومة قوية في تلك الدولة البترولية الواقعة غرب مصر .

ويتضح أن هذه المشكلة الهائلة بين الدولتين كانت أكثر خطورة مما كان يمكن الاعتقاد في البداية : فقد اتهمت مصر واشنطن بأنها تتدخل في شئونها الداخلية ، عن طريق الضغط على مبارك لتعيين وزراء ، بل ونائب للرئيس ، يساندون مطلبها بإغلاق الحدود مع ليبيا . كما اتهمت عناصر من الكويت أيضا بدعم الجماعات الإسلامية المتطرفة العاملة ضد النظام ، من خلال التلميح بأن هذا يعد ضغطا أمريكيا على حكومة مصر حتى تعدل من خطها بشأن المسألة الليبية . كذلك يمكن أن ننسب إلى هذه الضغوط ما تردد من أنباء عن وجود علاقات رشوة وفساد بين بعض مسئولى الحكم في مصر وبين الحكومة الليبية . وقبل انعقاد قمة الإسكندرية بأسبوع تسربت من القاهرة أنباء بأن مصر لن تجرى هذا العام المناورة المشتركة مع الجيش الأمريكي .

قدم رئيس الوزراء المصري - عاطف صدقي - بيانا لمجلس الشعب عن إنجازات الحكومة خلال العام المنقضى . ولم تكن مصادفة أنه لم يذكر أبدا العلاقات المصرية -

تعد القمة الثلاثية التي عقدت بالإسكندرية ، نتاجا لتطورات سياسية ، إلا أن لها أيضا خلفية اقتصادية . لقد عرف الشرق الأوسط على الدوام تكتلات بين دول معينة ضد دول أخرى ، ولأول مرة في تاريخه تتكون كتلة من عدة دول ، تشارك فيها إسرائيل في مواجهة محور مضاد ، تتصارع ضد هذا المحور . ويمكن مبدئيا أن نصف المحور الأول بأنه محور «الجامعة العربية» بزعامة مصر وسوريا والسعودية ، في مواجهة «محور مؤتمر الدار البيضاء» الذي يتكون من الدول التي خرجت راضية من المؤتمر الاقتصادي ، الذي عقد في المغرب في نهاية أكتوبر الماضي وهي : إسرائيل والأردن ودول شمال إفريقيا ودول الخليج .

وتعتبر عمان «عاصمة الأردن» هي مركز محور الدار البيضاء ، بينما يسعى محور الجامعة العربية التصدي لهذا المحور الآخر ، عن طريق تنشيط دور الجامعة العربية واضفاء الصبغة الاقتصادية على نشاطها من أجل الحفاظ على القاهرة كمركز للشرق الأوسط . وكان الوجود الإسرائيلي ذو الثقل في مؤتمر الدار البيضاء ، وصيحات الانتصار الإسرائيلية بعد تحطيم المقاطعة العربية ، بمثابة نثر الملح على جراح سوريا من جانب وفي ميزان المكاسب والخسائر الاقتصادية المصرية ، مالت الكفة في القاهرة لغير صالح استمرار العملية السياسية . لقد فهمت نتائج مؤتمر الدار البيضاء في القاهرة ، وربما عن حق على أنها سعى لتجنييد رؤوس أموال الخليج لصالح تحسين الوضع الاقتصادي في الأردن عن طريق إنشاء مشروعات اقتصادية هناك .

وبالفعل عندما نقلب في مشروعات التنمية الاقتصادية التي أعدتها إسرائيل تمهيدا لمؤتمر الدار البيضاء ، يمكن أن نتأكد بسهولة أن الجهود قد تركزت في الأساس لصالح الأردن مثل تنمية وادي السلام في عربة وإنشاء سدود على نهر الأردن وإقامة الحدائق على ضفتي النهر وشق قنوات وغيرها . أما المشروعات التي خصصت لمصر فقد كانت هامشية - مجرد سد خانة - بدون أي جهود لتجنييد أموال لمشروعات التنمية في مصر .

منذ البداية لم ترغب سوريا في حضور مؤتمر الدار البيضاء ، كما أن جهود الاقناع التي بذلتها الولايات المتحدة باءت بالفشل . وقد أدى تكوين المحور الاقتصادي من إسرائيل والأردن والخليج إلى ظهور اتجاهات مصرية مسبقة لعرقلة هذا المحور ، وقد انضمت هذه الاتجاهات إلى

دون اتساع الازمة . فالنتيجة التي توصلت اليها هذه الدول على عكس ماتوصلت اليه الدولة السعودية، وهي ضرورة تعزيز الاستقرار في الاردن ، كنقطة انزان لاستقرار المنطقة كلها ، اذا كانت الولايات المتحدة تعتقد ذلك بالطبع .

تدخل في اطار هذه الاعتبارات ايضا الحسابات الاقتصادية الخاصة بالترتيبات الامنية في الخليج . فمصر وسوريا والسعودية هن رأس الكتلة التي برزت فور انتهاء المعارك، من أجل ترسيخ حماية الخليج استنادا على الدول العربية الحليفة الاساسية للولايات المتحدة الامريكية منذ بداية الحرب ، اي مصر وسوريا . لم تثق دول الخليج في حماية الشقيقات العربيات ، وفضلت التحالف مع الدول الغربية ، خاصة لان تمويل الاحتياجات المصرية والسورية كان مبالغاً فيه ، في رأي تلك الدول رغم هذا ، لم تتنازل القاهرة ودمشق عن تطلعاتها لتقوية وضعها الاقتصادي، عن طريق الضغط الدائم على دول الخليج لاستدعاء وحدات عسكرية من مصر وسوريا للدفاع عنها

قد لايعلم الجميع ، ولكن إلى عشية نشوب أزمة الكويت ، كانت الاردن هي التي تدرب وتوالى بعض جيوش دول الخليج ، وانها لعبت بقدر كبير الدور الذي تريد كل من مصر وسوريا ان تلعبه اليوم .

هناك مايجعل مصر وسوريا تشعر بالخوف من انه في المقابل لاستئناف الدعم الاقتصادي لعرفات ، فان الجيش الاردني يعود للعب الدور الذي يرغب فيه قادة جيوش مصر وسوريا . ويمكن أن تشير حركة عودة المبعدين الاردنيين والفلسطينيين إلى دول الخليج إلى هذا الاتجاه .

وربما يمكن الوقوف على مشاكل السعودية المتزايدة من خلال حقيقة ، تخليها عن استضافة القمة الاسلامية القادمة في اراضيها واقترحت ان تستضيف ايضا المؤتمر الذي سيعقد هذا الشهر . لقد عرضت السعودية على المغرب تمويل هذا الاجتماع لو احتاج الامر . وقد صدرت تكهنات كثيرة عن اسباب تخلي السعودية عن استضافة هذا الاجتماع الرفيع . فهل ارادت بذلك الا يطلع الصحفيون من كافة انحاء العالم عن الوضع الداخلي فيها عن قرب ؟

وضع طليعي للقاهرة

يعبر التقاء الحلفاء الثلاثة الكبار خلال حرب الخليج - مبارك والاسد وفهد - عن عدم الرضاء عن هذه النتيجة، المفاجئة لحرب الخليج، اي تعزيز وضع الاردن بالذات - حليفة صدام حسين، وليس القاهرة ودمشق اللتان هبتا لمحاربة العراق .

وامام اتجاه مساندة الاردن ، عبر المعايير التي صدرت في مؤتمر الدار البيضاء ، اراد المشاركون الثلاثة في قمة الاسكندرية دعم النتيجة الفورية التي نتجت عن حرب الكويت وهي عودة دور الجامعة العربية وعويتها للقاهرة

الامريكية . مع هذا ، اشار إلى العلاقات بين مصر وبين السوق الاوروبية المشتركة . قال صدقي ان هذه العلاقات طيبة الا ان مصر تسعى إلى المزيد من التحسين وتطويرها من مجرد علاقات اقتصادية إلى علاقات سياسية أيضا .

بالنسبة لدمشق ، نجد أن خطوطها السياسية تتعارض مع مصالحها الاقتصادية . ينصب جزء من جهود الاقناع التي تمارسها الولايات المتحدة مع دمشق من أجل إنهاء مقاطعة اسرائيل، على المكسب الاقتصادي الذي ينتظرها ، لوساهمت في اقامة شرق اوسط يقوم على التنمية الاقتصادية . يحاول الأمريكيون امتصاص مخاوف الانماط الجامدة للايديولوجية البعثية ، عن طريق طرح نماذج اقتصادية مثل جنوب شرق اسيا كالصين وكوريا الجنوبية وسنغافورة واندونيسيا، التي نجحت في الوصول إلى الرفاهية حتى بدون ان تتحول إلى نموذج نظام الحكم الديمقراطي . وكما هو معروف فان مقدار النجاح الأمريكي في هذا الشأن محدود جدا . في تلك الاثناء يضغط احفاد التجار الفتيقيين في بيروت على سوريا حتى لاتعرقل الانضمام لعملية السلام أكثر مما يجب ، وقد تزايدت هذه الضغوط بعد مؤتمر الدار البيضاء . فلو تم استثمار اموال الخليج في الاردن ، لتصبح عمان المركز المالي للشرق الاوسط ، فان بيروت سوف تخسر فرصتها في تحسين وضعها الاقتصادي ليصبح على ماكان عليه قبل الحرب الاهلية . وبدلاً من ان تستجيب سوريا وتندمج إلى التطورات السياسية - الاقتصادية التي تم بلورتها في مؤتمر الدار البيضاء ، قررت ان تتخذ خطا عكسيا وهو ان تعرقل هذه التطورات .

ظهر عدو جديد لفكرة تحويل عمان مركزا اقتصاديا - ماليا، بفضل اموال دول الخليج ، وهو العربية السعودية . في هذا الصدد يجدر بنا ان نعيد التمعن في القوى التي برزت اثناء أزمة الكويت : فقد تضامنت الاردن ومنظمة التحرير مع صدام حسين ، ومن وقتها أصبحت السياسة السعودية تنصب على حرمان جيرانها من أي دعم وبخاصة الاردن والفلسطينيين . وفي هذا الصدد حدث شقاق فعلى بين السعودية وبين بقية دول الخليج والتي تقتضي مصالحها الاعتماد على الولايات المتحدة في مواجهة الاخطار العراقية واليرانية . فاذا قررت واشنطن ان استقرار الشرق الاوسط يستوجب دعم الدولة التي تمثل منطقة عازلة - اي الاردن - فليكن الامر كذلك .

وفي مؤتمر القمة الاسلامية بالدار البيضاء ، الذي انعقد الشهر الماضي ، اوضح الخلاف في الرأي بين السعودية وحليفاتها بخصوص الاردن، فبينما تطابق الموقف السعودي مع الخط المصري - السوري ، ايدت دول الخليج، وبخاصة عمان وقطر موقف الاردن . وتختلف السعودية بشدة مع حليفاتها بشأن الدروس المستفادة من أزمة الكويت، فالسعودية تعطي أهمية قصوى للحيلولة دون تكوين قوة كبيرة على حدودها الشمالية ، بينما ادركت الدول الخليجية مقدار أهمية الاردن كدولة فاصلة حالت

السعودية. كذلك لازالت مصر مرتبطة بالمساعدات الامريكية السخية، وهناك حدود لقدرتها على المناورة. ليس للقاهرة، مثل دمشق أى خيار الا الاستمرار مع الولايات المتحدة. فى الاسكندرية، اراد مبارك ان يظهر ان الامريكيين مازالوا بحاجة اليه، وانه من غير الممكن الاستغناء عن القاهرة عند رسم السياسة الامريكية فى الشرق الاوسط. يحتمل انه بعدما بعث بهذه الرسالة، ستقوم واشنطن - والقدس ايضا - باعادة تقديراتها ورسم السياسة الشرق اوسطية بشكل يتيح لعمان قطف ثمار السلام وكذلك القاهرة، الرائدة فى مسيرة السلام، ان تنال نصيبها. ويبدو ان الملك فهد سيضطر مرة اخرى لان يفتح خزائنه المحدودة من اجل تعويض سوريا.

من اجل ان تحظى القاهرة التى تمثل التحالف العربى ضد العراق بوضع طليعى، وليست عمان. فهل سينجحون فى ذلك؟ لا يبدو كذلك، وقد يحدث ما ليس متوقعا. ان مجرد حقيقة ان السعودية لم تعد تستطيع ان تملئ رغبتها على دول الخليج، تعتبر نتيجة سياسية لضعفها الاقتصادى، ان السعودية دولة غنية جدا، ولكن احتياطياتها لايسمح لها بالهيمنة التى كانت لها فى الماضى. وقد وصلت الامور لدرجة ان الحكومة السعودية تجد صعوبة فى الوفاء بمواعيد تسديد التزاماتها المالية، ولهذا أصبحت اكثر عرضة للضغوط الامريكية عما سبق. الان، وكدرس من الدروس المستفادة من أزمة الكويت، تستطيع واشنطن حماية مصالحها فى الخليج حتى بدون



د. موريدخاى فارتهمير

قمة الاسكندرية بين السلام والحرب

فى التوقيع على اتفاقيات سلام مع الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، وان بشائر التطور الذى طرأ على علاقاتها السلمية مع إمارات النفط فى الخليج العربى تثير مخاوف الرئيس السوري حافظ الأسد، وانه توجه فى خطوة يائسة للرئيس المصرى حسنى مبارك لوقف محاولات سحب البساط من تحت اقدام السوريين بغرض دفعهم لتقبل الشروط الإسرائيلية للسلام.

ومع هذا فالحقيقة مختلفة فعند النظر إلى الدول التى دعيت لحضور اللقاء، والدول التى لم تشارك فى اللقاء، وإلى مضمون البيان الذى صدر فى أعقاب القمة يتضح أن هدف المؤتمر تمثّل فى انعاش السياسة العربية تجاه إسرائيل، وتذكير دول المنطقة وتعريف الامريكيين أن عهد السلام لم يات بعد إلى المنطقة. وهذه هى دلالات قمة الاسكندرية. ومن الواجب أن تتخلص الحكومة الإسرائيلية من أوهامها، وأن تغير سياستها بما يتماشى مع هذا الوضع.

القمة ومواجهة الأصوليين

وقد انعقدت قمة الاسكندرية فى ظل الفترة التى تواجه فيها دول عربية عديدة فى منطقة الشرق الاوسط صراعا حادا مع الحركات الأصولية. وإذا كان الأصوليون يسيطرون على مقاليد الحكم فى كل من السودان وليبيا فإن استيلاء الأصوليين على الحكم فى الجزائر لايعود كونه مسألة وقت. كما أن الرئيس حسنى مبارك يواجه منذ بضعة سنوات صراعا أليما مع الاخوان المسلمين، هذا الصراع الذى تتزايد حدته على نحو دورى. وبالرغم من أن الرئيس

عقد كل من الرئيس المصرى حسنى مبارك، والعهال السعودى الملك فهد، والرئيس السوري حافظ الأسد فى نهاية الاسبوع الماضى مؤتمر قمة عربيا فى الاسكندرية، وكانت مسيرة السلام بين العرب وإسرائيل، ومسار المفاوضات بين سوريا وإسرائيل على رأس جدول أعمال هذا المؤتمر، كما بحثت هذه القمة مسار المفاوضات بين إسرائيل والأردن وسوريا ولبنان وعرب فلسطين، هذه المفاوضات التى بدأت فى نهايات عام ١٩٩١ فى إطار مؤتمر مدريد. ولم تبد الحكومة الإسرائيلية، ووسائل الاعلام الإسرائيلية، وسائر وسائل الاعلام العالمية أى اهتمام بقيمة هذا المؤتمر، بل ووصل الأمر إلى درجة تجاهلها فلم تنشر وسائل الاعلام الأمريكية على سبيل المثال شيئا يذكر عن هذه القمة، كما أن صحيفتى «نيويورك تايمز»، و«واشنطن بوست» نشرتا نبا مقتضبا فى صفحاتهما الداخلية عن هذه القمة، وعن البيان الذى أعقبها، كما أنها لم تعلق عليه، بل ولم تهتم بالتعرف على فحوى الرسالة التى بعث بها المشاركون فى هذا المؤتمر إلى كافة الدول العربية والاسلامية.

وحاولت حكومة رابين التقليل من قيمة مؤتمر القمة، ولكن أعربت بعض الدوائر المسئولة وعلى نحو غير رسمى عن قلقها من النتائج التى قد تتولد عن هذا اللقاء الذى عقد فى الاسكندرية، ومع هذا سارعت بعض الدوائر الحكومية بطرح تفسير لهذا اللقاء الذى عقده الزعماء العرب. ويفيد هذا التفسير أن الرئيس السوري حافظ الأسد أحس بالعزلة فى المنطقة على إثر التقدم السريع الذى تحرزه مسيرة السلام، كما يفيد التفسير الذى تطرحه الحكومة لهذا اللقاء أن المكاسب التى تحققت على صعيد السلام والمتمثلة

على دعم اقتصادى من الولايات المتحدة الأمريكية تقدر قيمته بمليار دولار سنويا ، كما تحصل على دعم اقتصادى من الدول الأوروبية . وبالرغم من كل هذا الدعم فلم تنجح حكومة مبارك فى تحسين الأوضاع المعيشية لملايين المصريين الذين يعيشون فى فقر مدقع . وليس من الممكن توقع ارتفاع حجم المعونة الخارجية فى الفترة القادمة . وتدل كل المؤشرات على أن هذا الدعم سيتقلص فى المستقبل . وفى الوقت الذى يزداد فيه تعداد مصر سنويا بمعدل مليونى نسمة فإن صراع هذه الدول ضد الحركات الأصولية عن طريق تحسين الظروف الاقتصادية سيصبح صراعا لاطائل منه . وعلى ضوء تزايد قوة الخطر الذى تشكله الحركات الأصولية يمكننا تقييم قمة الاسكندرية ، وتلك القرارات التى تولدت عنها ، والتى تم فقط نشرها .

ومن الواجب أن نتذكر أن الصراع العربى - اليهودى فى فلسطين هو فى جوهره نزاع بينى - قومى - ثقافى ، ولم تغير كافة المتغيرات المختلفة التى طرأت على هذا النزاع شيئا من جوهره ، وتدل قمة الاسكندرية على أن اتفاقيات السلام التى وقعتها الحكومة الإسرائيلية مع منظمة التحرير الفلسطينية والأردن لم تغير من الموقف العربى تجاه "الكيان الصهيونى" فى الشرق الأوسط وخاصة فى فلسطين . ومن الواضح أن تزايد عدد مؤيدى الحركات الأصولية الإسلامية الدينية فى بلدان الشرق الأوسط وفى فلسطين لا يشكل أرضية مناسبة لتغيير الموقف العربى تجاه اليهود وإسرائيل إن لم يكن العكس . وحينما تتعرض العديد من الأنظمة العربية - الإسلامية إلى خطر حقيقى من قبل الحركات الإسلامية فإن هذه الأنظمة لن تجرؤ على أن تضع على رأس سلم أولوياتها تغيير موقفها الرئيسى تجاه إسرائيل واليهود . وهذه هى الرسالة التى أراد المشاركون فى المؤتمر بعثها إلى كافة دول المنطقة .

البيان الثلاثى ودلالته .

ويتكون البيان الثلاثى الذى صدر فى ختام أعمال مؤتمر القمة من ثلاثة بنود ، ويتناول البند الأول المفاوضات مع سوريا ، ويتناول البند الثانى مطالب العرب الفلسطينيين الخاصة بالحصول على حقوق الشعب الفلسطينى بمافيها السيطرة على القدس الشرقية . أما البند الثالث والذى له يكن متوقعا والذى كان مثيرا للدهشة للغاية فهو خاص بالمطالبة بتطهير منطقة الشرق الأوسط من كافة أسلحة الدمار الشامل وخاصة السلاح النووى . وعلاوة على هذا فقد طالب الزعماء العرب ، الدول العربية بعدم التوقيع على أية اتفاقية خاصة بمنع انتشار السلاح النووى طالما أن إسرائيل لم توقع على الاتفاق . ونلاحظ أن تأييد المطلب السورى الداعى لانسحاب إسرائيل من كل هضبة الجولان والجنوب اللبنانى ، ومطالبة المجتمع الدولى بالعمل لازالة العقبات التى قضيها إسرائيل على درب السلام كان امرا متوقعا ، ولكن حصول الأسد على تأييد لموقفه المتشدد دون التعهد بالسلام الشامل ، ودون الموافقة على الحد الأدنى من التسويات الأمنية التى تطالب بها حتى الحكومة

مبارك أصدر بضعة أحكام بالإعدام على أعضاء الحركات الإسلامية إلا أنه لم ينجح فى التغلب عليهم إذ إن قوتهم أخذت فى التزايد ، ويعرقلون مسيرة الحياة فى مصر . وقد أسفرت الهجمات التى شنتها هذه الحركات على رجال الشرطة خلال هذا الاسبوع عن مقتل أحد عشر جنيا من رجال الشرطة وفى يوم واحد ، الأمر الذى يدل على عدم استقرار حكومة مبارك ، ومن الواضح أن خطر حدوث انقلاب فى المستقبل غير البعيد أصبح ملموسا للغاية .

وفيما يتعلق بوضع العرب الفلسطينيين فى يهودا والسامرة وغزة فإنه غير مختلف حيث إن قطاعا كبيرا منهم ، إن لم يكن غالبيتهم ، يتبع آراء الحركات الأصولية المتطرفة مثل حركتى حماس والجهاد الإسلاميتين . ومن المحتمل أن تضعف خلال الفترة القادمة منظمة التحرير الفلسطينية وعرفات الذى وقعت إسرائيل على اتفاق معه ، ولن يكون تأييد رابين وبيريز للمنظمة وعرفات كافيا لوقف تيار المد الأصولى .

كما أن الأردن يتعرض لخطر تزايد قوة الحركات الأصولية ، وتفيد معطيات الوضع الذى ساد فى الأردن خلال الاسابيع التى أعقبت التوقيع على اتفاق السلام الأردنى - الإسرائيلى أن العاهل الأردنى الملك حسين يتخوف من تزايد قوة الاتجاه الدينى المتطرف فى أوساط الأردنيين الذين غالبيتهم من العرب الفلسطينيين .

وفيما يتعلق بدول الخليج والتى تاتى المملكة العربية السعودية على رأسها فإنها تتخوف أيضا من تزايد قوة الحركة الإسلامية الأصولية فى المنطقة . ورغم أن حكام هذه الدول يتبعون الأصولية الإسلامية فى الحكم ورغم أن غالبية هذه الدول تنعم بأوضاع اقتصادية طيبة للغاية فإن هناك ذمة مخاوف من أن يجرفها طوفان الأصولية السائد حاليا فى المنطقة ، وفى بلدانهم أيضا .

الصعاب الاقتصادية - تربة خصبة للإرهاب

ويزعم المحللون والباحثون والخبراء أن الظروف الاقتصادية الصعبة التى يواجهها عدد كبير من دول الشرق الأوسط تشكل تربة خصبة تساعد على نمو وتطور الحركات الأصولية . كما أن رابين وبيريز يرددان هذا الزعم فى كل مايتعلق بأسباب تزايد قوة حركتى حماس والجihad فى أوساط السكان فى يهودا والسامرة وغزة ، ولكن ليس من الممكن المقارنة بين الوضع السائد فى هذه الأراضى وبين نظيره فى الدول العربية المحيطة بإسرائيل . وحتى إذا كان الوضع الاقتصادى هو السبب الرئيسى فى تزايد قوة الحركات الأصولية فى دول المنطقة فمن الواضح أن المنافسة بين مسيرة تحسين الأوضاع الاقتصادية لسكان هذه الدول وبين مسيرة تزايد قوة الحركات الأصولية وعلى نحو يهدد هذه الأنظمة ستسفر عن أن الغلبة ستظل وحتى المستقبل القريب فى صالح الحركات الأصولية .

وإذا أخذنا مصر كنموذج للدراسة سنجد أن مصر تحصل

إجبار إسرائيل على التوقيع على هذه المعاهدة . ويعد مجال التسليح النووي بمثابة المجال الوحيد الذى ظل طي الكتمان لاعتبارات وثيقة الصلة بالمصالح القومية الأمنية العليا لدولة إسرائيل . وليس من الأهمية فى شئ معرفة مدى نجاح إسرائيل فى هذا المجال . ونعد إحاطة هذا الموضوع السرية المطلقة بمثابة إحدى وسائل الأمن الإسرائيلى بالغة الأهمية .

ويتمثل هدف مصر من وراء هذه الحملة فى تضيق الخناق على إسرائيل ومنعها من تقوية استحكاماتها الدفاعية ، وهذا حتى يتم إبعادها عن منطقة الشرق الأوسط ، وعن أرض إسرائيل .

وحينما تقوم مصر التى تربطها علاقات سلام كامل بإسرائيل بقيادة هذه المسيرة ، فإن لهذا الأمر دلالات بالغة الأهمية . ويعد هذا الأمر دليلا واضحا على أن تلك الاتفاقيات التى وقعناها مع مصر والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية لا تكفل الاستقرار فى منطقة الشرق الأوسط ، وسلام دولة إسرائيل ومواطنيها . وهذه هى دلالات قمة الاسكندرية ويجب الانتباه لها .

اليسارية فى إسرائيل يدل على أن الدول العربية لا تعتزم حقا تحسين علاقاتها مع إسرائيل ، أو التوصل إلى سلام دائم وحقيقى معها . وفيما يتعلق بالبند الخاص بالشعب الفلسطينى ، فقد كان متجاوزا للغاية ، فبينما كانت مصر والسعودية من أبرز الدول المؤيدة للاتفاق الذى تم التوصل إليه بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية إلا أن هاتين الدولتين ضمتا صوتهما فجأة إلى صوت الرئيس السورى حافظ الأسد الذى يتحدث عن كل حقوق الشعب الفلسطينى بما فيها السيطرة على القدس الشرقية . ومن الواضح أن هذا البند يحتوى على رسالة واضحة تتماشى مع موقف العرب الأصوليين الرافعين لشعار كل حقوق الشعب الفلسطينى .

أما البند الثالث فهو من أكثر البنود خطورة فى البيان الذى أعقب المؤتمر ، كما أنه كان مثيرا للدهشة . ونترجم مصر منذ فترة طويلة حملة دولية ضد إسرائيل لإجبارها على التوقيع على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية . وبالرغم من أن وزير الخارجية المصرى عمرو موسى أنكر أن يكون الغرض من الهجوم المصرى - العربى الضغط على إسرائيل إلا أنه من الواضح أن الهدف الحقيقى يتمثل فى



خسوفه
٩٤/١٢/٩

شأول شيف

لماذا تهتم مصر بسحب القوات متعددة الجنسية؟

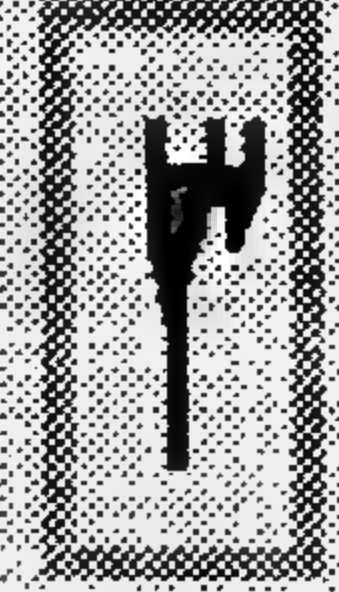
■ شعر اليسار الإسرائيلي بقدر لا يستهان به من الغضب لاهتمام وسائل الاعلام الإسرائيلية بالطلب الذي تقدمت به مصر لسحب القوات متعددة الجنسية من سيناء مدعية أن اتفاق السلام المصري الإسرائيلي يعمل بشكل جيد للغاية .

وبينما كان من المتوقع أن تهتم وزارة الخارجية الإسرائيلية بإطلاع المواطن الإسرائيلي على ماتم الاتفاق عليه خلال اللقاء الذي عقد في العاصمة المصرية بودابست بين وزير الخارجية المصري عمرو موسى، نظيره الإسرائيلي شيمون بيريز حرصت الوزارة على اتباع سياسة التعتيم ، كما أنه لم يبد أي عضو بلجنة الشئون الخارجية والأمن بالكنيست أي اهتمام بهذا الخبر الذي نشرته صحيفة يديعوت اخرونوت على صدر صفحتها الأولى .

وكان من الممكن أن نتجاوز هذا الخبر والأناهات به ، ولكن المعطيات الواردة - التي لم يتم نفيها حتى الآن - تفيد أن قوة مصر العسكرية أخذت في التزايد ، وأنها وصلت إلى أبعاد ليس لها أي تفسير أو مبرر ، وليس هناك أي منطق يدعو للأخذ بادعاء أن كل هذه الطاقات الحربية موجهة إلى جيرانها من الدول العربية المجاورة .

وتفيد المعطيات التي تم تجميعها بخصوص قوة مصر العسكرية والتي تم نشرها في مجلة "هانايف" التي تحذر دائماً من أن مصر هي أخطر الأعداء، أنه بالإضافة إلى التصعيد المستمر في الحصول على التسليح التقليدي فإن مصر حريصة أيضاً على الحصول وبكميات ضخمة على أسلحة الدمار الشامل بل وتعمل على تطوير قدراتها في هذا المجال. وتحولت مصر إلى واحدة من أكبر الدول المنتجة للأسلحة الكيميائية في العالم ، وتفيد بعض الشهادات أنها حريصة أيضاً على إنتاج الأسلحة البيولوجية . كما تتفق مصر أموالاً باهظة من أجل تطوير سلاح الطيران حتى يصبح مع نهايات هذا القرن من أضخم أسلحة الطيران في منطقة الشرق الأوسط ، كما تصمم قطاعات كبيرة من شعبها على خوض الحرب .

وتفيد مجلة "هانايف" أيضاً أن الاتفاق الذي يتم تشييدها تحت قناة السويس تعد مؤشراً واضحاً على النوايا العسكرية فتهدف هذه الاتفاق إلى نقل أعداد ضخمة من القوات المسلحة إلى سيناء ، وكما أن هذه الاتفاق أفضل من الجسور إذ إنه من الصعوبة بمكان قصفها وتدميرها من الجو ، كما أنه من السهولة بمكان إخفاء حركة أفقوات من خلالها خاصة ليلاً . وعلاوة على هذا فإن الصحافة المصرية تتبنى موقفاً معادياً لإسرائيل ، ويكفي أن نطالع في مجلة "المصور" إن إسرائيل هي العدو الوحيد للعرب ، وإن فلسطين هي الأمر الوحيد الذي يهم العرب . وليس من الممكن الأخذ بكل المحاولات الهادفة إلى خلق أعداء آخرين. وعند مطالعة مثل هذه المقولات في الصحافة المصرية فإن القارئ لن يجد صعوبة في تفهم الأسباب التي تجعل الحكومة الإسرائيلية تقدم مصر في صورة الدولة التي تتدفق منها وإليها أفكار الحرب .



العلاقات

مصر

مصر

هسوفيه

١٩٩٤/١٢/٢٢

سياسة العصا والجزرة

موشيه ايشون

يعرف كل منهما الآخر منذ سبعة عشر عاما. كما استغل مبارك لقاءه مع الصحفيين الإسرائيليين لمذح رابين. فقد ذكر مبارك "إن رابين هو من أحدث تحولا إيجابيا في علاقات القدس - القاهرة"، ولكن كل من يتصور أنه من الممكن الاكتفاء بمثل هذه المجاملة فهو مخطئ.

وحقا فقد أخطأ الكثيرون عند تقييمهم لزيارة عزرا وايزمان لمصر، كما أن الرئيس لم يقرأ الخريطة السياسية في مصر على نحو سليم. فحينما سألناه هل تحقق كل ما توقعنا؟ أجاب لم يتحقق كل ما توقعنا، ومع هذا يمكنني القول إنني أحسست أن هناك بضعة تغيرات صوب الأفضل، وهي ليست قليلة. وبطبيعة الحال فهناك بعض القضايا التي يتعين علينا مواجهتها. وأضاف الرئيس والابتسامة تغطي وجهه "حينما سافرنا إلى مصر فقد كان الجو ممطرا وضبابيا أما الآن فقد أشرقت الشمس في القاهرة. كما أرى أشعة الشمس الذهبية في تل أبيب".

ومع هذا فإن هذه الشمس الخريفية التي تحدث عنها وايزمان لا تبعث الدفء. فمازالت الشمس باردة شاذها شأن السلام مع مصر الذي مازال باردا.

وقد أحسنا بهذا الأمر طيلة زيارتنا الرسمية للقاهرة، وبالرغم من أن الشعب المصري يعرب عن استعداده بشكل عام للترحيب بالسلام مع إسرائيل إلا أن كافة المثقفين المصريين مثل المفكرين والصحفيين والمحامين وقادة الروابط العلمية بكافة انتماءاتها لا يسلمون بسياسة السلام مع إسرائيل فيتجنبون الالتقاء بالإسرائيليين كما أنهم يضمنون أصواتهم مرارا وتكرارا لمن يهاجمون "العدو الصهيوني". كما أن بعضا منهم تهرب من الالتقاء بالرئيس بالرغم من كل الجهود التي بذلت لترتيب اللقاء مع رئيس الدولة.

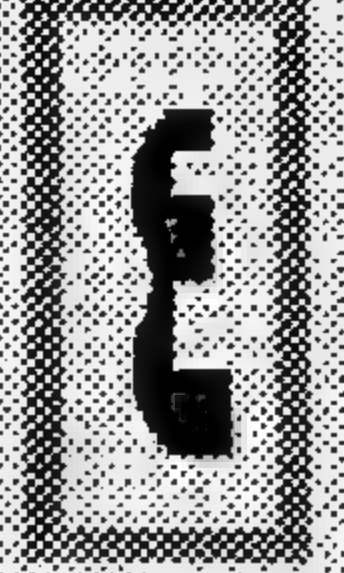
وفي واقع الأمر، فقد تجلت مظاهر هذا الموقف في السياسة التي تنتهجها مصر، إذ تتبع الحكومة طريقة العصا والجزرة في كل ما يتعلق بموقفها تجاه إسرائيل. واتبعت سياسة الجزرة عند مجئ الرئيس إلى مصر، وتمثلت مظاهر هذه الطريقة في المصافحة بحرارة وتبادل الابتسامات، ومع سفر وايزمان فقد حل دور طريقة العصا.

ويلاحظ أيضا بائباع سياسة الجزرة، ولكن الغلبة كانت لصالح اتباع سياسة العصا تجاه إسرائيل، ويعبر وزير الخارجية المصري عمرو موسى عن هذه السياسة على أكمل وجه إذ يتولى مهمة الضرب بالعصا.

لم تكتف الصحافة المصرية الصادرة يوم الأربعاء الماضي بالكشف عن موقفها البارد تجاه إسرائيل فحسب، بل أبرزت أيضا التصريحات التي أدلى بها مسئولو الحكومة بشأن الجدل الدائر بين القاهرة والقدس بخصوص بعض القضايا الجوهرية التي من بينها وضع القدس، والانسحاب الإسرائيلي الكامل من هضبة الجولان الذي تطالب به سوريا، وتنفيذ الاتفاق مع منظمة التحرير الفلسطينية وغيرها من القضايا. فقد نشرت صحيفة "الجمهورية" على صدر صفحتها الأولى "مبارك، القدس أرض فلسطينية"، كما ناقشت صحيفة الأهرام مذكره الرئيس الإسرائيلي عزرا وايزمان بشأن السلاح النووي ووضع القدس. كما نشرت صحيفة الأهرام على صدر صفحتها الأولى أيضا مذكره الرئيس حسني مبارك بشأن إدانة سياسة الاحتلال. ونشرت صحيفة الأخبار موضوعات تتماشى مع شكل وجوه هذه الموضوعات. ويمكننا القول إن المصريين أكدوا على المواضيع التي تبرز تضامن القاهرة مع الدول العربية التي تطالب بإسرائيل بالانسحاب من كل "الأراضي المحتلة" بما فيها القدس الشرقية.

وأقلت التقارير التي نشرتها الصحافة المصرية ظلالها على الساعات الأخيرة من زيارة الرئيس عزرا وايزمان للقاهرة، مما اضطر مسئولى السفارة الإسرائيلية في مصر الذين أوضحوا للصحفيين طبيعة التطورات الإيجابية التي تشهدها العلاقات المصرية - الإسرائيلية للاعتراف بأنهم مذهولون من العناوين التي نشرتها الصحافة المصرية في اليوم الأخير لزيارة وايزمان لمصر. وفي واقع الأمر فإن ما جاء بالصحف المصرية لا يحمل في طياته أي جديد خاصة إن الصحف المصرية لا ترحب بإسرائيل، ولكنها تجاوزت هذه المرة كل الحدود. فلم تكن الصحافة مستعدة لأن تنتظر قليلا حتى انتهاء زيارة الرئيس الإسرائيلي لمصر، إذ سارعت بالتأكيد على خلافات الآراء مع إسرائيل، وتصوير إسرائيل في صورة الطرف المعادي للسلام. ونظرا لأن وزير الإعلام المصري هو الذي يتحكم فيما ينشر في وسائل الإعلام فمن الواضح أن الحكومة المصرية تتحمل مسئولية هذه التصريحات بل ويتحمل مبارك الذي يتحكم في كل شئ مسئولية هذه التصريحات.

كما حرص الرئيس حسني مبارك على عرض القضايا محل الخلاف بين القاهرة والقدس أثناء محادثاته مع الرئيس وايزمان، ولكنه تجنب استخدام لغة متشددة في حديثه عن إسرائيل، وقد قيل إن المحادثات جرت في جو من الصداقة أي كما هو متبع في اللقاءات التي تتم بين الرئيسين اللذين



العلاقات



سوريا

المحادثات مع سوريا على ضوء

متسوية
١٩٩٤/١٢/١٣

موردخاي فارتهايمر

الآزمة في يوغسلافيا

■ اختتم وزير الخارجية الأمريكي وارنر كريستوفر خلال نهايات الأسبوع الماضي جولة المحادثات التي قام بها في الشرق الأوسط والتي كان الغرض منها السعي نحو دفع عجلة المفاوضات بين إسرائيل وسوريا. وبالرغم من أن كريستوفر وأعضاء الوفد المرافق له تحدثوا عن نتائج هذه الجولة من المحادثات بلغة دبلوماسية تبعث الهدوء فمن الواضح أن هذه الجولة لم تسفر عن أية نتائج حقيقية، وأن المفاوضات دخلت إلى طريق مغلق. وقد علقت صحيفة «واشنطن بوست» على هذه الجولة من المحادثات، بمقال تحليلي عنوانه «فقدت الولايات المتحدة الأمريكية الأمل في إحداث تحول»، ومن الواضح أنه لن تحدث في المستقبل القريب أية تحولات ذات دلالة على الصعيد السوري هذا بالرغم من كل الجهود التي تبذلها الحكومة الإسرائيلية في مسيرة السلام.

ويرى رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين، ووزير خارجيته شيمون بيريز أنه إذا لم يتم التوصل خلال الفترة القادمة إلى اتفاق مع سوريا فإن فرص بقاء الاتفاقيات التي تم التوصل إليها مع الفلسطينيين والأردن تكاد تكون معدومة.

وفيما يتعلق بموقف الإدارة الأمريكية فإن عددا كبيرا من العاملين بها، ومن المحللين يتساءلون عن الأسباب التي تجعل حافظ الأسد يبدى كل هذا القدر من العناد، ويعتقد غالبيتهم أن الأسد يعلم أنه يمتلك مفاتيح السلام في الشرق الأوسط، وأنه لن يتحقق السلام الدائم في الشرق الأوسط بدونه. ومع هذا فكلما يمضي الوقت وكلما يقترب موعد الانتخابات فإنه يتضح أن مثل هذا التحليل لا يتسم بالدقة. وإذا كان الأسد يرغب حقا في جنى أقصى فائدة ممكنة من إسرائيل فإنه يمكنه تحقيق هذا الهدف خلال الستة شهور القادمة إن رابين وبيريز لن يستطيعا فيما بعد تقديم المزيد من التنازلات له. وكما يبدو فإن التفسير الوحيد لكل هذا التعنت الذي يبديه الأسد كامن في أن الأسد لا يضع السلام أو حتى استعادة الجولان نصب عينيه إذ إن الأسد متمسك بفكرة سوريا الكبرى تلك الفكرة التي تشكل أساس سياسة حزب البعث الذي يتزعمه الأسد منذ أن تولى مقاليد السلطة في سوريا منذ أربعة وعشرين عاما. وحقا فإن الأسد يعلم أن الظروف الدولية الراهنة لا تساعد على تحقيق هذه الفكرة في المستقبل القريب، ولكنه قرر تبني "المشروع المرحلي" لتنفيذ هذه الفكرة، وتتمثل المراحل الأولى من هذا المشروع في استعادة هضبة الجولان، والحصول على اعتراف دولي بسيطرة سوريا على لبنان. ونظرا لأن فكرة "سوريا الكبرى" تشمل قيام سوريا بفرض سيطرتها على الأردن وإسرائيل فإن حافظ الأسد غير مستعد للتوقيع رسميا على اتفاق سلام كامل مع إسرائيل يتضمن بنودا خاصة بتطبيع العلاقات بين البلدين.

الدرس الصربي

وقد اعترفت إدارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون خلال هذه الآونة بعجز سياستها تجاه قضية البوسنة والهرسك. وكما هو معروف فقد حظيت البوسنة والهرسك باستقلالها منذ ثلاث سنوات أي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وبعد تفكك يوغسلافيا، وحينما أعلنت البوسنة استقلالها اعترفت بها الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية، ورأى كل العالم أنه من العدالة والمنطق أن تقسم يوغسلافيا السابقة إلى ثلاثة أجزاء بما يتماشى مع التقسيم العرقي للسكان الذين يتكونون من الصرب والكروات والمسلمين، ولكن الصرب لم يرضوا بهذا التقسيم، ولم يرتض هذا التقسيم صرب البوسنة - الهرسك على وجه الخصوص.

وحينما طرح الرئيس الأمريكي بيل كلينتون فكرة الفصل بين الصرب وأهل البوسنة لحل الأزمة تعرضت هذه الفكرة إلى معارضة شديدة من قبل الصرب الذين يشعرون أن كل

ممامها . وتجدر الإشارة هنا إلى أن وزير الخارجية الإسرائيلي تحدث عن هذه الجهة بلغة لاتخلو من التفخيم إذ ذكر أنه بمقدورها لعب دور هام في إدارة القضايا الدولية ، وفي معالجة الخلافات والنزاعات الإقليمية وغيرها . وقد تم التوصل خلال الثلاث سنوات الماضية إلى عشرات الاتفاقيات لوقف إطلاق النار بين الأطراف المتحاربة ، ولكنها سرعان ما إنهارت إما في خلال بضع ساعات أو بضعة أيام . أما الأفكار والمقترحات الخاصة بالتوصل إلى تسوية دائمة بين الأطراف فإنها تحولت إلى اقتراحات داعية للخضوع للطرف الأقوى ، وليس للطرف الذي تحالفه الغدالة . وفيما يتعلق بأخر المقترحات التي طرحت على الأطراف في المفاوضات فإنها دعت إلى تسليم الصرب ٤٩ % من أراضي البوسنة - الهرسك المستقلة ، وأن تبقى ٥١ % من الأراضي تحت سيطرة الفيدرالية الكرواتية - البوسنية . ورفض الصرب هذا الاقتراح الكريم نظرا لأنهم لم ولن يتنازلوا عن فكرة صربيا الكبرى أي السيطرة على كل الأقاليم اليوغوسلافية السابقة .

التبعات على إسرائيل

وعند النظر إلى الصراع العربي الإسرائيلي نجد بضعة عناصر شبيهة إن لم تكن مماثلة لنظائرها في يوغوسلافيا فالصراع الذي نتحدث عنه يرجع تاريخه إلى مايقرب من مائة عام ، وهو في أساسه صراع أيديولوجي - ديني ثقافي فلم يتقبل العرب حتى الآن فكرة إقامة دولة يهودية في الشرق الأوسط ، ومن هنا فإن المتغيرات التي نراها في مواقف الدول العربية عامة ، والسوريين والفلسطينيين على وجه الخصوص ليست سوى تغيرات تكتيكية في إطار " استراتيجية المراحل " التي تبناها مؤخرا فلم يتنازل السوريون عن فكرة " إقامة دولة فلسطينية مستقلة " كمرحلة في مشروع إبادة إسرائيل في المستقبل . وتتمثل المشكلة الحالية التي يواجهها الإسرائيليون أو الحكومة الإسرائيلية على وجه الدقة في أن رئيس الوزراء الإسرائيلي ووزير خارجيته مازالا يتصوران وأهمين أن الاتفاق الذي تم التوصل إليه مع منظمة التحرير الفلسطينية ، وانقازهما لياسر عرفات من الفناء الذي مازال يواجهه ، وإقامة دولة فلسطينية ، وإعادة هضبة الجولان إلى السوريين سيساهم في إقرار السلام الحقيقي الذي يصبو إليه كل مواطني إسرائيل منذ عشرات السنين . وأثمر هذا النهج عن ثماره العفنة خلال العام والنصف الماضيين ، تلك الفترة التي اتضح خلالها أن العرب لايسعون حقا نحو السلام العادل ، كما أن مواطني إسرائيل لم ينعموا خلال هذه الفترة بأي هدوء إذ إن العرب مازالوا ينفذون العمليات الإرهابية ضدهم ، تلك العمليات الآخذة في التزايد .

وبالرغم من وجود بعض الخلافات بين العرب إلا أنهم مجمعون على أن الهدف الرئيسي يتمثل في إزالة إسرائيل من الشرق الأوسط .. ولن يتقبل الفلسطينيون والعرب اليهود حتى بعد إقامة دولة فلسطين ، كما أن حافظ الأسد مثل صرب البلقان لن يتنازل عن إقامة سوريا الكبرى . ومن الأفضل أن تستوعب الحكومة الإسرائيلية الدرس والعبر من حرب البوسنة - الهرسك " قبل أن تستمر في مسيرة السلام الحالية

يوغوسلافيا " السابقة " تابعة لهم ، كما يرون أن إقامة صربيا الكبرى هي التي من شأنها حل المشكلة بأسرها ، وأنه من الممكن أن يصبح الكروات والمسلمون مجرد أقلية في صربيا الكبرى .

وشهدت تلك الحرب الدامية التي تشهدها البوسنة - الهرسك منذ ثلاثة أعوام تقلبات وتحولات عديدة مست بدورها مكاسب كل طرف من الأطراف المشاركة في الحرب . وقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية صراحة ضد الصرب نظرا لأن إدارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون ، وقادة دول غرب أوروبا كانت على اقتناع تام أن العدل جليف للمسلمين ، وأن " الفصل " بين القوميات المختلفة هو الذي من شأنه إقرار السلام في يوغوسلافيا وكافة بلدان البلقان . وبالرغم من أن مسلمي البوسنة حظوا بقدر كبير من التأييد في واشنطن إلا أن الإدارة الأمريكية اكتفت منذ عهد الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش بالتدخل بشكل سلبي فاكتفت الإدارة الأمريكية بفرض بعض العقوبات على الصرب كان من بينها فرض الحظر التجاري على هذه الدولة ، ومنع الطيران الصربي من التحليق فوق بعض المناطق أي البوسنة ، وقد قام الطيران الأمريكي بالاشراف على تنفيذ هذه المهمة . ومع هذا فلم تكن الإدارة الأمريكية مستعدة رغم كل الضغوط التي تعرضت إليها من قبل الكونجرس للتدخل بشكل مباشر في البوسنة فرفضت الإدارة الأمريكية إرسال قواتها حتى ولو في إطار المشاركة في قوات الأمم المتحدة التي تضم قوات أوروبية يأتى على رأسها القوات الفرنسية والانجليزية . ويمكننا القول إن رفض أمريكا لفكرة التدخل حسم بشكل عملي المعركة الخاصة باستقلال البوسنة ، كما حسم مصير فكرة " الفصل " بين القوميات المختلفة ، تلك الفكرة التي كان من الممكن أن تتم بموجبها إقامة دولة للمسلمين في البوسنة ، والتي حظيت بتأييد الأمريكيين والأوروبيين . وبالرغم من أن المعركة لم تحسم بعد إلا أنه أصبح من الواضح أن الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوروبا خسرت الرهان على إقامة دولة بوسنية مستقلة .

الأمم المتحدة أفلست

ومن الواضح أن الصراع الدامي الذي نشب منذ ثلاث سنوات بين الصرب والكروات والمسلمين ، وما أسفر عنه عن نتائج قد وجه لكمة قوية إن لم تكن قاضية لفكرة تحويل الأمم المتحدة إلى جهة تقوم بالاشراف على السلام في كافة أنحاء العالم ، والاشراف على النزاعات الإقليمية . وعلم النظر إلى الصراع في يوغوسلافيا نجد أن الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية قد شاركت في إطار قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ، كما أن مجلس الأمن تحول إلى جهة كلفت باتخاذ القرارات بشأن مايجب القيام به في هذه المنطقة ، وبشأن المفاوضات الدائرة بين الأطراف والرامية إلى وقف إطلاق النار ، وإقرار السلام بين كافة الجهات المتنازعة فيما بينها .

وقد ائضح أن هذه الجهة كانت وستظل عاجزة عن العمل ، وأنها مجرد جهة بيروقراطية تكتفى بالادعاء بأنها تلعب دور " الشرطي في العالم " ولكنها لا تمتلك القدرة على ممارسة

عل همشمار
١٤٩٤/١٢/١٤

بنحاس عنبري

سوريا تستعد للمنافسة

الاقتصادية مع اسرائيل

ويجب الإبقاء على الانتاج في ايدي القطاع الخاص وتشجيع هذا القطاع بواسطة قانون الاستثمار والتسهيلات في تدفق العملات الاجنبية. ويرى سكر ايضا انه من الواجب على القطاع العام ان يمر اولا بمرحلة الاصلاحات التنظيمية ويجب ان يكون هناك فرق واضح بين مجالس الادارات التي ترسم السياسه العامة وبين الادارة المسؤولة عن تنظيم سير الامور اليومية والتي يجب ان تتمتع بحرية تطبيق السياسة العامة بالوسائل التي تجد انها مناسبة من وجهة نظرها. ونظرا لان هذا النظام غير متبع الآن فان المصالح السياسية تتداخل في ادارة الشركات الاقتصادية وتفرض عليها قيودا كبيرة.

وكانت الصادرات السورية في الماضي تتوجه فقط إلى دول الكتلة الشرقية ولم تكن جودة المنتجات تتفق مع المواصفات المطلوبة، والان وبعد تحديات السلام فان جودة المنتجات والقدرة على التسويق ستكون هي العناصر الحاسمة في نجاح عملية التصدير كما يقول رجل الاقتصاد السوري نبيل سكر. ويضيف قائلا ان القطاع الخاص سبب القطاعين الآخرين في استخدام اجهزة الكمبيوتر وفي جمع المعلومات الاقتصادية ومعرفة اساليب التسويق السلمية، وعلى الرغم من ذلك فان حجم الصادرات مازال محدودا، ولكن من المعروف ان سوريا تتفوق في انواع معينة من الانتاج الزراعي وفي بعض انواع المنسوجات (صناعة المنسوجات في سوريا تهدد صناعة المنسوجات الفلسطينية، فقد ارسل صناع النسيج من منطقة بيت لحم مؤخرا رسالة إلى ياسر عرفات واشتكووا من انهم لا يستطيعون منافسة اسعار المنسوجات السورية التي يتم تهريبها إلى المناطق، ومن ثم فانهم مضطرون إلى تقليص نشاطهم وطرد عدد من العاملين) كذلك فانه لزاما على القطاع العام ان يعمل على حل مشاكل البطالة المقنعة والديون المتراكمة عليه، ولكن قوانين الضرائب تمنح تسهيلات كبيرة للقطاع العام في سوريا ومن ثم يجب توحيد القوانين الضريبية.

وهناك اهمية خاصة لما يقوله رجل الاقتصاد السوري نبيل سكر عن النظام الاقتصادي الشرق اوسطى في مرحلة السلام، حيث يقول انه يجب على سوريا ان تعمل على منع انضمام اسرائيل المفروض إلى اقتصاد الشرق الاوسط ولهذا السبب لن تدخل الشركات السورية في اي نوع من انواع المشاركة مع الشركات والمنظمات الاسرائيلية.

ان التقدم السياسي مع سوريا مازال بعيد المنال وعلى الرغم من ذلك فان المثقفين في سوريا بدأوا يفكرون فيما سيحدث في عصر السلام. فعلى سبيل المثال أكد الاقتصادي السوري الكبير نبيل سكر في لقاء مع صحيفة القدس التي تصدر في القدس الشرقية ١٩٩٤/١٢/٧ ان دمشق سوف تستبدل الصراع السياسي والعسكري ضد اسرائيل بمناقسة اقتصادية وذلك بعد الاصلاحات الداخلية الاخيرة في سوريا.

والسؤال الذي يطرح نفسه الان هو: هل ستسمح قيادة حزب البعث بحدوث هذا التغيير؟ ان مجرد طرح هذه التغييرات علانية يثبت ان شيئا ما قد حدث في سوريا ولكن هذا الامر يثبت ايضا لماذا تشعر الزعامة البيروقراطية في سوريا بالخوف من عملية السلام.

ويتضح من اللقاء الصحفي ان الاقتصاد السوري موزع بين ثلاثة قطاعات لاتفصل بينها خطوط واضحة وهي: القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع المختلط. ويرى رجل الاقتصاد السوري انه من الاهمية بمكان ان تكون لكل قطاع من هذه القطاعات سماته الخاصة وان يعمل في نطاق مسؤولياته بمعزل عن القطاعات الاخرى.

والان نجد ان هناك مراقبين للقطاع العام ولكنهم غير حريصين على ضروريات الاقتصاد واحتياجاته ولا يضعون مسألة التقدم الاقتصادي نصب اعينهم، وهو يقصد بالطبع المسؤولين في حزب البعث الحاكم والنقابات المهنية وبعض الدوائر الحكومية الاخرى. وهؤلاء لهم تأثير كبير ايضا على نشاط القطاع المختلط. واما القطاع الخاص فانه صغير الحجم ويعمل في نطاق رأس المال المحدود.

ويرى رجل الاقتصاد السوري انه يجب على القطاع العام ان يقصر نشاطه على تطوير البنية الأساسية وتاهيل الأيدي العاملة الحرفية. وهو يذكر على سبيل المثال ضرورة انشاء معهد للتكنولوجيا. ولزاما على القطاع العام ان يضمن ايضا الا تؤدي سياسة فتح السوق إلى أي ظلم اجتماعي، وبعبارة اخر فان نبيل سكر يقترح تغيير الاقتصاد والسياسة المركزية، بنظام دولة الرفاهية التي تجمع بين النشاط الحكومي والسوق الحرة مع التركيز على الجانب الاشتراكي مع عدم المغالاة والقول باننا بصدد دولة اشتراكية ديمقراطية.

المياه نظرا لان نسبه واحد فى المائة فقط من مصادر المياه فى العالم توجد فى الشرق الاوسط واذا تلوثت مصادر المياه فى المنطقة فان مشكلة المياه ستصبح المشكلة الرئيسية فى الشرق الاوسط فى نهاية هذا القرن .

واضرار تلوث المياه والهواء تضطر الحكومات العربية الان إلى اتفاق مايقرب من عشرة مليارات دولار على معالجة هذه الأضرار علما أن هذا المبلغ يصل إلى مايقرب من ٣٪ من الناتج القومى .

وهناك مشكلة هامة اخرى وهى الحفاظ على الاراضى الزراعية ذلك لان تجريف الارض تسبب فى نقص مساحة الاراضى الصالحة للزراعة . وهذه المشكلة تصبح اكثر خطورة فى الوقت الذى يزيد فيه عدد السكان . ولذلك فان البنك الدولى يتوقع فى العشر سنوات القادمة ان يزيد عدد سكان الدول العربية من ٢٤٠ مليوناً إلى ٣٢٠ مليون نسمة منهم ١١٠ مليوناً يعيشون فى بيئة ملوثة ، وسوف يزيد عدد سكان القرى ليصل إلى ١٢ مليوناً وذلك فى الوقت الذى تنقص فيه مساحة الاراضى الزراعية التى يعيشون عليها .

السعودية تعترض على اقامه بنك للتنمية الاقليمية

وكانت فكرة اقامه بنك لتنمية منطقة الشرق الاوسط قد تلقت لطمه هذا الاسبوع عندما اعربت المملكة العربية السعودية عن اعتراضها رسمياً على اقامة هذا البنك . فقد صرح وزير المالية السعودى محمد أبى الخيل فى الجلسة الختامية لمجلس وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجى الذى عقد فى السابع من ديسمبر ان هذه الفكرة قد طرحت فى وقت غير مناسب وسابقة لأوانها وان دول الخليج لم تناقشها حتى الآن .

وفى نفس الوقت اعلن فى القدس أن جميع الدول المعنية باقامة هذا البنك سوف تجتمع فى واشنطن فى اول يناير القادم .

ويمكن ان نرجع سبب الاعتراض السعودى إلى شيئين وهما بلورة جبهة عربية معارضة لاتجاهات بعض الدول العربية مثل الاردن وبعض دول الخليج لتطبيع العلاقات مع اسرائيل ، والسبب الاخر هو الشكوك الامريكى بشأن جدوى هذا البنك .

وفيما يتصل بالسبب الاول فان بعض دول الخليج مثل قطر وربما الكويت أيضاً ترفض قبول النظام الاقتصادى وربما السياسى ايضا الذى تتبناه المملكة العربية السعودية وتحاول ان تتبع سياسة مستقلة . وهذه الدول على استعداد للاستماع بأصغاء إلى نصائح الولايات المتحدة الامريكىة ومن بينها انه يجب الاسراع فى اقامة علاقات اقتصادية مع اسرائيل ، هذا مع الاعتقاد بانه فى المباحثات

ويقول سكر ان الحليف الرئيسى لسوريا هى الشركات واصحاب رؤوس الأموال اللبنانية . وتأتى بعد ذلك فى المرتبة الثانية المصالح الاقتصادية المصرية والسعودية وكذلك العراقىة بعد ان تتغير الظروف السياسية فى العراق . وفى مواجهة هذه الكتلة سوف تظهر كتلة اسرائيلية - فلسطينية اردنية تحت رعاية الولايات المتحدة الامريكىة واوروباً . ومن المتوقع ان يتفكك اتحاد المغرب العربى وتنضم كل دولة تقع فى شمال افريقيا كل على حدة إلى الاقتصاد الاوروبى . وفى مقابل ذلك فسوف يزداد مجلس التعاون الخليجى قوة .

وبالفعل فانها نهاية كئيبه ولكنها عاقلة لبنؤة القومية العربية وسوريا العظمى .

مرشدون سياحيون من الاردن

ومن يعتبر السياحة العربية لاسرائيل احدي علامات التطبيع الرئيسية سوف يتأكد من هذه الحقيقة عندما يعلم ان وفدا من المرشدين السياحيين الاردنيين قد قام فى الاسبوع الماضى بزيارة تعارف لاسرائيل . ولم يترك الوفد اى منطقة سياحية الا وزارها وخاصة تلك المناطق التى يمكن ان تجذب الجيران من الشرق مثل مناطق الآثار الاسلامية فى اسرائيل وفى القدس الشرقية . وكان وفد من المرشدين السياحيين الاسرائيليين قد قام بزيارة الاردن قبل ذلك .

وبالمناسبة فان من يبحث عن جوانب سياسية لهذه الزيارة من الضروري ان ينتبه إلى ان بيت الشرق (اوربانت هاوس) كان من بين الأماكن التى زارها الوفد الاردنى الذى توجه بعد ذلك إلى قطاع غزة لزيارة السلطة الفلسطينية . ومن المؤكد ان هناك صلة بين ذلك وبين تصريح فيصل الحسينى الذى ادلى به فى عمان قبل عشرة ايام وقال فيه انه يؤيد موقف الاردن بشأن الأماكن المقدسة الشرقية .

الحفاظ على البيئة

وقد قرر البنك الدولى مضاعفة المساعدات التى يقدمها للدول العربية من اجل المحافظة على البيئة ، ومن المقرر ان تصل هذه المساعدات إلى مليار دولار فى العام ، مع بداية من عام ١٩٩٥ وذلك بهدف منع حدوث كارثة بيئية من شأنها ان تؤثر على مياه الشرب وعلى الاراضى الصالحة للزراعة - هذا ما اعلنه مؤخراً نائب رئيس البنك الدولى كايوكوش واسر فى مؤتمر وزراء البيئة العرب الذى عقد فى القاهرة .

واضاف نائب رئيس البنك الدولى ان هناك حوالى ٦٠ مليون عربى - واحد من كل اربعة عرب - لايشربون مياه نظيفة واكثر من ٤٥ مليون - واحد من بين كل خمسة عرب - يعيشون فى أماكن تصل نسبة تلوث الهواء فيها إلى درجة لا تحتمل .

وسيصرف نصف مبلغ المساعدات للحفاظ على جودة

لها نظامه في حالة عدم وصول المساعدات الاقتصادية في موعدها .

ومعنى ذلك ان الولايات المتحدة الامريكية تربط بين المساعدات الاقتصادية وبين مكافحة الارهاب ولا تعتقد أنه من الممكن تنمية المنطقة بدون تجنيد جميع الوسائل من اجل مكافحة الارهاب . والشرط الذي يضيق البنك الدولي من اجل دعم السلطة الفلسطينية يتعلق ايضا بمكافحة الارهاب حيث اوضح ذلك من خلال تصريحات كريستوفر في غزة . وهذه جوانب لا يوليها اي بنك آخر اهمية . ولذلك فان موقف السعودية المعارض لاقامة البنك الاقليمي يمكن ان نفهمه من خلال امرين ، الاول تأييد الاتجاه الامريكي الذي يدعو إلى عدم ايجاد او خلق منافسة مع البنك الدولي . والثاني ، الاعتراض على الضغوط الامريكية لتطبيع العلاقات مع اسرائيل .

نقل الصلاحيات مبكرا في الضفة

ومن بين المشاكل التي تواجهها السلطة الفلسطينية في الضفة ضرورة اعادة العاملين الذين فصلوا من اعمالهم في اسرائيل لأسباب امنية . فقد اعادت وزارة التعليم الفلسطينية حوالى مائتي من العاملين إلى العمل دون ان تكون هناك الميزانية اللازمة ، لذلك كانت النتيجة هي خصم حوالى مائى شيكل في المتوسط من اجور العاملين من اجل امكانية تدبير اجور العاملين الجدد .

وجدير بالذكر ان وزارة الصحة الفلسطينية واجهت مشكلة مشابهة ، حيث ان المسؤولين في هذه الوزارة يدركون ان هذه المشكلة التي تتعلق بالميزانية سوف تكون خطيرة للغاية من الناحية القومية على ضوء حالة عدم التأكد فيما يتصل بتمويل خدمات وزارة الصحة ولذلك فقد اصدرت وزارة الصحة في السلطة الفلسطينية بيانا في صحف القدس الشرقية ذكرت فيه انها خصصت اربعة ايام لكل من يعتقد انه فصل لأسباب وطنية كي يقدم طلبا بشأن العوده إلى العمل وان يدعم الطلب بما يثبت ذلك . وقد انتهت مهلة الايام الاربعة في بداية هذا الاسبوع وحتى الان لانعرف كم عدد العاملين الذين سوف يعودون إلى العمل وكم منهم يمكن للسلطة الفلسطينية ان تدفع لهم الرواتب .

وطبقا لاتفاقيات القاهرة ، ينبغي على السلطة الفلسطينية ان تقوم بتشغيل كل من كان يعمل لدى السلطات الاسرائيلية .

هل الامم المتحدة ايضا ضد "بكدار" ؟

ومن ناحية اخرى اعلن تيرى لارش منسق عمليات الامم المتحدة في المناطق المحتلة ، انه سيتم عن قريب تشكيل مجلس جديد من شأنه ان يقوم بالتنسيق بين السلطة الفلسطينية وبين الدول المانحة للمساعدات ويكون بمثابة لجنة اتصال . وواضاف لارسن ان السلطة الفلسطينية قد

التي تجرى سرا في منطقة الخليج اعلنت هذه الدول عن استعدادها لاقامة مكاتب اتصال اقتصادية في اسرائيل . ويجب ان ننتظر لنعرف هل ستنجح هذه الدول في اقناع السعودية ام انها سوف تعمل بمفردها .

وبينما نرى ان السعودية وسوريا ومصر تحاول افشال مثل هذه الخطوة لان من شأنها ان تخلق كتلة اقتصادية تضم اسرائيل والاردن والفلسطينيين ودول الخليج ، فان الولايات المتحدة الامريكية تمارس ضغوطا على دول الخليج ليس فقط من اجل الاسراع في تطبيع العلاقات الاقتصادية مع اسرائيل ولكن ايضا من اجل الاستثمار في الاقتصاد الاردنى والفلسطينى .

ومسألة اقامة بنك لتنمية الشرق الاوسط ترتبط بهذه المسألة بطريقة غير مباشرة ، حيث ان اقامة البنك تعنى انهاء المقاطعة العربية ان احداث شرخ فيها «صرح الامين العام للجامعة العربية والديبلوماسى المصرى الدكتور عصمت عبد المجيد في لقاء مع صحيفة القدس في ١٢/٧/١٩٩٤ بانه يجب الحفاظ على المقاطعة العربية كورقة للمساومة مع اسرائيل» . ومن ناحية اخرى فان دوائر البنك الدولي تشعر بالخوف من ان الدعم الذى سيمنحه البنك للفلسطينيين وفقا للشروط العادية المتبعة بين من يعطى الدعم ومن يأخذه ، يمكن ان يساعد الفلسطينيين على التهرب من الشروط التى تضعها الدول المانحة بشأن اوجه الانفاق والحسابات والميزانية العلنية .

ويجب ان ننبه في هذه الصدد إلى التصريحات التى ادلى بها وزير الخارجية الامريكية وارين كريستوفر في لقاءه مع زعيم منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات في قطاع غزة في السابع من هذا الشهر (ديسمبر) وقد اعلنت مصادر السلطة الفلسطينية ان كريستوفر طلب من عرفات ان يقيم مكتبا لمراجعة الحسابات يكون تابعا للسلطة الفلسطينية ويحرص على إعداد فواتير بالوارد والمصرف . وكذلك فقد اوضح لعرفات حسبا نقول هذه المصادر ان محاربة الارهاب تعتبر شرطا للتنمية الاقتصادية .

ونقول المصادر ان الوزير الامريكي اوضح ان افضل اسلوب لمحاربة الارهاب هو دعم ركائز السلطة الفلسطينية . وانتقد كريستوفر قيام السلطة الفلسطينية باطلاق سراح سجناء حركة حماس والجهاد الاسلامى دون اجراء تحقيقات معهم وتقديمهم إلى المحاكمة . وفى هذا الصدد اوضح كريستوفر لعرفات اهمية التقرير الذى اعدته وزارة الخارجية الامريكية حول دور السلطة الفلسطينية . وعلى الرغم من ذلك فقد اعجب الوزير كريستوفر باداء رجال الشرطة الفلسطينية وطريقة تسليحهم . واكد ان الوضع الذى رأى عليه رجال الشرطة الفلسطينية افضل بكثير من المرة السابقة خلال زيارته لقطاع غزة ، وقالت المصادر ايضا ان عرفات شعر بالسعادة لسماع ملحوظات كريستوفر حول رجال الشرطة ولكنه اوضح الاخطار التى يمكن ان يتعرض

التصريحات التي أدلى بها رابين وبيريز مرارا وتكرارا بشأن استمرار المفاوضات الخاصة بتنفيذ المرحلة التالية من إعلان المبادئ فقد كانا على أتم العلم بأن هذه المرحلة لن يتم تنفيذها إلا إذا قدم رابين أو عرفات تنازلات ضخمة ، أو إذا تم إدخال تغييرات على إعلان المبادئ وخاصة على الجزء الخاص بالتسوية المؤقتة . وبالرغم من كل اللقاءات التي جرت في أوسلو بين كل من رابين وبيريز ، وعرفات وهذا بعد تقديم جائزة نوبل للسلام ، فلم تجد كل الأطراف مخرجاً من المأزق الذي دخلت إليه المفاوضات .

وحيثما اتضح لرابين عندئذ أن قوة دفع مسيرة السلام أصبحت على وشك الاحتضار ، قرر تغيير وجهته إلى الصعيد السوري . وتدل التطورات التي وقعت على هذا الصعيد خلال الأسابيع الماضية على أنه ليست هناك أية مفاوضات جادة للتوصل إلى اتفاق مع سوريا ، وكما يبدو فإن كل هذه المفاوضات تهدف إلى كسب المزيد من الوقت ، وأبقاء قوة دفع مسيرة السلام على قيد الحياة . وقد رحب الرئيس السوري حافظ الأسد بالمطالب الأمريكية الداعية لتجديد المحادثات غير الرسمية بين سفيرى إسرائيل وسوريا في واشنطن ، بل ووافق على مشاركة بعض الخبراء العسكريين بشكل غير مباشر في هذه المحادثات ، ولكنه أوضح عن طريق وزير خارجيته ووسائل الاعلام السورية أن هذه المحادثات لا تدخل في إطار المفاوضات ، وأن سوريا لن تتنازل عن أى شرط من شروطها المسبقة الخاصة بتجديد المفاوضات بالكامل مع إسرائيل .

المحادثات مع سوريا - مناورة الإرجاء

وتدل البيانات التي أدلى بها الطرفان السوري والإسرائيلي في أعقاب المحادثات التي جرت في العاصمة الأمريكية واشنطن منذ عشرة أيام والتي شارك فيها رئيس الأركان العامة الإسرائيلي اللواء إيهودا بارك ، ورئيس الأركان العامة السوري الجنرال حكمت الشهيبي ، على أن هذه المحادثات لم تكن جادة ، وإنها لا تعدو كونها مناورة لإرجاء المفاوضات ، كما أنها محاولة للحفاظ على قوة دفع مسيرة السلام . وقد أشارت بعض المصادر الإسرائيلية في واشنطن بعد انتهاء المحادثات إلى أنه تم الاتفاق بشأن عدد محدود من النقاط ، وأنه لم يتم الاتفاق حول نقاط عديدة . وعند النظر إلى النقاط التي لم يتم الاتفاق بشأنها نجد أن مبعوثي الأسد في واشنطن لم يكونوا على استعداد للموافقة على الحد الأدنى من التسويات الأمنية التي تطالب بها إسرائيل في حال انسحابها الشامل من كل هضبة الجولان .

كما أن السوريين لا يوافقون على وجود أى شئ يدل على وجود أى تعاون بين الدولتين فهم لا يوافقون على وجود أى تعاون بين الجيشين السوري والإسرائيلي ، أو وجود أى تبادل بين الوفود العسكرية ، كما لا يوافقون على إقامة محطات إنذار يتواجد بها ضباط إسرائيليون في موقع جبل الشيخ حتى لو في مقابل وجود ضباط سوريين في الجليل .

الحكومة اليسارية لم تحكم التفكير في مواجهة قضايا القطاع والتي يأتى على رأسها الانتفاضة المستمرة ، وقامت هذه الحكومة بتسليم غزة وأريحا إلى منظمة التحرير الفلسطينية . ويطالب عرفات الآن بموجب «إعلان المبادئ» باتخاذ خطوة أخرى على درب تنفيذ هذا الاعلان، يطالب بنقل يهودا والسامرة إلى سلطته ، وهذا عن طريق إجراء انتخابات مجلس السلطة الفلسطينية ، والتي يتعين بموجبها إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي خارج مراكز التجمعات السكانية في يهودا والسامرة . وحقا فقد بدأت وعلى نحو رسمى المفاوضات الخاصة بهذا الموضوع في القاهرة ، ولكن من الواضح للجميع وخاصة لرابين أنه من الصعوبة بمكان تنفيذ هذه المرحلة ، بل وربما أنه ليس من الممكن تنفيذها في ظل الإطار الذي أقره "إعلان المبادئ" .

مهرجان الأردن

ومن منطلق الرغبة في الحفاظ على قوة دفع مسيرة السلام فقد هدأ رابين من سرعة عجلة المفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية ، وقام بتغيير وجهته نحو الأردن . وفي الواقع فإن هناك ومنذ سنوات عديدة سلاماً بين الأردن وإسرائيل ، وهذا بحكم الأمر الواقع ، ولكن رابين بذل جهوداً مكثفة ، وقدم تنازلات ضخمة حتى يظهر للجميع أن مسيرة السلام مازالت مستمرة ، وحتى يتوصل إلى اتفاق سلام رسمى بين البلدين . وقد كرس رابين وعلى مدى بضعة أسابيع كل جهوده من أجل المفاوضات مع الأردن . ولم يتم التوقيع على الاتفاق مع الأردن الذي شارك فيه شخصياً الرئيس الأمريكى بيل كلينتون إلا بعد أن قدم رابين تنازلات عديدة وبعد أن استجاب لكل المطالبات الأردنية وخاصة تلك المتعلقة بمواضيع نقل الأراضي التي طالبت بها الأردن ، وتلك الخاصة بالمياه .

وقد اتاحت الزيارة التي قام بها الرئيس الأمريكى بيل كلينتون للمنطقة ، لرئيس الوزراء الإسرائيلى إسحاق رابين فرصة التعرف على مواقف الرئيس السوري حافظ الأسد الخاصة بتجديد المفاوضات التي كانت سوريا أوقفتها منذ عام . ولم تكن المعلومات التي حملها الرئيس كلينتون من سوريا مباشرة إذ أوضح الأسد لرابين عن طريق كلينتون أنه ليس على استعداد للتنازل عن أى شرط من شروطه المسبقة لتجديد المفاوضات مع إسرائيل .

وكانت هذه المهمة التي قام بها كلينتون بمثابة فشل ذريع لكل من حكومة رابين ولإدارة الأمريكية هذا بالرغم من أن مسئولى الحكومة الإسرائيلية والإدارة الأمريكية حاولوا إظهار أن هذه الزيارة تعد بمثابة خطوة لدفع عجلة المفاوضات على الصعيد السوري .

وبعد الانتهاء من مظاهر الاحتفال الأرنى الذي استغلته وسائل الاعلام الحكومية لتغطية الفشل الذى منيت به خطة السلام مع منظمة التحرير الفلسطينية، فقد عاد رابين مضطراً إلى الساحة الفلسطينية. وبالرغم من كل

وليس هناك أى اتفاق أيضا بشأن طابع الجهة التى ستقوم بالإشراف، ويتمسكون برأيهم الخاص بأقامة مناطق منزوعة السلاح على الجانبين. وعلاوة على هذا لا يوافق السوريون على المطلب الإسرائيلى المبدئى الخاص بإزالة مقر المنظمات الارهابية من دمشق كخطوة لتوفير الامن والسلام فى حدود إسرائيل الشمالية .

وقد بثت وكالة الأنباء السورية الرسمية "سانا" وصحيفة البعث السورية الناطقة بلسان الحكومة السورية تقارير عن فشل المحادثات غير الرسمية فى واشنطن، وأشارت أيضا إلى نقاط عدم الاتفاق .

ومن الواضح إذن وعلى ضوء كل النتائج ان كل هذه المحادثات كانت مجرد مناورة للحفاظ على قوة الدفع وهذا في إطار "التعرج الرابيني" . وفيما يتعلق بالزيارة التي قام بها رابين لمسقط خلال الأسبوع الماضي فإنها تدخل أيضا في إطار التصرفات العارضة التي يقوم بها رابين وبيريز للابقاء على مسيرة السلام على قيد الحياة . ومن الواضح ان تأثير هذه السياسة على مسيرة السلام محدود وهامشي للغاية ، ولكن رابين يحاول دمج هذا التصرف

العارض في إطار "سياسية التعرج" لكسب المزيد من الوقت .

وقد تسبب غياب النهج السياسى وعدم تحديد الأهداف السياسية - الأمنية المرتبطة بمسيرة السلام فى إلحاق أضرار شديدة بإسرائيل ، وتسببت سياسة التفرج فى أنه تم التوقيع على اتفاقية مع منظمة التحرير الفلسطينية ومع ياسر عرفات دون أن يؤمن الاتفاق مصالحنا القومية والأمنية . كما أسفرت هذه السياسة عن أن رابين تعهد مسبقا بمبدأ الانسحاب من كل هضبة الجولان دون أن يتأكد مسبقا من أن الأسد يعتزم تحقيق السلام . كما أسهمت هذه السياسة فى استمرار وتزايد حدة العمليات الإرهابية ضد اليهود نظرا لأن هذه السياسة أوجت للدول العربية وللمنظمات على حد سواء أنه من الممكن الحصول على تنازلات ضخمة من الحكومة اليسارية فى إسرائيل دون التخلي عن ممارسة الضغوط عليها .

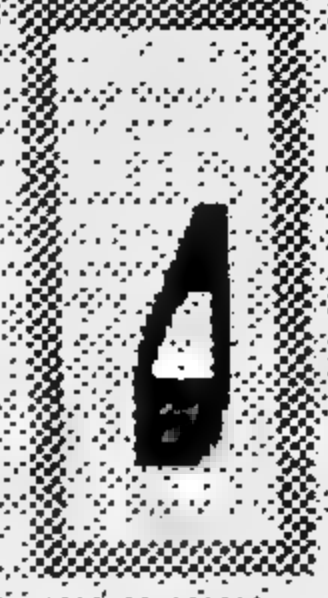
وإذا كان إسحاق رابين يهتم حقيقة بشعب إسرائيل
وبدولة إسرائيل فمن الأفضل أن يتوقف عن تبني هذه
السياسة المتعرجة ، وأن يحدد خطة سلام حقيقية تناسب
مع شعب إسرائيل ودولته

دافار
١٩٩٥/١/١٠

دان افيدان

ايران تحاول التزود بالأسلحة الكيماوية

والبيولوجية إلى جانب جهودها في المجال النووي



إسرائيل

وايران

أكد المجتمعون في جلسة إدارة وزارة الخارجية الإسرائيلية التي عقدت في ١٩٩٥/١/٩ أن إيران تحاول التزود ليس فقط بالأسلحة النووية، ولكن أيضا بالأسلحة الكيماوية والبيولوجية وذلك بالإضافة إلى الأسلحة التقليدية الجديدة والمتطورة. هذا ولم يطرأ أي تغيير على الجهود التي تبذلها إيران في المجال النووي في الفترة الأخيرة. ولكن قبل ذلك كانت هذه الجهود مركزة ومكثفة للغاية.

وكان الموضوع الرئيسي الذي طرح في جلسة إدارة وزارة الخارجية هو التقرير الذي أعده قسم نزع السلاح في وزارة الخارجية عن الوضع العسكري في إيران. وقد أكد التقرير على أن إيران تسعى إلى أن تصبح دولة اقليمية عظمى، ولذلك فهي تحاول التزود بالأسلحة بقدر الامكان.

والتهديد الإيراني ليس موجهًا فقط ضد إسرائيل ولكن أيضا ضد جاراتها وعلى رأسها العراق وجزء من الجمهوريات السوفيتية سابقا. وعلى الرغم من ذلك فقد أكد التقرير أن إيران تعتبر اليوم آخر دولة تتمسك بأيدولوجيا بتدمير إسرائيل. وقد تم في هذه الجلسة استعراض التقديرات المختلفة في العالم بشأن قدرة إيران على إنتاج القنبلة النووية من خلال الاعتماد على قدراتها الذاتية خلال فترة تزيد على خمس سنوات. ولكن تم التأكيد على أن إيران تستطيع شراء القنبلة الكاملة وخاصة من إحدى الدول التي كانت جزءا من الاتحاد السوفيتي سابقا.

كذلك يجب على إسرائيل أن تكون على درجة كبيرة من الوعي خلال المحادثات التي تجريها مع جميع دول العالم وطوال الوقت حول القضية الإيرانية وذلك حتى لا تفقد هذه القضية أهميتها على الساحة العالمية.

وفي المقابل يجب على إسرائيل أن تبدي قدرا كبيرا من اليقظة وأن تقنع الدول التي تزود إيران بالأسلحة بالاتباع لها التكنولوجيا والمكونات التي يمكن أن تستخدمها في إنتاج القنبلة النووية. وتم الاتفاق في اللقاء على إرسال توجيهات إلى سفارات إسرائيل في جميع أنحاء العالم حتى تضغط على الحكومات وعلى الرأي العام للعمل ضد محاولات إيران الحصول على أسلحة الدمار الشامل أو إنتاجها.

وسوف يتم التركيز على العمل لدى السلطات في الولايات المتحدة الأمريكية حتى تستمر في ممارسة الضغط من جانبها على كوريا الشمالية بهدف وقف وقطع جميع علاقاتها العسكرية مع إيران وخاصة في مجال الصواريخ وفي مجال الأسلحة النووية.

روسيا تبني مفاعلا نوويا في إيران.

وهذا وقد وقعت روسيا وإيران مؤخرا في طهران على اتفاق بشأن قيام روسيا بإعادة بناء المفاعل النووي الإيراني في بوشهر التي تقع على الخليج العربي خلال أربع سنوات على أكثر تقدير. وقد وقع على هذا الاتفاق وزير الطاقة النووية الروسي فيكتور ميخائيلوف ورئيس اللجنة الإيرانية للطاقة النووية ريزا أمورلا .

وكان العمل في بناء المفاعل النووي الإيراني قد بدأ في عهد الشاه وكانت تتولى عمليات الانشاء شركتان من ألمانيا ، ولكنه تعرض لأضرار في الحرب العراقية الإيرانية . وقد طلب الألمان إعادة بناء هذا المفاعل بعد انتهاء الحرب ولكن الروس ظهروا في الصورة ، ومن ثم كانت النتيجة هي أنهم وقعوا مؤخرا على اتفاقية بشأن استكمال بناء هذا المفاعل مقابل ٨٠٠ مليون دولار . ومن المعروف أن حكومة روسيا في حاجة إلى الأموال السائلة من العملات الأجنبية مثل احتياجها إلى الماء والهواء ، وليس من الغريب أنها انتهزت هذه الفرصة .

ويشعر المراقبون بالخوف من أنه على الرغم من أن هذا المفاعل يهدف إلى إنتاج الطاقة الكهربائية إلا أنه من الممكن أن يستغله زعماء إيران من أجل إنتاج الأسلحة النووية . هذا وسوف ينتج هذا المفاعل طاقة كهربائية تصل إلى ٨٠٠ ميغاوات . كذلك فقد وقعت الصين منذ فترة من الوقت على عقد مع إيران بشأن إقامة مفاعلين نوويين لإنتاج الطاقة الكهربائية بطاقة ٣٠٠ ميغاوات . ومن المعروف أن هناك خطة إيرانية سرية منفصلة لإنتاج قنبلة نووية . وطبقا للاتفاق الذي وقع مؤخرا فإنه من المقرر أن ترسل حكومة إيران ٥٠٠ عالم إلى روسيا للحصول على خبرات في مجال الذرة .

وقد دافع المعلقون السوريون أمس عن إيران وعن جهودها لتطوير قدراتها النووية العسكرية الموجهة ضد إسرائيل .



وتسأل هؤلاء المعلقون قائلين " لماذا يجب على العرب أن ينزعوا أسلحتهم وأن يقلصوا حجم جيوشهم وأن يفتحوا حدودهم مع إقامة علاقات حميمة مع إسرائيل في الوقت الذي تحولت فيه إسرائيل إلى ترسانة عسكرية نووية وترفض التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ؟ وترى إسرائيل في أي برنامج نووي يخدم أغراض السلام في أي دولة من الدول حتى لو كانت بعيدة آلاف الكيلومترات عنها ؟ أي إيران ، خطرا يجب التعامل معه حتى من خلال استخدام القوة ، بينما لا تعتبر أن برنامجها النووي العسكري يشكل أي خطر على الدول العربية المجاورة ؟

وعاد الزعيم الروحي الإيراني على خامنئيني ووصف إسرائيل بأنها سرطان في قلب الشرق الأوسط ، وشن نقدا عنيفا ضد الدول العربية التي تجري مفاوضات سلام مع إسرائيل . وأكد خامنئيني في الخطاب الذي القاه أمام الجماهير في مدينة قم أن الإيرانيين لا يجب أن يشعروا بالخوف من الأسلحة النووية ، الموجودة لدى إسرائيل . وقد دعت وزارة الخارجية الإيرانية أمس الدول العربية إلى ممارسة الضغط على إسرائيل من أجل التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية في الربيع القادم عندما سيعاد التوقيع على هذه المعاهدة .

واتهم المتحدث باسم وزارة الخارجية في طهران إسرائيل بأنها تروج شائعات بشأن سعي إيران إلى إنتاج أسلحة نووية من أجل التعتيم على رفضها التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية . وقال المتحدث أن إسرائيل تخطئ عندما تعتقد أن إيران سوف تلتزم الصمت حيال أية حماقة من جانب إسرائيل ضد المنشآت النووية الإيرانية . وأكد أن إيران موقعة على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية . وفي نفس الوقت أبرزت وسائل الإعلام في طهران مسألة إجراء مناورات بحرية يقوم بها الجيش الإيراني مع قوات الحرس الثوري في مياه الخليج وذلك من أجل تفنيد الادعاءات التي تقول أن إيران تشعر بالخوف من إمكانية قيام إسرائيل أو الولايات المتحدة الأمريكية بشن هجوم ضد منشآتها النووية .

من مختار
٩٥/١/٩

التهديد من الشرق

دليا يائيرى

طويل. وثالثهما: هو الارهاب ، الذى له اثار وانعكاسات جوهرية علينا بصورة دائمة ، واقصد نشاط منظمة (حزب الله).

س - ما شأن ايران بنا كدولة اسرائيلية ؟ فليست هناك حدود مشتركة بيننا وبينهم ؟

ج - اولاً ، ان ايران ترى ان اسرائيل تتنكر لها ولا تعترف بها ، ذلك لان الايرانيين يعتبرون انفسهم بمثابة المدافعين عن جميع المسلمين فى العالم ، هذا بالإضافة إلى أن اسرائيل تسيطر على ملايين الفلسطينيين سواء فى المناطق او فى اسرائيل ذاتها . هذا يعتبر فى نظرهم سبباً وجيهاً للنظر إلى اسرائيل على أنها عدو معادى .

وهناك سبب آخر وهو أن الايرانيين يرون اننا كنا على صلة بنظام الشاه وبمؤسسات وأجهزة الظلام .

وأما السبب الثالث فهو انهم ينظرون إلى إسرائيل عدو لأنها تابعة للولايات المتحدة الأمريكية أو امتداد للأمريكيين الذين يشكلون تهديداً كبيراً للغاية لإيران .

س - من خلال تجاربك ، هل تعتقد ان هناك اتصالات تجري الآن بيننا وبين الايرانيين ؟

ج - أولاً ، لا أعرف ، ولكن فى الماضى كانت تجري مثل هذه الاتصالات وهو ما كان يعرف باسم «ايران - جيت» حيث زوينا الايرانيين انذاك بالاسلحة بعلم الجانب الأمريكى وبموافقته ، وذلك خلال الحرب الإيرانية - العراقية . واعتقد ان هذه الاتصالات قد تضاءلت بمرور الوقت وذلك لأن هذه القناة قد أغلقت بالكامل . ولذلك فأنى اتصور انه لن تحدث أشياء جوهرية الآن . ذلك لان الشعور بالتهديد الذى شكله لايران أخذ فى التزايد .

س - من المعروف ان الايرانيين ليسوا عرباً ، هل الآن ونحن نقيم علاقات مع العالم العربى ، نحول انفسنا إلى اعداء لايران ؟

ج - لقد قلت ان هذا سبب آخر ، ولكنه ليس هو الأساس . ونحن نعلم ان ايران تعتبر الآن العدو الاكبر لعملية السلام . وهم يبذلون قصارى جهدهم المتواضع (ومن حسن الحظ انه جهد متواضع) من أجل إفشال عملية السلام لانهم

من بين القضايا التى طرحت للبحث خلال زيارة وزير الدفاع الأمريكى ويليام بيرى لاسرائيل ، التهديد الإيراني ، وقد سمعنا فى نشرات الاخبار ان روسيا وايران قد وقعتا على اتفاق بشأن إعادة بناء المفاعل النووى الإيراني ، وقد اثار هذا الخبر قلق اسرائيل .

لقاء مع العقيد (احتياط) الدكتور افرايم كام كبير الباحثين فى مركز يافا للدراسات الاستراتيجية فى جامعة تل ابيب .

س - هل هناك سبب للقلق ؟

ج - من المؤكد ان هناك سبباً للقلق على الرغم من اننى لست متأكداً من ان هذا الخطر سيكون فى التو واللحظة . ولكن كل الذى استطيع ان اقلوه هو ان ايران تبذل جهوداً جبارة منذ عدة سنوات من أجل تطوير قدراتها النووية العسكرية ، هذا بالإضافة إلى انها وقعت منذ عام ونصف على اتفاق مع روسيا بشأن إقامة مفاعلين نوويين (وليس واحداً) . وهذا ليس سرا حيث ان ذلك اعلن رسمياً فى حينه أى أن القلق ينبع أساساً من حقيقة ان النظام فى ايران يحاول فى السنوات الاخيرة وخاصة منذ عام ١٩٨٩ تطوير قدراته العسكرية غير التقليدية وأن هذا الامر سيكون له انعكاسات علينا .

س - هل توافق على مايقال من ان المفاعل النووى الذى يقام الآن فى ايران تم شراؤه بالكامل وانه ليس نتيجة لقدرات ايران الذاتية ؟

ج - لا .. وربما تخطط ايران أيضاً للحصول على قنبلة ، وهو الامر الذى لم تستطع تحقيقه حتى الآن ولكنها تبذل جهوداً كبيرة لتطوير قدرتها العسكرية من خلال الاعتماد على القدرة الإيرانية والأيدي العاملة فى ايران .

س - وهل يجب ان نقلق بسبب التقدم الذى طرأ فى مجال انتاج الاسلحة الإيرانية ؟

ج - هناك ثلاثة أشياء يجب ان تدفعنا إلى الشعور بالقلق تجاه ايران اولهما: هو أنها تحاول تطوير قاعدة عسكرية نووية ، وإذا توصلت إلى ذلك - ليس فى السنوات القريبة ولكن على ما يبدو فى العقد القادم - فان هذا سيكون له تأثير علينا . ثانيهما: هو ان ايران تحاول شراء وتطوير صواريخ الأرض أرض التى يصل مداها إلى اسرائيل ، وهى لا تملك الآن مثل هذه الصواريخ ولكن من المؤكد انها سوف تمتلك هذا النوع من الصواريخ بعد وقت غير

يعرفون انه اذا تطورت عملية السلام ، فسوف يحدث تقارب كبير بيننا وبين العالم العربي ، وبذلك تزيد عزلتهم اكثر واكثر في الساحة الشرق اوسطية .

س - لو خیرت مابین العمل المباشر ضد ایران و بین «تخفیف» المصادر الخارجية لإيران ، ایهما اکثر فاعلية واکثر جدوى ؟

ج - أولا :فى المرحلة الحالية ليست لدى الايرانيين قدرات نووية ، ولن تكون لديهم مثل هذه القدرات فى العقد القادم .

س - هل من الضروري ان نبادر بتوجيه ضربة لمنع ايران
من بناء هذه القدرة ؟

ج - اعتقد انه يجب التركيز في هذه المرحلة - وهذه ايضا مهمة الأمريكيين والأوروبيين - على محاولة تخفيف مصادر تزويدهم بالأسلحة والمعدات .

واعتقد ان العمل المباشر ضد الايرانيين سوف يكون معقدا للغاية ذلك لاننا عندما وجهنا ضربة إلى المفاعل النووي العراقي كانت هذه مفاجأة كبيرة بالنسبة لهم ولم يتوقعوا حدوث ذلك لان الموضوع لم يكن مطروحا ولم يتم الحديث فيه علانية . ولكن الآن ، فان الايرانيين يدركون تماما انه من الممكن ان نهاجمهم ونضرب منشاتهم النووية ولذلك فهم يفعلون امرين ، ينشرون المنشآت النووية التي

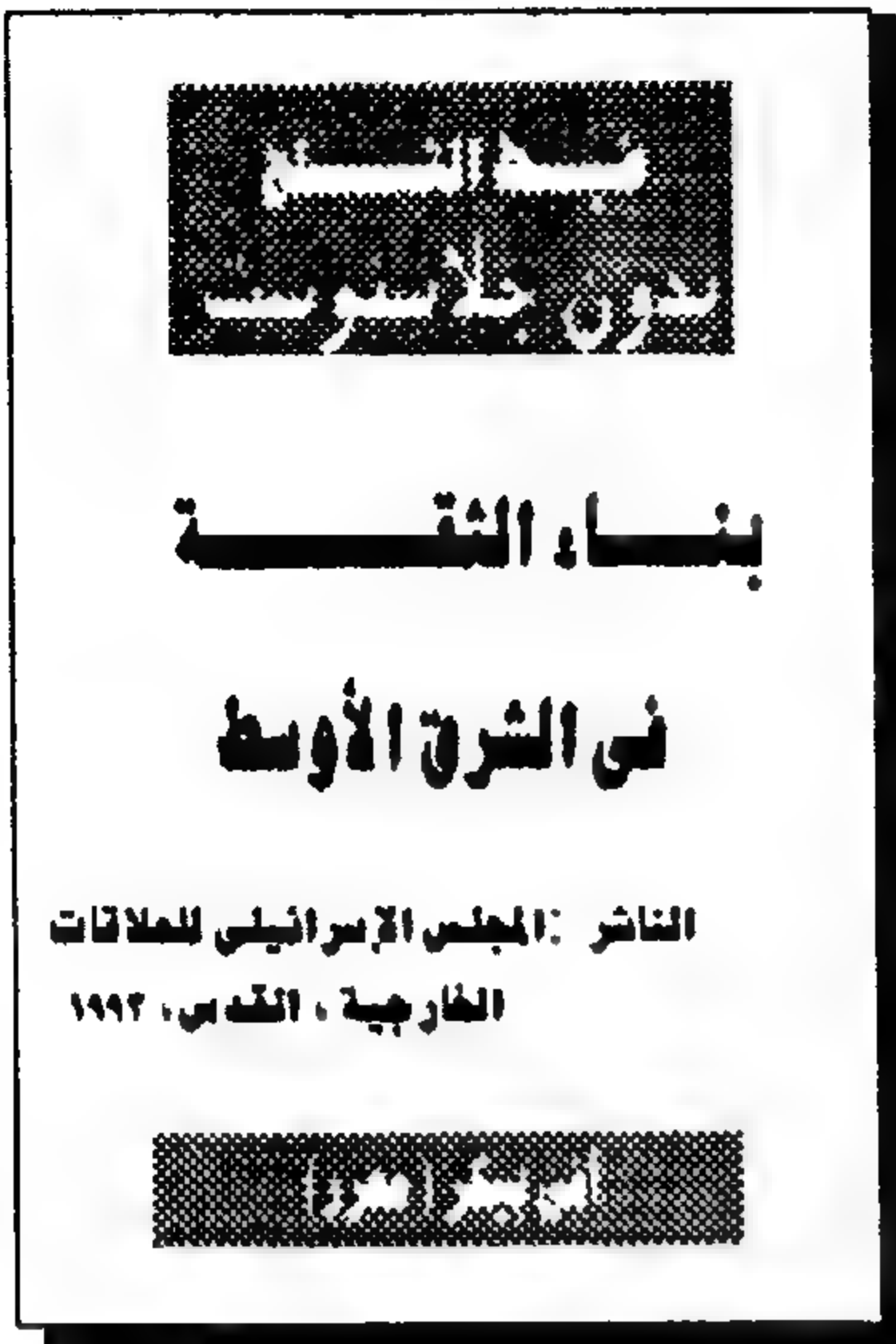
يقيمونها في عدة مناطق ولا يجمعونها في مكان واحد ،
ويختارون هذه المناطق بدقة اكبر مما فعل العراقيون .

وبالملاسة ، انهم يضعون فى الاعتبار اننا لن نهاجم فقط منشاتهم النووية اذا اقاموها ، ولكن ايضا الأمريكيون سوف يفعلون ذلك ، وكذلك العراقيون عندما يستعيدون قوتهم مرة اخرى.

س - لقد ذكرت قبل ذلك ان ايران تؤيد منظمة حزب الله ، وربما يمكن ان نسال نفس السؤال الذى سألناه فى مسألة المفاعل الذوى ، ماهو الشئ الأكثر فاعليه ، هل نشن ضدهم حربا شعواء إذا امكن ذلك ، أم حربا خاطفة مثل حرب العصابات ، أم نعمل على تجفيف المصادر التى تساند حزب الله ؟

ج - اعتقد اننا اذا قمنا بشن حرب عصابات ضدهم فسوف يكونوا افضل منا، لان هذا هو اسفوبهم الذي اعتادوا عليه. ولذلك فاني ارى ان امكانية تجفيف المصادر التي تقدم المساعدات إلى منظمة حرب الله يجب ان تمر عبر القناة السورية وذلك لان كل ما يحدث يتم بمعرفة السوريين الذين يتجاهلون كل شيء، على الرغم من انه يقع تحت سمعهم وبصرهم، بل والادهى من ذلك هو انهم يساعدون حزب الله. وإذا توصلنا إلى تسوية مع سوريا فاني اعتقد ان هذه المصادر سوف تنضب





فى الوقت الذى يتزايد فيه الجدل فى الشرق الأوسط حول القدرات النووية الإسرائيلية وضرورة نزعها كشرط مسبق لإنضمام الدول العربية الرئيسية إلى عملية تجديد العمل بمعاهدة منع الانتشار النووى ، تتمسك إسرائيل - مدعومة من الولايات المتحدة - بمنطق عدم المساس بالسلاح النووى الإسرائيلى لأنها لا تثق فى نوايا الدول العربية ، وبالتالي فالسلاح النووى الإسرائيلى يظل قائما فى وجه العرب إلى أن تدعم عملية السلام وتترسخ أجواء الثقة ، حينئذ يمكن النظر فى مصير السلاح النووى الإسرائيلى ، وإبان هذه المرحلة - ووفق المنطق الإسرائيلى - مطلوب إحكام الرقابة على جميع دول الشرق الأوسط الأخرى لضمان عدم لجوء أى منها إلى امتلاك السلاح النووى ، وإذا ما حاولت أى منها

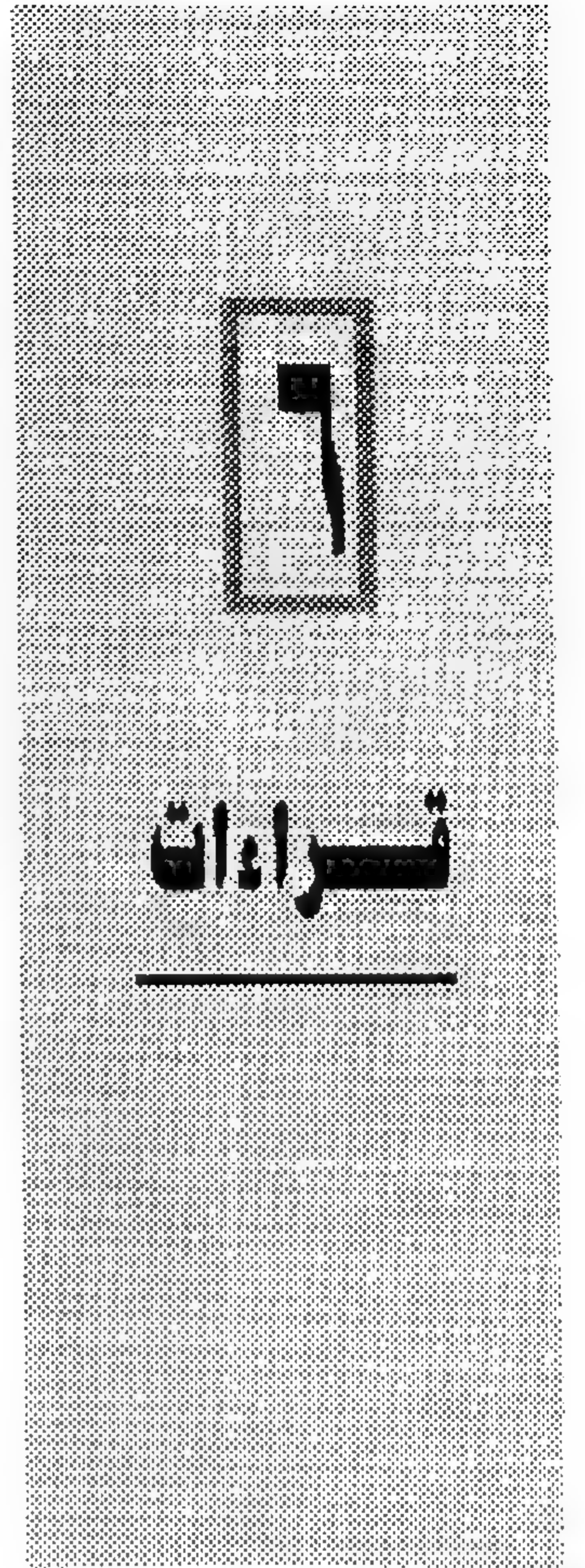
امتلاك مثل هذا السلاح أو غيره من أسلحة التدمير الشامل ، فسوف تبادر إسرائيل - بدعم أمريكى - بتدميره فى مراحله الأولى، كما حدث مع العراق عام ١٩٨١ ، وكما تخطط الآن لما يروج من اتجاه إيران لامتلاك السلاح النووى . ولم يتوقف الأمر عند ذلك ، بل المطلوب إسرائيلية وأمريكية أن تمنع أى دولة عربية من حيازة أسلحة كيميائية وبيولوجية ، ولعل ما يحدث مع العراق الآن خير دليل على الموقف الأمريكى والرغبة الإسرائيلية .

وفى خضم الجدل الدائر حول هذه القضية ، جاء الكتاب الذى نعرض له الآن ليؤكد على أبعاد الرؤية الإسرائيلية من "التسلح" فى الشرق الأوسط والردود المباشرة على امتلاك إسرائيل للسلاح النووى . وهو ما يستشفه القارئ بسهولة فى خمسة من فصول الكتاب الستة ، فى حين يظل الفصل الآخر - الفصل الرابع - على رؤية مغايرة نظرا لأنه يعبر عن المنظور الروسى .

وتبدو الرؤية واضحة فى المقدمة التى كتبها نائب وزير الخارجية يوسى بيلين ، حيث أشار إلى أن الشرق الأوسط يجب أن يكون جزءا من العملية الدولية لضبط التسليح ، وأنها فى النهاية قضية تتطلب بناء الثقة فى المنطقة من خلال اتمام عملية التسوية السياسية لكافة المشاكل العالقة بين العرب وإسرائيل وبدون إستقرار الثقة المتبادلة يستحيل إقامة نظام اقليمى لضبط التسليح .

أما الفصل الأول الذى وضعه "جيرالد ستينبرج تحت عنوان "تاريخ ضبط التسليح فى الشرق الأوسط" فقد ركز منذ البداية على أن الجهود لتحقيق قدر من ضبط التسليح فى الشرق الأوسط ، ظهرت منذ ما قبل قيام إسرائيل . وذلك من خلال الجهود التى بذلت للحد من تدفق الأسلحة إلى الأطراف المتصارعة ، أى الجماعات اليهودية المسلحة والعرب . وعلى مدار العقود الأربعة الماضية ، قدمت العديد من مقترحات الحد من التسليح فى المنطقة ، وفى أعقاب حرب ، كانت الجهود تتزايد للحد من التسليح ، وعلى مدار العقدين الماضيين انصبحت الجهود على الصواريخ الباليستية وأسلحة التدمير الشامل .

وأشار المؤلف إلى أن هذه الجهود لم تحل دون تزايد سباق التسليح كما وكيفا ، كما لم تحل دون ارتفاع معدلات الاتفاق على الأسلحة المتطورة تكنولوجيا .



AVI BEKER
Editor



**Arms Control
Without Glasnost:
Building Confidence
in the Middle East**



الإسرائيلي . وترتب على ذلك اجتماع ممثلى عدد من الدول العربية وإسرائيل فى يناير ١٩٩٢ فى موسكو لبدء المحادثات متعددة الأطراف فى الشرق الأوسط ، داخل هذا الإطار بدأت مجموعة العمل الخاصة بالحد من التسلح والأمن الإقليمى عملها ، ثم عقدت اجتماعها الثانى فى واشنطن فى مايو والثالث فى موسكو فى سبتمبر من نفس العام . ويرى أن هذه الاجتماعات شكلت السابقة الأولى لبدء عملية إقليمية رسمية للحد من التسلح فى الشرق الأوسط ، وذلك بمساعدة دولية وموافقة من دول المنطقة - فيما عدا سوريا ولبنان - وركزت على وقف انتشار الأسلحة التقليدية والأسلحة ، التدمير الشامل وتكنولوجيااتها فى الشرق الأوسط .

وفيما يتعلق بالاجندة الجديدة لضبط التسلح فى الشرق الأوسط بعد حرب الخليج الثانية ، فقد تأثرت بشدة بمبادرة الرئيس الأمريكى السابق جورج بوش التى أعلنها فى ٢٩ مايو ١٩٩١ ، والتى اتسمت بطابع الشمول ومنطلقة من شعور واشنطن بدورها الفريد فى المنطقة . ويرى أن هذه المبادرة أدت بعد ذلك إلى دفع دول ومنظمات أخرى لاتخاذ عدد من الخطوات الهادفة لمنع انتشار الأسلحة فى الشرق الأوسط .

وفيما يتعلق بالأسلحة النووية ، يرى أن الاجندة الخاصة بها انطوت على عدد من المبادرات بعضها رمت إلى وضع غطاء على قضية الأسلحة النووية فى المنطقة ، والآخر كان مباشرا فى المطالبة بنزع السلاح النووى وجعل المنطقة " خالية من الأسلحة النووية " . هذا وكانت مبادرة الرئيس بوش ترمى إلى تجميد المستويات القائمة من الأسلحة النووية فى المنطقة .

أما الفصل الثالث والذى جاء تحت عنوان " المنظور الأمريكى " فقد ركز كاتبه " مارفين فيوروجير " على جهود إدارة الرئيس السابق جورج بوش خلال العامين الآخرين من عمرها فى الحكم ، حيث يرى أنها ركزت على استحداث آليات لضبط التسلح من أجل تعظيم الاستقرار الإقليمى .

ويشير إلى أن الإدارة الأمريكية فى سعيها لذلك تحركت عبر ثلاثة اتجاهات. الأول: العمل مع الدول الأخرى من أجل إزالة أسلحة التدمير الشامل العراقية ول منع العراق من تطوير قدراته فى المستقبل . والثانى: طرح مبادرة لضبط التسلح فى المنطقة اعتمدت بالأساس على حفز الدول المصدرة للسلاح إلى المنطقة بوقف تصديره ، وفى نفس الوقت شجعت دول المنطقة على الالتزام بقواعد ضبط التسلح الدولية . أما الاتجاه الثالث والآخر: فهو استغلال عملية السلام من أجل الدفع فى اتجاه ضبط التسلح عبر المفاوضات المتعددة الأطراف .

ويرى أن عملية ضبط التسلح فى الشرق الأوسط ستكون عملية طويلة المدى وتنجح فقط عندما تمتلك دول المنطقة الرغبة فى التعايش المشترك .

ويرى أن المقترحات والاتفاقات من جانب الدول المصدرة للسلاح من أجل خفض مبيعات الأسلحة لدول الشرق الأوسط ، مثل الإعلان الثلاثى عام ١٩٥٠ والمقترحات الأمريكية فى الستينيات والسبعينيات ومعاهدة منع الانتشار النووى وضبط نظم تكنولوجيا الصواريخ (MTCR) ، جميعها لم تنجح فى إحداث أى تأثير فى المنطقة . ويرى أن حرب الخليج الثانية وماكشفتها عن قيام العراق باستخدام عوائد النفط فى بناء ترسانة هائلة من الأسلحة التقليدية ، أظهرت بوضوح مدى الفشل الذى أصاب عمليات ضبط التسلح فى المنطقة ، ولذلك أصبح ضبط التسلح فى المنطقة قضية مركزية على اجندة الاهتمام الدولى . ويشير المؤلف أيضا إلى أن عملية التسوية السياسية للصراع العربى - الإسرائيلى والمحادثات متعددة الأطراف بصفة خاصة سوف تحفز الجهود لتطوير عمليات ضبط التسلح .

ويؤكد أيضا أنه لكى تنجح هذه الجهود يجب أن تبنى على أساس الدروس المستفادة من سجل المحاولات السابقة . لتطوير عمليات ضبط التسلح . ويرى أن تحليل التجارب الفاشلة فى الماضى يفيد فى تطوير إطار عملى لضبط التسلح وذلك من خلال تلافى النواقص التى حالت دون احراز النجاح .

ولابد أن تكون الجهود المبذولة واقعية وتبتعد عن الشعارات والأخلاقيات والمثاليات ، وذلك بمناقشات جدية للمشاكل والتهديدات الراهنة ، وسوف تنجح هذه الجهود فقط عندما يدرك قادة ومواطنو دول المنطقة ، أن سباق التسلح اللانهائى سوف يهدد بقاءهم كأفراد وجماعات ، وعلى هذا الأساس لابد أن يتجهوا إلى التفاهم لمنع التدمير المتبادل .

وتحت عنوان " أجندة جديدة " يتناول " شائ فيلدمان " مفهوم ضبط التسلح فى المنطقة مؤكدة أنه ظل غير ذى معنى بالنسبة لدول الشرق الأوسط خلال الفترة الماضية ، حيث نظرت دول المنطقة إلى صراعاتها ومشاكلها مع بعضها البعض على أنها " مباراة صغيرة " ، وبالتالي ظلت المصلحة القومية الضيقة، تتحكم فى سياسات دول المنطقة . وظلت مفاهيم الأمن المتبادل الأمن الجماعى ، العمل التعاونى مفاهيم غريبة على دول الشرق الأوسط .

وقد تدعم سباق التسلح فى المنطقة بفعل العوامل الخارجية إبان الحرب الباردة ، حيث أدى تنافس القوتين الأعظم إلى توفير مصادر لسباق التسلح ، وساد منطق تقوية الحلفاء عبر مساعدتهم على تدشين ترسانات ضخمة من الأسلحة المتطورة .

وبينما استمر سباق التسلح فى المنطقة ، تغيرت البيئة الإقليمية بشكل جذرى مع اندلاع حرب الخليج الثانية ، وانتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفىيى وبدء جولة جديدة من جولات تسوية الصراع العربى -

ونأتى بعد ذلك للمنظور الروسى والذي كتبه "سيرجى روجوف" وديمترى ايفستافيف "والذى يطرح حقيقة المنظور الروسى فى عملية ضبط التسليح فى المنطقة ، ويبدأ ذلك بالتأكيد على ان التحولات الدرامية فى النظام الدولى خلال السنوات القليلة الماضية قد تركت تأثيراتها البالغة على الوضع الجيو - استراتيجى فى الشرق الأوسط ، وقد وضع ذلك فى حرب الخليج الثانية وبداية عملية التسوية السياسية للصراع العربى - الإسرائيلى .

ويرى المؤلفان ان المشكلة الرئيسية التى تواجه الجهود الرامية إلى ضبط التسليح فى المنطقة واثمام التسوية السياسية ، ترجع بالاساس إلى انفراد الإدارة الأمريكية بإدارة المنطقة ومشاكلها نتيجة تحلل الاتحاد السوفيتى والمشاكل السياسية والاقتصادية التى تواجه روسيا الاتحادية فى الوقت الراهن .

والمشكلة الأكبر التى تواجه الشرق الأوسط بعد انتهاء الحرب فى الخليج تنبع من الفجوة الهائلة بين رؤى القوى الخارجية عن احتمالات التسوية وبين قدرات الاطراف المباشرة على الوصول إلى تفاهم مقبول متبادل . فهذه الفجوة هى المسئول الرئيسى عن ضياع الفرص فى المنطقة بعد الحرب مباشرة . فهذه الفرص ضاعت ببساطة بسبب غياب "قواعد اللعبة" للمبادئ المقبولة فى علاقات الدول .

ولا يشعر المؤلفان بالتفاؤل كثيرا تجاه عملية التسوية ، لان المفاوضات المثمرة بين العرب وإسرائيل تتطلب أسسا راسخة غير متوافرة الآن ، ولابد من إعادة الاعتبار لدور الامم المتحدة فى عملية التسوية وتعظيم الاحترام لقرارات مجلس الأمن عبر تنفيذها كما حدث فى حرب الخليج ، دون ذلك لن تكون المفاوضات مثمرة ، وفى هذا السياق فقط

يمكن الحديث عن ضبط جدى للتسلح . اما فيما يتعلق بـ "خيارات إسرائيل بعد حرب الخليج فى ظل القانون الدولى" فقد أكد لويس رينيه بيرس ، أن الحرب ستظل هى الفيصل النهائى المقبول لحسم الصراعات فى الشرق الأوسط ، لأنها كانت كذلك وسوف تظل وإسرائيل ما تزال تواجه هذا الخطر حتى بعد حرب الخليج ونزع اسلحة العراق وبدء عملية التسوية ، وإستراتيجية إسرائيل المثلى فى ظل القانون الدولى فى المرحلة الراهنة لابد ان تعتمد على قدراتها التدميرية لتجنب اندلاع حرب فى المنطقة وتكرار هدم المعبد تلو الآخر .

واخيرا يختتم "المحرر" ، "افى بكير" الكتاب بحديثه عن "اللاذوية بدون جلاسنوست" "فيشير إلى التزام وزير الدفاع الأمريكى السابق ريتشارد تشينى فى ٢٨ أكتوبر ١٩٩١ - اى قبل بدء مؤتمر مدريد بيومين - أمام المعهد اليهودى لشئون الامن القومى فى واشنطن باستمرار الولايات المتحدة فى دعم التفوق النوعى العسكرى الإسرائيلى على جميع اعدائها المحتملين . ومما يزيد من أهمية هذا التوجه ان الشرق الأوسط سوف يظل خارج سياق التطور العالمى نحو نزع السلاح والمقرطة .

ويرى ان عملية التسليح ، عملية تهدف بالاساس إلى تأمين الخصوم ، وخلق الظروف اللازمة لبناء الثقة والاحساس بالامن وذلك عبر التفاوض على مقاييس تساعد على زيادة الاتصالات وتبادل المعلومات على نحو يساعد على زيادة الشفافية لدى كل طرف عن الأنشطة العسكرية للطرف الآخر

وفى ظل غياب سلام عربى - إسرائيلى حقيقى ، وترتيبات واتفاقيات للأمن الاقليمى لايمكن الحديث عن ضبط التسليح .



السياسة الإسرائيلية أزاء

القدس

في نطاق الأمم المتحدة عام

١٩٤٨

مجلة الدراسات الشرق أوسطية .
العدد (٢) مجلد (٢٠) يوليو ١٩٩٤

مركز الدراسات

تصاريح
اسرائيل مع مسألة القدس ، في نطاق الأمم المتحدة عام ١٩٤٨ ، من خلال أربعة مراحل رئيسية ، تدويل القدس . وخطة برنادوت رقم (١) ، مقترحات نزع السلاح ، وأخيرا خطة برنادوت رقم (٢) .

(أ) مشروع التدويل

مقترح تدويل القدس عام ١٩٤٧ ، كان جزءا هاما من خطة تقسيم الجمعية العامة ، وقد وافقت عليه الوكالة اليهودية ، وهي المعنية بتمثيل المجتمع اليهودي في فلسطين ، مع تعديل حاد ، هو إبقاء الأغلبية اليهودية في مدينة القدس المستمرة منذ العام ١٨٦٠ ، إذ قدر عدد اليهود في القدس عام ١٩٤٧ بقرابة ١٠٠ ألف يهودي مقابل ٦٥ ألف عربي (مسيحي ومسلم) إلى ما يعادل سدس عدد السكان اليهود البالغ آنذاك ٦٠٠ ألف يهودي . وذلك من أجل الحفاظ على المكانة اليهودية المحورية للقدس في التاريخ والدولة اليهودية ، إذا أنها رمز لإعادة إحياء السيادة اليهودية .

ويمكن أرجاع موافقة الوكالة على تدويل وتقسيم القدس باعتباره

(ب) خطة برنادوت رقم (١) .

تم الاعلان عن قيام إسرائيل في ١٤ مايو ١٩٤٨ ، وفي نفس الوقت ، قامت الجمعية العامة بتعيين وسيط دولي بموافقة الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن لدفع عملية السلام ، هو الوسيط ، «الكونت فولك برنادوت» . وقد حقق قدرا ما من النجاح في الفترة من ١١ يونيو - ٩ يوليو . إذ قدم عددا من المقترحات لتسوية القضية الفلسطينية سلمد .

وان كان بعضها تضمن تغييرات جوهرية وأهمها ذلك الاقتراح القاضي "ضم مدينة القدس إلى الأراضي العربية، ومنح الطائفة اليهودية فيها استقلالاً ذاتياً لإدارة شئونها، وإتخاذ التدابير اللازمة لحماية الأماكن المقدسة . وذلك لأن من شأن إلحاقها بإسرائيل أو خضوعها لقرار التقسيم إثارة مشاكل عديدة . وهو ما قد قوبل بالرفض من قبل إسرائيل ، التي أعربت عن رفضها لهذا القرار ، على أساس أنه ليس من حق الوسيط الدولي إقتراح مثل هذه التغييرات ، إنما إقرارها من خلال المفاوضات السياسية بين الأطراف المعنية ، على أساس كونها دولا حرة وذات سيادة

ومن ثم كان هناك تأكيد ، بأن اقتراح برنادوت بخضوع القدس للحكم العربي وهو وإن كان جزءا من حل سلمي للمسألة فإنه في نفس الوقت ضار بحضارة وتاريخ الوجود الإسرائيلي ذاته ، إضافة إلى الطابع اليهودي المميز للمدينة ، إضافة إلى الإقرار الإسرائيلي ، بأن الأمم المتحدة ، قد وضعت حلا لهذه القضية ، هو المتمثل في قرارها الخاص بتدويل القدس . ولذا كان هناك رفض قاطع لهذا الاقتراح لتداعياته الخطيرة على إسرائيل كقيمة ووجود

الأساس الذي سوف يمهّد الطريق للحصول على المدينة كاملة في نهاية المطاف ، وإقامة دولة يهودية تكون القدس عاصمتها . وفي كلمات بن جوريون أوضح الأمثلة على ذلك ، «أنه الثمن الذي يجب دفعه من أجل إقامة الدولة . وإزاء افتراض أن خطة التدويل أصبحت أكثر قبولا ، إتجهت الوكالة اليهودية من أجل حماية وتأمين كل من الوضع السياسي ، والأمن المادي لليهود في القدس ، إلى مجلس الوصاية ، ومجلس الأمن ، إذ إضطلع مجلس الوصاية ، بوضع مشروع قرار ، يبلور آلية عمل الحكومة التي سوف تتولى إدارة الإقليم . وهي حكومة منتخبة بالاقتراع السري والعام ، أو على أساس التمثيل النسبي .

ولكن الوكالة اليهودية ، رأت من شأن هذا الاقتراح أن يساوي ما بين اليهود وكافة الجماعات الأخرى إضافة إلى معارضة الولايات المتحدة للاقتراح لتثبيت عدد الممثلين في المجلس التشريعي للقدس لكل من الجماعات الثلاث اليهود (١٨ عضواً) ، والمسلمين (١٨) وآخرون (٤) ، لأن من شأن ذلك أن يجعل اليهود أقلية في هذا المجلس في مواجهة الآخرين ، وهو ما أعترض عليه اليهود أيضا ، في النهاية سحبت الولايات المتحدة تأييدها ودعمها لخطة التقسيم .

ومع صدور قرار الجمعية العامة في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ ، أصبحت القدس هدفا لهجمات العرب على السكان اليهود ، ونصاعدت حدة الاشتباكات ما بين المسلمين واليهود ، وإتجهت الوكالة اليهودية إلى المجتمع الدولي ، والأمم المتحدة لوضع حد للقتال الدائر في القدس . وبمعنى آخر أحكام السيطرة اليهودية على القدس وفقا لخطة التدويل ، حيث رأى غالبية الزعماء اليهود ، أن تدويل القدس وتقسيمها ما بين اليهود والعرب ، سوف يتيح لهم في ظل غياب الحضور الدولي ، استئثار اليهود بالنصيب الأكبر ، وجعل هذه المدينة المقدسة ، مركزا للدولة اليهودية الجديدة

مادى فى المنطقة .

(ج) مقترح نزع السلاح

تبنى مجلس الأمن فى ١٥ يوليو ، قرارا يعلن فيه أن الوضع فى فلسطين ، أصبح يشكل تهديدا للسلام والأمن . وطالب بوقف فوري لإطلاق النار ، وفى نفس الوقت ، أصدر تعليماته للوسيط الدولى برنادوت ببذل أقصى جهد لجعل القدس منطقة منزوعة السلاح . وقام برنادوت بدوره بوضع قيود صارمة بالنسبة لحق الدخول للقدس ، بالنسبة لأولئك غير المقيمين ، أو الذين يخدمون فى الجيش . مما أثار حفيظة إسرائيل . لأن معنى ذلك ، منع دخول أكثر من ٢٠ ألف يهودى ، مما يلحق الكثير من الأضرار بالاقتصاد الإسرائيلى . إضافة إلى الحد من التطور الديموجرافى اليهودى فى المدينة المقدسة ، نظرا للحصار الذى سوف يفرضه الوسيط الدولى مدعما بقوات دولية على القدس من ثلاث نواح . وقد تجلى الرفض فى رسالة أبا ابيان إلى الحكومة الأمريكية .

القرارات بالنسبة للقدس ، تضمنت رفضا لقرار نزع سلاح القدس ، وضرورة مد السلطة والسيادة الإسرائيلية إلى المدينة المقدسة ، وتطبيق القوانين الإسرائيلية إضافة إلى تعيين حاكم عسكري إسرائيلى للمدينة . وقد جرى التأكيد على "أن قرار تدويل القدس ، لم يتم تنفيذه لأسباب خارجة عن الأمم المتحدة ، وتخلي العالم المسيحى عن مسئوليته تجاه القدس ، وهناك رفض لقرارات الوسيط الدولى بضم القدس إلى الأردن ، وأن هناك رفضا داخل مجلس الوصاية لقرار تدويل الوضع . وبالتالى فإننا لن نجد أنفسنا ملتزمين بقرارات الأمم المتحدة ، لأن الأمم المتحدة نفسها رفضت التقييد بها ، إضافة إلى أن هناك مسئولية علينا لحماية الأرواح والممتلكات بما فيها المؤسسات اليهودية فى القدس لما لها من مكانة عظيمة ، وعليه سوف تطبق القوانين الإسرائيلية على المدينة المقدسة ، لحفظ النظام والأمن الداخلى فيها ."

(د) خطة برنادوت رقم (٢) والجدل داخل الجمعية العامة

تنازل الكونت برنادوت فى ١٦ سبتمبر ١٩٤٨ عن مقترحاته السابقة بشأن القدس ، وأعلن إقتراحا جديدا مفاده تدويل القدس ، بأن تصبح كقسم مستقل يخضع للإشراف والرقابة من قبل الأمم المتحدة ، وفى نفس الوقت تحقيق الاستقلال الذاتى - المحلى للمجتمعات العربية والإسرائيلية ، وتوفير حماية أكبر للاماكن المقدسة ، وحرية الدخول والخروج منها لكافة الأديان . مما يعد اختلافا كبيرا عن مقترحاته السابقة بتدويل القدس عام ١٩٤٧ . ولكنه لم يوضح فى مقترحاته الجديدة ، مقومات الإدارة السياسية لسكان القدس بعد سنوات التكيف مع النظام الجديد لأوضاع المدنية ، فضلا عنه أنه لم يعط إشارة واضحة إلى كون القدس ستصبح جزءا منفصلا ، أو سيكون لمجلس الوصاية دور إدارى واضح فيها .

ومن ثم كان الأساس فى خطة برنادوت هو حماية الأمم المتحدة للاماكن المقدسة ، وعلى تأكيد حرية الدخول والخروج والحريات الدينية . ويمكن أرجاع ذلك لكون هذا المقترح قدم ، والقدس مقسمة بالفعل بين دولتين مستقلتين ذاتى سيادة . ولم يكن فى مقدور الأمم المتحدة فى ذلك الوقت أن تعدل وتغير من هذه الحقيقة ، أو أن توسع من نطاق نفوذها على المدينة . وبعد أيام قليلة من الخطة تم اغتيال برنادوت ، الذى كانت خطته تعبر تعبيرا دامغا عن أن هناك توجها بريطانيا للحفاظ على مصالحها فى فلسطين .

وفى ١٨ نوفمبر ، قدمت بريطانيا مشروع قرار مماثلا لمشروع برنادوت ، إلا أنه قوبل بالرفض أيضا من جانب إسرائيل ، لأنها رأت فى ذلك الوقت ضرورة الحفاظ على مآلها من إراض فى مدينة القدس ، كما رفض العرب هذه الخطة ، لأن القبول بها إعتراف بوجود إسرائيل من ناحية ، لأن الاتحاد السوفيتى فى ذلك الوقت هو الذى قاد المعارضة لمشروع تقسيم وتدويل القدس .

وقد أضفت رسالة وزير الخارجية شيرتوك إلى الوسيط برنادوت فى ٢٨ يوليو ، أبعادا أخرى للرفض الإسرائيلى وخصوصا فى الربط مابين السلام والاستقرار ، رافضا استمرار الوسيط الدولى فى مقترحاته الداعية لضم القدس إلى الجانب العربى ، ومنع اليهود من حرية الدخول والخروج من المدينة المقدسة وقتما شاؤوا . وأعلن أيضا أن لدى إسرائيل إحساسا قويا ، بأن القدس ستكون جزءا من إسرائيل ، وحكومته ستبذل كل ما فى وسعها لاقتناع العالم بهذه المسألة .

وقد باءت جهود برنادوت بالأخفاق ، للرفض الأمريكى ، أمداد الوسيط الدولى بالحد الأدنى من القوات المطلوبة لمساعدة البوليس فى مدينة القدس فى تحقيق المخطط الدولى الذى دعا إليه ، فقد رفضت الولايات المتحدة أية مسئولية مباشرة ، أو حتى المشاركة فى قوات حفظ السلام فى القدس . وتبلورت مصلحة أمريكية آنذاك بعدم السماح بوجود قوات أمريكية أو سوفياتية فى فلسطين . حتى عندما طلب برنادوت من الولايات المتحدة ، إرسال وحدات بحرية من قواتها فى البحر المتوسط ، قوبل طلبه بالرفض . مما أفشل مشروع برنادوت للحد من تسليح القدس ، فهو لم يزل ثقة الأطراف المتحاربة من ناحية ، ولا الدعم الفعال من الولايات المتحدة من ناحية أخرى .

وفى ظل التأكيد الإسرائيلى على تدويل القدس ، وهى الفكرة التى تخدم توجهاتهم بمنع ضمها للحكم العربى تبلورت توجهات داخل إسرائيل بأحداث تقسيم جديد للقدس مابين إسرائيل والأردن ، يراعى ، المعطيات والمصالح اليهودية ، وفيه تكون القدس القديمة (المدينة المقدسة) بالإضافة إلى بعض الأجزاء الدينية تابعة لإسرائيل . وباقى الأراضى تضم للأردن .

وفى ٢٥ يوليو ، أعلن مجلس الوزراء الإسرائيلى ، عددا من

وتم تشكيل حكومة عسكرية في القدس ٢ نوفمبر ١٩٤٩ ، وأصبحت خاضعة لإدارة مدينة هي وغيرها من الأجزاء الأخرى العربية في إسرائيل . وهو ما تجلى في أول انتخابات للكنيست شارك فيها مواطنو إسرائيل إلى جانب أولئك المقيمين في القدس . فضلا عن أن أول دورة للكنيست الإسرائيلي عقدت في القدس ، ودعى إليها أعضاء السلك الدبلوماسي للدول الأخرى . كما إنتخب ويزمان رئيسا لإسرائيل ، الذي إتخذ القدس مقرا له . وكانت كل هذه الإجراءات والأفعال ، تشير إلى محاولة إسرائيل أن تؤكد بسط نفوذها على القدس ، وأنه لا يمكن فصلها عن إسرائيل . وبنهاية عام ١٩٤٨ ، كانت معظم أجزاء القدس هي أماكن فعالة للدولة الإسرائيلية ، وبذلك لم تبق سوى خطوة صغيرة جدا لكي تصبح القدس عاصمة لإسرائيل ، وهو ما تحقق في يناير ١٩٥٠ حينما أعلن الكنيست الإسرائيلي ، القدس عاصمة لإسرائيل .

وفي النهاية ، فإن السياسة الإسرائيلية تجاه القدس مرت بأربع مراحل أساسية ، في مرحلتها الأولى ، وهي المرحلة

التي تم فيها إقتراح تدويل القدس ، والذي واجه إعتراضات شديدة ، إلا أن إسرائيل رأت في هذا التدويل ما يمهد للسيطرة الإسرائيلية عليها مستقبلا في ظل خطة التقسيم التابعة للأمم المتحدة عام ١٩٤٧ .

وفي المرحلة الثانية ، ضغطت إسرائيل من أجل تنفيذ خطة التقسيم ، وأن خضوع القدس لإشراف الأمم المتحدة سيؤدي لعزل سكان القدس اليهود عن الحرب الدائرة في فلسطين . ومع فشل الأمم المتحدة ، ادعت إسرائيل أن المنظمة الدولية ، أسقطت أية حقوق لها في ممارسة السلطة على القدس . وفي المرحلة الثالثة ، رفضت مسألة جعل القدس منطقة منزوعة السلاح على أساس أن السلاح والقانون الاسرائيليين هما ، القادران على حماية القدس من الخضوع للحكم العربي . وفي المرحلة الرابعة سعت إسرائيل من أجل الحاق القدس بها وإدماج هذا الجزء الجديد من القدس لدولة إسرائيل . فالقدس لم تعد ضرورة لظهور دولة إسرائيل ، بل أنها أصبحت جزءا منها ، بل وأنها أيضا أصبحت عاصمتها .



١- منذ الاقرار بالدراسة التي تضمنت تقرير الامين العام الذي (a/45)
(435annex) الذي تخلل حرب الخليج . بالتتابع مع الالتزامات من قبل حكومة
إسرائيل في تقديرها المتعلق بالموقف والظروف المحيطة بهذا الامر .

٢- كان من نتائج حرب الخليج ان واجهت اسرائيل مشكلة تتعلق بوجودها ، وهي
مشكلة منفصلة وجزء في نفس الوقت من المشكلة الفلسطينية . وهو فقط مايجب
الاقرار به حتى الآن ، لانه عرضة للحول الوسط . ولايمكن تجاهل هذه المشكلة
الوجودية ، لانه لا يوجد حل وسط مابين الوجود ونفيه . يمكن لآخرين ان يتجاهلوا
تلك المشكلة ، ولكن إسرائيل لاتستطيع ذلك .

٣- التهديدات العراقية لازالة إسرائيل بالوسائل غير التقليدية والإطلاق غير المبرر
لاكثر من ٣٠ صاروخ ضد إسرائيل بالتزامن مع الانتشار الدولي لاكثر من نصف
مليون جندي لمواجهة القوات العراقية ، كلها كانت دلائل قوية على ما يمكن ان
تواجه إسرائيل بمفردها من العراق ، إذا لم يتدخل في الكويت .

٤- تم حماية إسرائيل عبر السنين الماضية من التهديدات العراقية ، عبر تبني
برنامج نووي صمم لتوفير حماية لايمكن تجاهلها ، ولكن إسرائيل أدمنت لقصفها
مفاعل أوزريك (العراقي) ، ومازالت هذه الادانة على اجندة الجمعية العامة . أثناء
حرب الخليج ، كان من الممكن ان تكون التجهيزات النووية العراقية هدف محدد من
قبل قوات التحالف ، والمدي الذي كان من الممكن ان يبلوره المشروع العراقي ،
مناوئة ومصدر تهديد علني لإسرائيل ، وتهديد محتمل لجيران العراق . وعلى
افتراض انه لم يحدث غزو للكويت ، فقد كان من المشكوك فيه ان تتخذ الجماعة
الدولية قوة الدفع الواجبه تجاه البرنامج النووي العراقي ، إن لم يتم ذلك من قبل
إسرائيل في الماضي .

٥- استفاد العراق من كونه أحد الموقعين على معاهدة منع إنتشار الاسلحة النووية
كثيرا عبر انتهاكه المشهود والالتزاماتها . ومفهوم منطقة خالية من الاسلحة
النووية . تستند كليا على التمسك الشامل لبنود المعاهدة (NPT) لكونها
تجسدت عن قرارات الأمم المتحدة ، لايمكن الحيلولة دون هذا التطور . ومفهوم
منطقة خالية من الاسلحة النووية كمقترح من جانب إسرائيل ، يعود إلى إحدى عشر
عاما مضت . والذي تأسس عبر المفاوضات المباشرة ، والانضمام للاتفاقيات
المتعددة . ويمكن ان يكون أكثر قابلية للتطبيق لمنع تكرار تجربة العراق ، وأيضا
حرب بين دول الشرق الأوسط مجتمعة .

٦- إزاء كل هذه الموضوعات ، وإزاء مشاكل إسرائيل الوجودية ، وإزاء مشروعات
العراق النووية التي تكلفت مليارات الدولارات ، وتهديدات هذه المشروعات ، يكون
من الممكن اعتبار وجهة نظر إسرائيل وصوتها الداعي لإنشاء منطقة خالية من
الاسلحة النووية ، كان وحيدا ، واكثر من ذلك أهدر الكثير من الجهد في إتهام
إسرائيل والضغط عليها بدلا من منع مصادر التهديد السابقة .

٧- حصنت تلك التجربة إسرائيل ، دعمت من إعتقادها بانها في حاجة لمتابعة
الاستشارة في كل هذه الموضوعات وبالمثل فإن شئونها لايجب ان تكون موضع حكم
وتقييم من قبل الآخرين .

٨- وهذه الملاحظات تدعو إلى بعض الاستخلاصات العامة .



الموقف

الإسرائيلي

من منطقة

خالية

من السلاح

النووي

٧ أكتوبر ١٩٩١

إن قبلت هذه الاشكال البسيطة للترتيبات الامنية ، وجرى إخضاعها للملاحظة .

١٤- أضف إلى ذلك أن بناء الثقة يتطلب إحراز تقدم بشأن معالجة المشكلات السياسية الدائمة ، وذلك أنه عندما تتراجع مثل هذه التوترات ، فإن محاولة واحدة ، مثل ما يتم في ضبط التسليح تزداد بصورة تناسبية . وما زال من المبكر جدا القول بأن منطقة الشرق الأوسط ، تحررت أخيرا من الخوف السابق من مخاطر الحروب ، ولكن إسرائيل لا يمكنها أن تفكر في حالتها بصورة مترننة طالما ظل وجودها محل تساؤل من جانب أي من جيرانها الاقليميين .

١٥- كل ما قيل في النقاط السابقة ، يعتبر وثيق الصلة بالتعليقات التي قدمتها حكومة إسرائيل في جيمع أجزاء التقرير المقدم إلى الأمين العام . وتقدر حكومة إسرائيل التحليل الدقيق الذي تضمنه تقرير الأمين العام ، وبصفة خاصة تحليله للموقف الصعب الذي واجهته إسرائيل ، وما زالت تواجهه .

١٦- أنه في حين يعتبر عددا لا بأس به من إجراءات بناء الثقة ذات الطبيعة العامة الواردة في التقرير مقبولة من جانب إسرائيل وحكومتها ، فإن المقترحات الرئيسية تنطوي على طلبات غير متكافئة من إسرائيل بما لا ينسجم مع التحليل الوارد في التقرير ذاته .

١٧- أن التجاوزات التالية الناشئة عما سبق في تحليلات ومقترحات التقرير سوف تؤيد وتؤكد على الاهتمامات التي لا يمكن لإسرائيل أن تتخلى عنها .

١٨- يوضح التقرير في الفقرتين «٩٧ ، ٩٨» بتعبيرات لابلس فيها ، المخاوف والمخاطر المحيطة بموقف إسرائيل . وحتى الوقت الراهن ، فإن شيئا لم يذكر للتعبير عن التهديدات غير المشروطة التي يتعرض لها وجود إسرائيل ، ولا عن حقيقة أن إسرائيل لم تقم أبدا بتهديد أي دولة أخرى . والواقع أنه ليس هناك تماثلا فيما ذكره التقرير في الفقرة «٩٨» والتي أشارت إلى العداء المستمر بينها (إسرائيل) ، وبين الغالبية العظمى من دول المنطقة^{١٢} فإن إسرائيل لم تكن تحمل أبدا عداء مسبقا تجاه أي دولة .

١٩- أن ماورد في الفقرة «٨١» من التقرير ، يجعل من إنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية ، معتمدا على الالتزام الشامل بمعاهدة منع الانتشار النووي ، أو نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية . وقد وردت بالفعل إشارة متواضعة إلى هذا الاقتراح فيما سبق . وتؤكد الخبرة العملية على صواب الموقف الذي تتمسك به

٩- توجد ظروف وقضايا إقليمية في مجالات الأمن . تكون ذات طابع مستقر ، فقط إذا شعرت دول المنطقة بالرغبة والنزوع إلى جعلها مستقرة . وهذه الظروف تختص بأحد الجيران الحاليين (العراق) والوضع الإقليمية لا يمكن أن تكون مستقرة ، عبر الترتيبات الدولية المهاتنة . وكانت أوروبا حالة مثالية لهذا التوجه ، كما تحلى ذلك أيضا في معاهدات ثلاثيلوكو Tlatelolco ، وراوتونجا

Rarotonga الخاصيتين بالأطار النووي . ويشير ذلك كله ، أن العراق لم يعد يمثل تهديد عسكري لاية دولة خارج هذا الاقليم .

١٠- من وجهة نظر إسرائيل ، فإن اسلحة الدمار الشامل ، وهي كل الاسلحة التي يمكن أن تقتل المدنيين بدون تمييز . مستويات وكميات أعلى من الاسلحة التقليدية ، تدرج ضمن هذا التصنيف ، إذ أنها تقليديا اسلحة دمار شامل . والموقف الإسرائيلي ، ضمن هذا السياق واضح ، في أن الحد من التسليح يجب أن يتضمن كل هذه الانماط من الاسلحة .

١١- يجب أن تكون الثقة أساس لاية إتفاقيات قادمة فيما عدا الترتيبات والاجراءات ذات الطابع التقني ، فإن الثقة يمكن أن تبني وتنمو عبر الوقت ، فقد استغرق إستكمال اتفاقية هلسنكي العديد من السنوات لكي تتبلور بشكلها الراهن . كما أن الاضطرابات الحديثة في أوروبا ، تمثل حاجة ضرورية للحذر ضمن هذا السياق .

١٢- من أجل طمأنة إسرائيل ، فإن إجراءات بناء الثقة تكون ذات أهمية لبداية أية عملية سلام ذات مصداقية ومثل هذه الاجراءات يجب أن تتضمن .

* القبول والاعتراف العام بأي دولة في المنطقة كطرف مندمج فيها ، وفقا لهذا فإن إسرائيل يجب أن تنال الاعتراف والقبول الواجبين من الدول العربية .

* الاعلان العام من قبل كل دول المنطقة . أنها لن تلجأ إلى القوة في إدارة وتسوية خلافاتها . وإسرائيل على إستعداد ضمن هذا السياق لتقديم ولا عادة تقديم ضمانات من أجل تفعيل هذا الاعلان .

* التخلي العام لكل دول المنطقة عن محاولات تدعيم المقاطعة لبعضها البعض ، أو تقويض المركز والمكانة الدولية لأي منها وإسرائيل ضمن هذا التوجه . لن توظف مثل هذه الاجراءات أو تلجأ إليها في المستقبل .

١٣- أن تواتر الحروب في الشرق الأوسط ، بالاضافة إلى معظم المشاكل الحالية في المنطقة ، يمكن التقليل منها ، فقط

ما أرس
١٩٩٥/١/١٢

تقرير قسم التخطيط

بوزارة الخارجية حول

: مقابلة مصر

أوصت وحدة التخطيط بوزارة الخارجية الإسرائيلية في الورقة التي أعدتها مؤخراً بشأن العلاقات المصرية - الإسرائيلية ، والتي قدمتها الأيام القليلة الماضية الى وزير الخارجية شيمون بيريز بتبنى إسرائيل لموقف حاسم تجاه مصر ، وباتخاذ إجراءات أكثر تشدداً اتجاهها في حال عدم نجاح المحادثات معها . وجاء في الوثيقة أنه إذا استمرت مصر في تبني موقف سلبي تجاه إسرائيل فإنه بمقدور إسرائيل اتخاذ إجراءات ثارية شديدة من بينها .

■ نقل محادثات السلام الثنائية مع الفلسطينيين من القاهرة .

■ توقف القيادة الاسرائيلية عن إخبار القيادة المصرية بتطورات مسيرة السلام .

■ المطالبة بطرح موضوع النيل في المحادثات متعددة الأطراف ، تلك المحادثات المتعلقة ببحث موضوع المياه . وكانت إسرائيل قد استجابت في الماضي لمطلب مصر ، ووافقت على ألا يعتبر النيل من بين مصادر المياه الإقليمية التي يتم بحثها في المحادثات متعددة الأطراف

■ قيام إسرائيل بممارسة نشاط في واشنطن لخفض المعونة الأمريكية المقدمة لمصر ، والتأثير على علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية وهذا من خلال الطرق على موضوعي حقوق الإنسان في مصر ، وعلاقاتها المتزايدة مع ليبيا .

ومع هذا فقد أوصت الورقة التي أعدتها وحدة التخطيط بالضغط تدريجياً على مصر ، والتعرف على مدى تأثير كل خطوة تتخذها إسرائيل ، وهذا بعد إجراء حوار مع القيادة المصرية لحل القضايا التي تواجه العلاقات المصرية - الإسرائيلية . وتستطيع إسرائيل أن تطرح خلال هذا الحوار إدعاءاتها بشأن الأنشطة التي تقوم بها مصر

إسرائيل في هذا الشأن . ومما يدعو إلى الأسف أن التقرير لا يشير إلى مفهوم إسرائيل بشأن إنشاء منطقة خالية من السلاح النووي ، والنماذج التي تطرحها لبناء الثقة .

٢٠- سوف تدعم إسرائيل بكل قوة المرجعية الواردة في الفقرة " ١١٠ " والتي تدعو إلى الحاجة للثقة والربط مابين كل العناصر التي لها تأثير على الأمن ، والتي تبلورت في الفقرة " ١٥١ " وتؤكد حكومة إسرائيل بصفة خاصة الفقرة " ١٥٣ " والتي تؤكد بوضوح أن إجراءات بناء الثقة التكنو - عسكرية لا يمكن أن تكون بديلاً عن العمليات السياسية .

٢١- يسهب التقرير في الفقرة من " ١١٢ " إلى " ١١٥ " ، وال فقرات " ١٢٠ ، ١٨٠ ، ١٨١ " في ضرورة وأهمية وضع القدرات والتجهيزات النووية الاسرائيلية تحت إشراف وكالة الطاقة الذرية " IAEA " ومثل هذا الاقتراح مزعج ومقلق لأنه يفترض أن إسرائيل تبني سياساتها الداعية للوقاية ، اعتماداً على مفاوضات أرقى لمنطقة خالية من الأسلحة النووية ، ونماذج بناء الثقة نقود إلى هذه السياسة . كما أكدنا بالقول ، فإن المفهوم الاسرائيلي يجب أن يرسى الحاجة إلى التخلي عن الحروب بكافة أنواعها ، وأن المنطقة الخالية من الأسلحة النووية سوف تكون ذات مصداقية حينما تكون لدى كل الأطراف الثقة بأن تسوية الصراعات لايعتمد طويلاً على القوة .

٢٢- الضغط على إسرائيل لوضع منشآتها النووية تحت نظم الرقابة طويلة المدى ، يتجاهل مبدأ أساسى وهو المخاوف الاسرائيلية خاصة تلك التي برزت حديثاً مع أزمة الخليج ، وبالأخص الرفض العربى للتباحث حول منطقة خالية من الأسلحة النووية مع إسرائيل ، وأصرارهم على استمرار الضغط الدولى على إسرائيل لقبولها الرقابة والإشراف طويل المدى ، كلها أمور لاتبشر بخير . الرؤى الإسرائيلية ، تتمحور حول أهمية الحفاظ على أكبر قدر ممكن من التحكم والسيطرة بشأن الخيار النووى وإزاء مخاطر الحرب ضدها . وإسرائيل في حاجة الماسة لمناخ يكرس الثقة لكى ترى الأمور بشكل مختلف .

٢٣- إسرائيل في حاجة إلى الطمأنة ، إزاء هذا كله ، توجد الرغبة لتعديل (تقويم) موقفها غير المستقر كما يوصفه التقرير . وعمليات بناء الثقة عبر طرق المفاوضات المباشرة وتشجيع العمليات السياسية ، يجب أن تولى من إجراءات بناء الثقة فى الأمور ذات الطبيعة الفنية، وجعلها ذات طابع رسمى .

وثيقة الأمم المتحدة. A/46/291/ADD، ٢٢ أكتوبر ١٩٩١

مرسلة من ممثل إسرائيل فى الأمم المتحدة

للتقليل من سرعة مسيرة السلام والتطبيع بين إسرائيل والدول العربية .

وورد في الوثيقة أنه إذا لم يسفر الحوار النقدي، الإسرائيلي عن نتائج فإن إسرائيل ستعمل في الولايات المتحدة الأمريكية حتى توضح للإدارة الأمريكية والكونجرس مدى احساسها بالامتعاض من السياسة المصرية .

وتحلل ورقة العمل الإجراءات الإيجابية والسلبية التي تتخذها مصر إزاء إسرائيل ومسيرة السلام ، كما أعربت هذه الورقة عن قلقها على وجه الخصوص من ميل مصر للانجراف وراء النهج السوري المطالب بالانسحاب الإسرائيلي الشامل من كل الأراضي ، وانضمامها إلى معاهدة حظر نشر الأسلحة النووية . كما جاء بالوثيقة، ومع هذا فهناك مصالح مشتركة بين مصر وإسرائيل يأتي على رأسها الإحساس بالقلق إزاء إيران والأصولية الإسلامية، ورغبتها مع الولايات المتحدة الأمريكية في تقوية

دعائم الاستقرار في المنطقة . وورد بالوثيقة أيضا أن لإسرائيل مصلحة في إجراء حوار سياسي مع المصريين ، وأنه ليس من الممكن تجاهل ثقلها أو تأثيرها على العمليات السياسية في الشرق الأوسط . ورفض وزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز حتى الآن قيام وزارة الخارجية ببحث العلاقات مع مصر ، ورفض الاقتراحات التي قدمتها شخصيات مختلفة بشأن اتخاذ إجراءات ثارية لمواجهة الموقف المصري . وذكر مسئول سياسي كبير بالأمس أن إسرائيل ستحاول تجنب المبادرة بتصعيد الموقف في العلاقات .

وعلى حد قول هذا المسئول فإن التصريحات المتشددة التي أدلى بها الرئيس حسني مبارك ، ووزير الخارجية عمرو موسى خلال الأيام القليلة الماضية تنبع من رغبتهما في إظهار نهج متشدد استعدادا لمؤتمر تجديد حظر نشر الأسلحة النووية ، هذا المؤتمر الذي سيعقد في السابع عشر من شهر أبريل المقبل .





شخصية العدد

إسرائيل

كيسار



■ وزير المواصلات في

حكومة رابين يوليو

■ ١٩٩٢

يعتبر إسرائيل كيسار - رغم محدودية الاضواء التي القيت عليه - من أبرز الشخصيات داخل حزب العمل. ويبرز كيسار كقوة سياسية داخل الحزب، حينما قاد تيارا متشددا داخل مؤتمر الحزب الخامس، وترجع أهمية كيسار داخل الحزب إلى:

* يعتبر كيسار آخر سكرتير عام منتمي لحزب العمل في الهستدروت، إذ أن السكرتير الحالي حاييم رامون (وزير الصحة السابق) انفصل بالهستدروت عن حزب العمل، إثر انسحابه من الحزب على أرضية الخلافات حول إقرار إصلاحات داخل الهستدروت وخصوصا "صندوق المرضى".

* ترشيح نفسه لرئاسة حزب العمل أثناء مؤتمره الخامس في ١٩ نوفمبر ١٩٩١، وانضم إلى ثلاثة منافسين آخرين لرئاسة شيمون بيريز، وهم إسحاق رابين، وجاد يعقوبي، وأورا انامير.

* أن كيسار برز خلال المؤتمر كقوة لها تأثير داخل المؤتمر وحزب العمل، عندما حدد مواقفه بوضوح حيال مسالتين أساسيتين هما:

(أ) رفضه لآلية محاولات لإدخال إصلاحات على الهستدروت كقوة اقتصادية مؤثرة تهيمن على نصيب كبير من القطاعات الاقتصادية وليس مجرد نقابة مهنية فحسب.

(ب) الدخول في مواجهات ساخنة مع معسكر الحماة داخل حزب العمل، وإتهامه لهذا التيار بالتقاعس، وإعلانه صراحة رفضه لفكرة التنازلات الإقليمية، ومبدأ حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وعدم التخلي عن الجولان، وبدا منذ المؤتمر، أن كيسار يلقي دعما ومساندة من قبل تيار لا يستهان به داخل الحزب.

النشأة

ولد كيسار في اليمن عام ١٩٣١ لأبوين كانا يعيشان في مدينة صنعاء، كان والده يزاول مهنة الحدادة، وهاجرت أسرته إلى فلسطين عام ١٩٣٣ ضمن موجة حملت معها عشرات الأسر اليهودية من اليمن. واستقرت الأسرة في مدينة القدس، وكان إختيارها للقدس ينبع من نزعة دينية كانت تغلب على أفراد الأسرة ومن ثم تلقى تعليمه الابتدائي في الحي اليهودي في البلدة القديمة، وكذلك مرحلة تعليمه الثانوي. وبعد ذلك التحق بمعهد المعلمين. وفي سنة ١٩٥٤ عين معلما في مركز الشبيبة المهاجرين الجدد التابع للوكالة اليهودية. وعمل بعد ذلك رئيسا للهيئة القوة البشرية في الهستدروت.

وفي أواخر الخمسينات التحق كيسار أثناء عمله في الجامعة العبرية (بالقدس) لدراسة علم الاجتماع والاقتصاد، وفي ١٩٦١ نال شهادة البكالوريوس في علم الاجتماع. وتزوج كيسار في العام ١٩٥٦ من مزال ديان، وله ولد يدعى إفيصاي، وبنت تدعى راوما، وثلاثة أحفاد، ويقوم حاليا في حي أرليزوف في ضاحية ريشون لتسيون، القريبة من مدينة «تل إبيب»، وله مسكن آخر بمدينة «حولون».

النشاط النقابي والسياسي

عين كيسار مساعدا ومستشارا لوزير العمل جيو أبو سنفتال خلال الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٦٦ تولى منصب مدير شعبة التأهيل والتوجيه المهني في وزارة العمل، التابعة لنقابة العمال العامة «الهستدروت»، ثم منصب أمين صندوق الهستدروت، ثم رئيسا لشعبة النقابات المهنية، ورئيسا لقسم الشباب والرياضة والطلاب. وقبل ذلك، من المعروف أن كيسار خدم في الجيش الإسرائيلي حتى رتبة نقيب.

بمقاليد السلطة لأول مرة في تاريخه. وقد شغل كيسار إلى جانب منصبه كسكرتير عام للهستدروت منصبا آخر وهو رئيس العمال "حفرات عوقديم" المملوكة للهستدروت.

وفي نفس العام ١٩٨٤، رشح كيسار نفسه لانتخابات الكنيست الحادي عشر في قائمة حزب العمل، وفاز بعضوية الكنيست، وما زال عضوا بالكنيست طوال الفترة الممتدة من هذا العام حتى الآن. وأعيد انتخابه مرة أخرى لمنصب سكرتير عام الهستدروت عام ١٩٨٨. وقد أتاح له هذا الانتخاب، المجال واسعاً ليتبوا موقع الصدارة والقيادة داخل حزب العمل والأمل في زعامة حزب العمل، إذ وعى كيسار جيداً تجارب الماضي، وكيف أن بن جوريون استطاع من خلال هذا المنصب السيطرة على زعامة الاستيطان (الوكالة اليهودية) وزعامة حزب عمال إسرائيل (الماباي) وزعامة "الهاجانا" من قبل ومن خلال هذا المنصب أيضاً استطاع بنحاس لافون في منتصف الخمسينات أن يتحدى زعامة بن جوريون للماباي. ولكن فشل كيسار في انتخابات الزعامة في مؤتمر الحزب الخامس حد من طموحاته، واقنعه بالاكفاء بدور فعال في الحزب وخصوصاً بعد فقدانه منصب سكرتير عام الهستدروت في عام ١٩٩٣، ومن المعروف أن كيسار شغل المرتبة الثامنة في قائمة حزب العمل لانتخابات الكنيست في يونيو ١٩٩٢، متقدماً على دافيد ليفائى (وزير العدل) وشيمون شطريت (وزير الاقتصاد).. وعين كيسار وزيراً في حكومة رابين العمالية للمواصلات.

وقد واصل كيسار دراسته العليا، حيث التحق بجامعة تل أبيب، لتسجيل رسالة الماجستير في دراسات علاقات العمل، وحصل على شهادة الماجستير عام ١٩٧٢، وعين بعد ذلك محامياً في الهستدروت، وهو المنصب الذي ظل يشغله حتى عام ١٩٧٧.

ومع أن نقابة الهستدروت تعتبر ذراعاً قوياً من أذرع حزب العمل التي استطاع الهيمنة عليها منذ تأسيسها عام ١٩٢١ عندما عين دافيد بن جوريون أول سكرتير عام لها (١٩٢٢). ١٩٣٥) فإن كيسار لم ينخرط في ساحة العمل الفعلي إلا في العام ١٩٧٧ عندما انضم إلى أمانة (سكرتارية) حزب العمل الاسرائيلي. وخلال الفترة من ١٩٧٧ - ١٩٨٤، أصبح كيسار رئيساً لشعبة النقابات المهنية، ونائباً لسكرتير عام الهستدروت.

وفي العام ١٩٨٤، انتخب سكرتيراً عاماً للهستدروت بدلاً من يرواحام ميشيل الذي إنتهت مدة ولايته. وبذلك يكون كيسار أول يهودي شرقي (سفارديم) ويشغل هذا المنصب، بعد أن كان حكرًا على اليهود الغربيين (الاشكناز) منذ العام ١٩٢١. وبعض أوساط اليهود الشرقيين، إعتبرت تعيين كيسار في هذا المنصب على أنه محاولة من جانب حزب العمل لكسب تأييد اليهود الشرقيين، بعد أن وجهوا للحزب ضربة قوية في انتخابات الكنيست التاسع عام ١٩٧٧، عندما منحوا أصواتهم لتكتل الليكود اليميني المعارض بزعامة مناحيم بييجين، مما ساعده على الفوز



رقم الايداع بدار الكتب المصرية
١٩٩٥ / ٣٢٢٤

I. S. B. N
977 - 227 - 016 - 1

مطابع الأهرام بكونزيس النيل

مختارات إسرائيلية

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

النشاط والأهداف :

أنشئ المركز في عام ١٩٦٨ كمركز علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسة الأهرام لدراسة الصهيونية والمجتمع الاسرائيلي والقضية الفلسطينية ، ثم أمتد اختصاصه إلى دراسة الموضوعات السياسية والاستراتيجية بصورة متكاملة . ويسعى المركز من خلال نشاطه إلى نشر الوعي العلمي بالقضايا الاستراتيجية العالمية والاقليمية والمحلية ، بهدف تنوير الرأي العام المصري والعربي بتلك القضايا ، وأيضاً بهدف ترشيد الخطاب السياسي وعملية صنع القرار في مصر .

الدوريات والمطبوعات :

- التقرير الاستراتيجي العربي : تقرير سنوي يرأس تحريره د. محمد السيد سعيد ، بدأ في الصدور عام ١٩٨٦ ، وصدرت أولى طبعاته بالانجليزية اعتباراً من عام ١٩٩٢ ، ويشترك في إصداره جميع أعضاء الهيئة العلمية في المركز ، وينقسم التقرير إلى ثلاثة أقسام رئيسية : النظام الدولي والإقليمي ، النظام الإقليمي العربي ، جمهورية مصر العربية ، إلى جانب مقدمة تحليلية وعدد من الدراسات الاستراتيجية .

- كراسات استراتيجية : سلسلة يرأس تحريرها د. طه عبد العليم ، صدرت اعتباراً من يناير ١٩٩١ وتصدر شهرياً باللغتين العربية والانجليزية اعتباراً من يناير ١٩٩٥ ، وتتوجه الكراسات إلى صانعي القرار والدوائر المتخصصة والنخبة ذات الاهتمام بتقديم قراءة متعمقة للتحديات الاستراتيجية التي تواجه مصر والوطن العربي ، وطرح الخيارات والتصورات والسياسات البديلة لمجابهتها .

- الكتب والكتيبات : أصدر المركز منذ إنشائه عام ١٩٦٨ العديد من الكتب والكتيبات التي شملت موضوعات متعددة تتعرض لمجالات عمل المركز الرئيسية .

الإصدارات الجديدة :

- « ملف الأهرام الاستراتيجي » ، شهرياً باللغة العربية .
- « مختارات إسرائيلية » ، شهرياً باللغة العربية .
- مجلة « الاقتصاد الدولي » ، ربع سنوية باللغة العربية (تحت الإعداد) .
- النشرة الإخبارية للمركز ، باللغتين العربية والانجليزية (تحت الإعداد) .

عضوية المركز :

يمكن الاشتراك في عضوية المركز التي تمنح حقوق الحصول على إصدارات المركز وأوراق الندوات وملخصات لورش العمل والحلقات الفكرية التي يعقدها المركز ، وتقديرات المواقف والنشرات التي يصدرها في لحظات الأزمات ، وحضور محاضرات المركز ومؤتمره السنوي ، فضلاً عن تكليف المركز بأبحاث تدرج في خطته العلمية مع تغطية العضو لتكلفتها . قيمة رسم اشتراك العضوية سنوياً (عشرة آلاف جنيه للهيئات وخمسة آلاف جنيه للأفراد) .